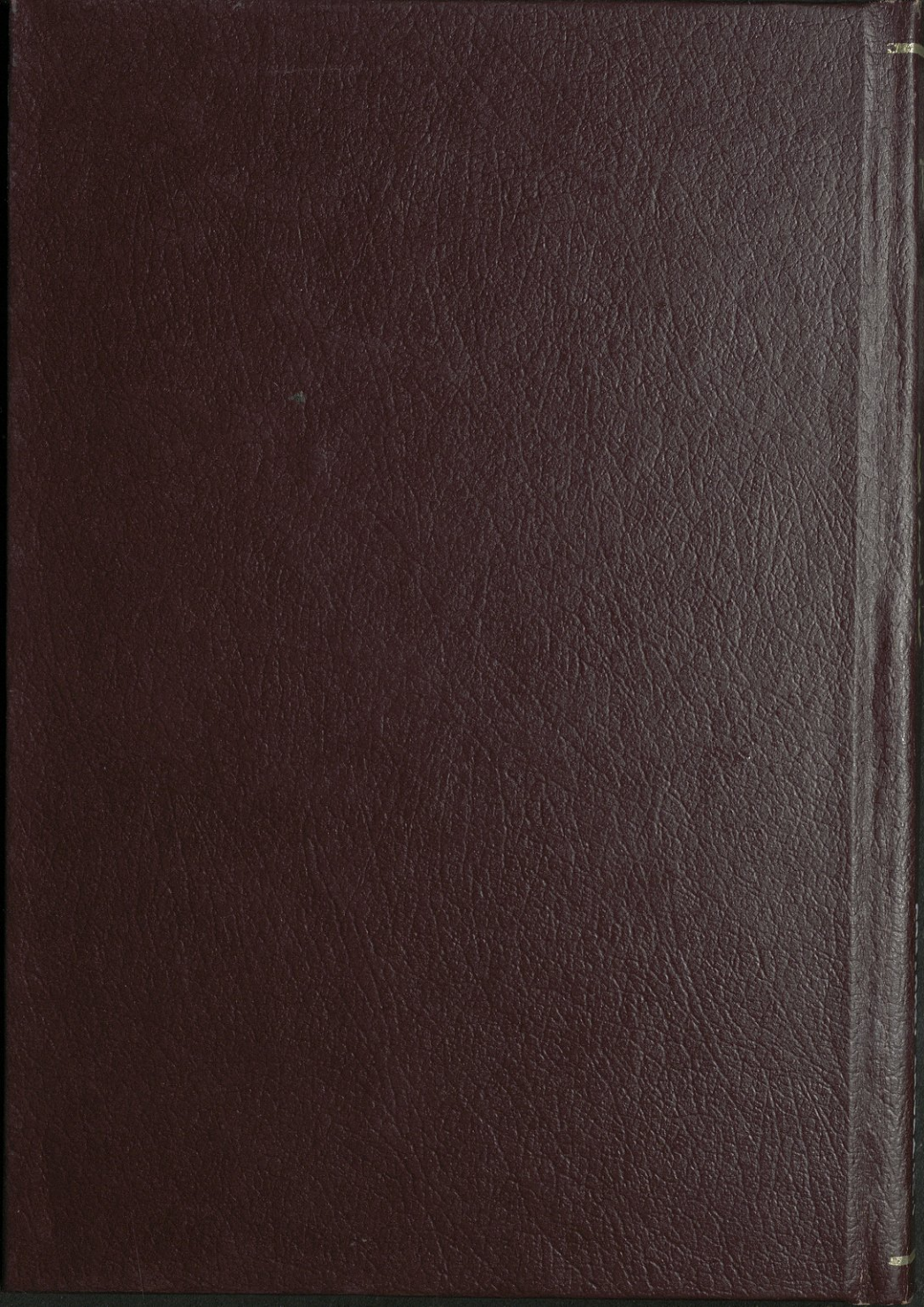
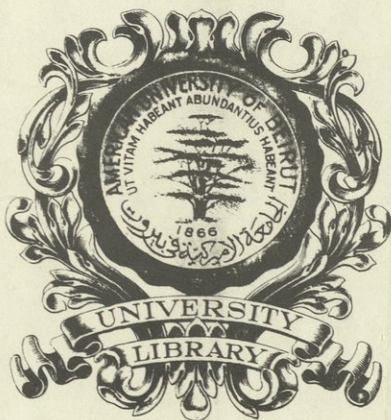


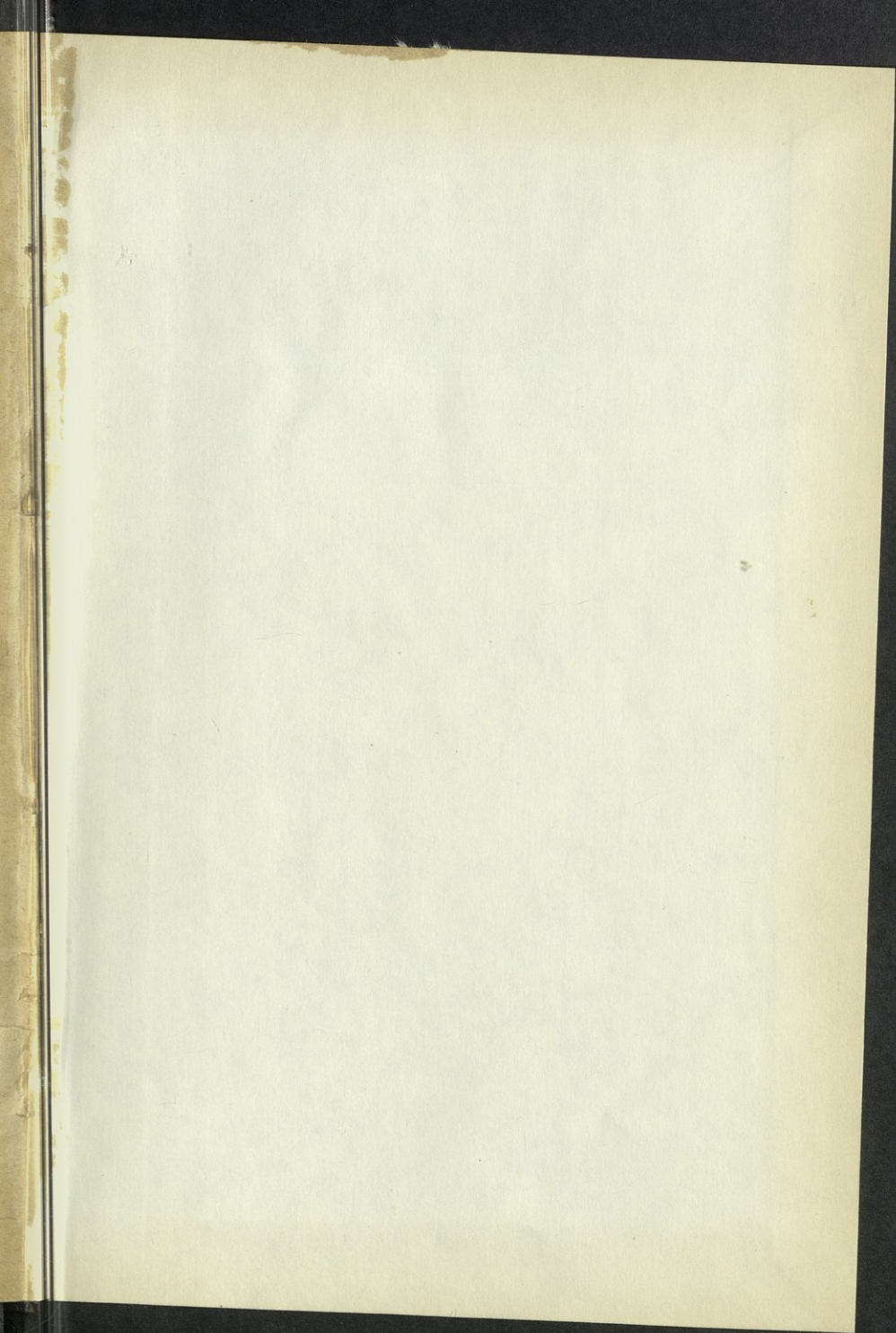


A U B LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



A U B LIBRARY

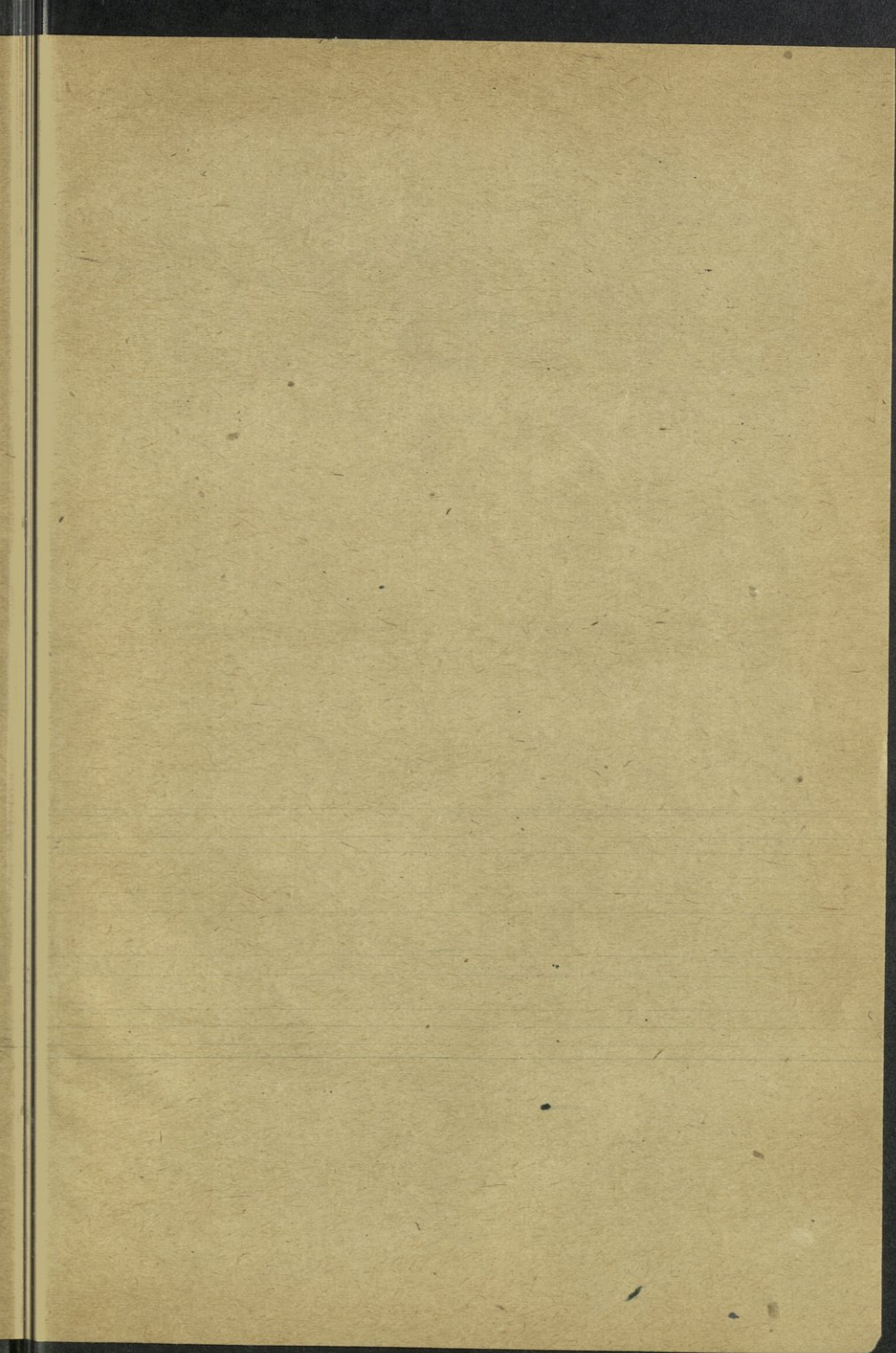


962.052
A517hA

هكذا تحكم مصر!

على أمينة

١٩٥٢



416-9427

عزيزى القارئ

انت الذى ستضع خاتمة هذا الكتاب . . .

ولذلك سأترك لك أيضا كتابة المقدمة

على امين

الفصل الاول قبل الزفنة

حينما ففتح نجيب الهلالي باشا في يناير سنة ١٩٥٠ ، في دخول وزارة النحاس باشا قال : ان سبب الكوارث التي حلت بنا في الوزارة الماضية ، هو الفساد واستغلال الذين حول النحاس باشا لنفوذهم .. وانا لا اريد ان ادخل الوزارة ، ويكفى الدرس الذي تلقينته في المرة الماضية .

فقال للهلالي باشا : ان الوزارة الجديدة ستستفيد من الاخطاء القديمة .. وان حرم رفعة النحاس باشا تعتكف الآن في المرج ، حتى لا يقال انها تشترك في تأليف الوزارة !

فقال الهلالي : انا غير مطمئن ! ولذلك سانتظر في خارج الوزارة ثلاثة اشهر .. فاذا ثبت لى ان « الست » لا تتدخل ، فسأشترك في الوزارة !

وبعد شهر واحد من هذا الحديث ، زار الدكتور زكى عبد المتعال وزير المالية ، نجيب الهلالي باشا ، وقال له وهو يرتجف :

— لقد امسكتنى حرم رئيس الوزراء اليوم من يدى وقالت لى :
— اهلا بوزير ماليتى !

وضرب الهلالي كفا بكف وقال :

— والله عال ! .. انت وزير ماليتى .. وانا بكره وزير معارفى
او وزير خارجيتى .. خلينى برة بعيد عنكم !
فكيف تألفت هذه الوزارة الغريبة ؟

لنرجع بضع ساعات الى الوراء ! .. الى الساعات الاولى التى سبقت اعلان ان النية متجهة الى اسناد رئاسة الوزارة الى رفعة النحاس باشا .

كان مفهوما ان هناك عقبات ضخمة تحول بين النحاس باشا وبين تأليف الوزارة ، وكان من المسلم به ان لا أمل في تخطي هذه العقبات .

حتى لقد اقترح أحمد حمزة «بك» ان يؤلف رفعة النحاس باشا الوزارة ، محافظة على كرامته لمدة شهر ثم يستقيل ! واقترح عضو آخر في الوفد ، أن يدعى رفعة النحاس باشا لتأليف الوزارة فيعتذر بضعف صحته ، ثم تسند الرئاسة الى عضو آخر !

وعرف اعضاء حزب الوفد بعد يوم السبت ، ان رفعة النحاس باشا سيدعى لتأليف الوزارة .

ودهش فؤاد سراج الدين باشا نفسه ، من هذا الاتجاه ، وبدل بوساطة بعض اصدقائه من اصحاب النفوذ ، محاولات لابعاد النحاس باشا عن رئاسة الوزارة !

وزادت حماسه لما عرف ان رفعة النحاس باشا يريد ان يستبعده من وزارة الداخلية ، على ان يتولاها هو بنفسه ، وان رفعة يرى ان يضم الى الوزارة اسماء غريبة ! كما انه رفض معظم الاسماء التي اقترحها سكرتير الوفد .

وقد وجد فؤاد باشا على مائدة رفعته ، في غرفة نومه ، مذكرتين باسمى زكى عبد المتعال وحامد زكى ، والمناصب التي شغلها قبل الآن ، وكفاية كل منها .

وظن فؤاد باشا ان المذكرتين يخط نجيب الهلالي باشا ، وان رفعة النحاس باشا اصبح يستشير الهلالي باشا وحده ، فلم يقل شيئا ، وانصرف من بيت النحاس باشا ، وسافر الى الاسكندرية غاضبا !

وبدا رفعة النحاس باشا يختار وزراءه في غياب فؤاد سراج الدين باشا

فاختار نجيب الهلالي باشا وزييرا للمعارف ، ولكن الهلالي باشا اعتذر على الرغم من الحاج النحاس باشا واصراره .
واقترح الهلالي باشا اسم الدكتور طه حسين !
فقال النحاس : انا احبه ، لكن ما ينفمش ! موش ممكن !

وقيل لرفعته : ان للدكتور طه مكانة شعبية بين المعلمين
الالزاميين ، كما ان ادخاله الوزارة سيحدث ضجة في انحاء العالم ،
فاقتنع وكتب اسمه .

واستدعى محمد صلاح الدين «بك» وعرض عليه منصب وزير
دولة ، في رئاسة مجلس الوزراء وقال له :
— انا عاوزك جنبى !

فقال صلاح الدين « بك »

— وانا اريد ان اكون بجانبك ، ولكنى رجل فقير ! ومرتب الوزير
لايكفينى لأعيش ، وليس عندى ثروة خاصة اسحب منها ، لاكمل
مصرفات بيتى .

فقال النحاس باشا :

— منصب وزير الخارجية له مخصصات غير مرتب الوزير
... وتستطيع بهذه المخصصات ان تسد حاجتك ! انا كنت ناوى
أعمل محمود حسن باشا وزير خارجية .. انما انا عاوزك انت
جنبى ! نشطب محمود حسن من الخارجية ونعمله وزير دعاية
وانت تبقى وزير الخارجية

ثم قال النحاس باشا :

— بعد ثلاثة اشهر ح اعينك امين عام للجامعة ، والوظيفة دى

مرتبها كبير .. خمسة آلاف جنيه في السنة ، بخلاف بدل التمثيل .

وسال صلاح « بك »

— وماذا سيحدث لعزام باشا ؟

فقال النحاس باشا :

— موش ممكن أنا اتعامل مع عزام ! لازم اطلعاه ! ده راجل بطل ! مدته ح تنتهى قريب ، ومستحيل أجدد تعيينه أمين عام للجامعة ! مستحيل .. مستحيل .

وقبل صلاح الدين بك منصب وزير الخارجية بصفة مؤقتة . وأرسل النحاس باشا يعرض منصب وزير دولة على محمود حسن باشا ، على ان يعينه وزير خارجية بعد ثلاثة اشهر ، فأرسل محمود حسن باشا يقول : سانتظر الثلاثة الاشهر خارج الوزارة ، وبعد ذلك ادخل وزير خارجية على طول !

وحدث أن زار رفعتة بعد ذلك الاستاذ ابراهيم فرج فقال له :

— اخبار اليوم بتقول انك ح تكون وزير وما دام ده رأى خصوصنا فهذا دليل على أن الاختيار فى محله .

وطبع ابراهيم فرج قبلة على يد النحاس باشا وشكره واستدعى رفعتة الدكتور حامد زكى ، وعرض عليه منصب سكرتير عام مجلس الوزراء بدرجة وكيل وزارة ، فاعتذر وقال لرفعتة : انا كنت فاهم انك ح تعرض على الوزارة ، بعد أن وقفت بجانبك واثت فى المعارضة وحاربنى خصومى لاننى ادافع عنك فى جريدة المصرى كل صباح .

فقال النحاس باشا : ده زكى عبد المتعال هو الى كان بيكتب

فى المصرى بامضاء «ابو يوسف»

فقال حامد زكى : انت ياباشا دايمما بتغلظ .. انا ابو يوسف
 موش زكى عبد المتعال !
 وطلب رفعته مهلة للتفكير ثم عاد فوافق على ادخال الدكتور
 حامد زكى الوزارة .
 وقرر رفعته ادخال الاساتذة محمود ابو الفتح ، وسليمان غنام ،
 ومصطفى نصرت ، واحمد حمزة ، ثم يس احمد باشا ، نكاية في
 مكرم عبيد باشا !
 وبذلت المسامحة ، وتنقلت الرسل بين القاهرة والاسكندرية ،
 واخيرا وافق رفعة النحاس باشا على ان يترك الداخلية لفؤاد
 سراج الدين باشا !

وقبل ان يصل فؤاد سراج الدين باشا الى القاهرة ، اتصل
 رفعة النحاس باشا في الساعة الخامسة من صباح الثلاثاء ،
 تليفونيا بالدكتور زكى عبد المتعال في داره ، ودارت بينهما المحادثة
 التالية :

زكى : مبروك ياباشا ، واتمنى لك كل توفيق

النحاس : انا عاوزك معايا !

زكى : انا في خدمتك دائما يارفعة الباشا

النحاس : انا عاوزك معايا وزير مالية

زكى : بكل سرور

النحاس : انت ح تكون فين الساعة ١١

زكى : والله انا كنت ناوى اعتكف في البيت النهارده . . .

انما مادام رفعتك عاوزنى ، انا ح البس هدىمى واروح مكتبى في
 البنك الاهلى .

النحاس : طيب انتظر منى تليفون الساعة ١١ تماما

وما كاد النحاس باشا يضع السماعة على التليفون ، حتى جاءه فؤاد سراج الدين باشا وعاقبه وقبله في فمه وقال لرفعتة :
 - أنا ابنك ياباشا ، وموش لازم تزعل منى ! أنا عاوز وزارة الداخلية حتى أكافئ الضباط الذين ساعدونا في الانتخابات .
 ووجودى فى الداخلية معناه انك انت وزير الداخلية
 واخرج النحاس باشا قائمة الوزراء من جيبيه وقدمها الى
 فؤاد باشا

فقال فؤاد فى دهشة : زكى عبد المتعال وزير مالية ؟ ده لسه صغير ياباشا ! وزارة المالية دى اهم وزارة ، ازاي تعطيه لواحد لا انت تعرفه ولا انا اعرفه !

فقال النحاس باشا : انا كلمته دلوقتى ، واتفقت معاه خلاص ! دول بيمدحوا فيه خالص ، وبيقولوا انه عالم فى الاقتصاد ! وكتبوا لى مذكرة عنه وعن حامد زكى .

فؤاد : ولكن هذا الاختير سيئر أعضاء الوفد ! واعطاء وزارة كبيرة مثل وزارة المالية لوزير غير وفدى سيفضب رجالنا ! واحنا محتاجين لوزير مالية نقدر نتفاهم معاه !

النحاس : مافيش فايده ! خلاص انا اتفقت معاه ! يبقى مركزى ايه لو رجعت وضربت له تليفون أقول له بلاش وزارة المالية !

فؤاد : سيب لى ياباشا المسألة دى ! وانا اقنعه بان يبقى وزير اقتصاد ويسيب المالية

النحاس : ما اظنش ح يرضى !

فؤاد : انا ح اروح له البيت واقنعه

النحاس : موش ح تلاقيه فى البيت ! هوه قال لى انه ح يكون موجود فى مكتبه بالبنك الاهلى الساعة ١١

قبل الزفة

وترك النحاس باشا فؤاد باشا ودخل الحمام !
وفي الساعة الحادية عشرة دق فؤاد باشا التليفون لزكى
عبد المتعال بك ، ودارت بينهما المحادثة التالية :
فؤاد : الباشا كلمك ؟
زكى : ايوه !

فؤاد : على وزارة الاقتصاد ؟
زكى : لا ... المالية !

فؤاد : لا .. الباشا قصده وزارة الاقتصاد لانها ح تكون اهم
وزارة ... ح تكون اهم من المالية

زكى : لا ... النحاس باشا قال لى «المالية» لا الاقتصاد
وقد قبلت ان اكون وزيرا للمالية لا وزيرا للاقتصاد .

واقفل الدكتور زكى عبد المتعال التليفون ، ثم ركب سيارته
وقادها بنفسه الى بيت النحاس باشا مباشرة .

واستقبله فؤاد باشا ، وجلس معه حوالى الساعة ، يحاول ان
يقنعه بقبول وزارة الاقتصاد ، ويعدد له المصالح الهامة التى
ستضم الى الوزارة الجديدة

ولكن الدكتور زكى عبد المتعال قال : اما ان اتولى وزارة المالية
... او لا ادخل الوزارة .

وبعد ساعة كاملة خرج رفعة النحاس باشا ، بعد ان خلع
البيجامة والروب دى شامبر ، وارتنى ملابسه وقال على الفور :
- انتم اتفقتم ؟

فاجاب فؤاد باشا بسرعة :

- اتفقنا يا باشا .. زكى قبل وزارة المالية !

وقال النحاس باشا .

- طيب عال !

واخرج ورقة من جيبه ، وراح يقرأ اسماء الوزراء ، ثم قال :
- نشطب بأه مصطفى نصرت من وزارة المالية ، ونحط زكى
عبد المتعال !

وخرج زكى عبد المتعال من دار رفعة النحاس باشا شاكرًا ،
وكلف رفعتة فؤاد باشا أن يذهب الى رفعة حسين سرى باشا
فى مكتبه برياسة مجلس الوزراء ويعرض عليه كشف الوزراء
باعتبار أنه سيكون رئيس الديوان الملكى الجديد
وذهب فؤاد باشا بالكشف الى حسين سرى باشا . .

ويقول سرى باشا : ان فؤاد باشا طلب منه أن يحذف القصر
الملكى اسم زكى عبد المتعال من وزارة المالية ، فرفض سرى باشا !
والح سراج الدين باشا ، فاعتذر سرى باشا
ودام هذا الالاح حوالى ساعتين !

ووعد سرى باشا بأن يزور النحاس باشا ، ويلقاه رأى
اصحاب الشأن فى المرشحين للوزارة ، ويسلم رفعتة خطاب
تكليفه تشكيل الوزارة .

وفى الساعة الرابعة دعا رفعة النحاس باشا الدكتور احمد
حسين وعرض عليه وزارة الشؤون الاجتماعية فقبل المنصب على
الفور . .

وهذه رواية احمد حسين باشا كما ذكرها لاصدقائه :
قبل تشكيل الوزارة الوفدية الاخيرة بنحو أربعة أيام ، جاءنى
الاستاذ عبد الوهاب النواوى مدير المستخدمين بوزارة الشؤون
الاجتماعية وقال لى : عبد اللطيف محمود باشا طلبنى لأذهب الى
داره ومعى كافة البيانات عن موظفى الوزارة لانه تقرر تعيينه
وزيرا للشؤون الاجتماعية . .

والاستاذ عبد الوهاب النواوى كان مديرا لمكتب عبد اللطيف محمود حين كان وكيلًا لوزارة الشؤون الاجتماعية في عهد الوزارة الوفدية الماضية .

وبعد هذا نمت الى علمى بصفة غير رسمية ، اننى انا المرشح لوزارة الشؤون الاجتماعية . . وفى هذه الليلة لم اتم وظللت افكر ، واشرك زوجتى فى هذا التفكير ، لتخرج بنتيجة فى اى الامرين اصلح ؟!

أهو استمرارى فى منصب وكيل الوزارة لتنفيذ رسالتى ، وبخاصة ان منصب الوكيل اقرب الى الدوام من منصب الوريث ؟ أم ان المصلحة العامة تقتضى قبول منصب الوزير لأتخلص من رئاسة الوزراء الذين تأتى بهم الظروف ، واكثرهم جهلاء لا يفقهون شيئا ؟! والبعض لأعمل له الاحب المظاهر ، واصدار الاوامر وقبول الوساطات والشفاعات ، ولو كانت على حساب المصلحة العامة . . واننى كوزير سأكون فى مركز استطيع معه ان انفذ مشروعات ضخمة لا يمكن اننفذها وانا فى منصب الوكيل ، ولا سيما اننى ضقت ذرعاً بجهل الوزراء ، وآرائهم المتباينة ، وعدم وجود سياسة اصلاحية لهم ، وتعارض أفكارهم مع أفكارى ، ومشروعاتى .

فوجدت أنه من الخير للمصلحة العامة - وكنت فى السابعة والاربعين من عمرى - ان أقبل الوزارة اذا عرضت على ، لاننى رجل مؤمن بالله ، ويجب ان ارضى بحكمه ، واعمل لرضائه . ولما سألتنى «سمرسكل» وزيرة التأمين البريطانى فى الحفلة التى اقامها الى سعادة عبد الفتاح عمرو باشا ، أثناء زيارتى للندن : - كيف اختاروك وزيرا ، وكيف قبلت ؟! . .

قلت لها :

— اننى كنت وكيلا للوزارة ، ولقد برمت بتغيير الوزراء ،
وتعذر التفاهم معهم ، ورايت أن الكلمة النهائية دائما ليست لى
فصعب على احتمال ذلك ، لانه فوق طاقة الانسان الحر . ولذلك
حينما اتصل بى النحاس باشا فى تمام الساعة الرابعة من اليوم
الذى تم فيه تشكيل الوزارة ، ودعانى الى زيارته بمنزله فى
المساء ، ذهبت اليه وما كاد يعرض على المنصب حتى قبلته
وختم أحمد حسين حديثه بقوله : لقد قبلت ان أكون وزيرا
فى وزارة النحاس باشا لاننى كنت اعتقد اننى اذا لم أقبل المنصب
فسيعين فيه عبد اللطيف محمود

وفى الساعة السادسة اجتمع الوفد المصرى ، وحضر الوزراء
الجدد الاجتماع
وقرأ النحاس باشا أسماء الوزراء الذين اختارهم فوقف
محمد الوكيل بك معترضا على اختياره وزيرا للاقتصاد وقال :
— اننى اطلب بوزارة التجارة ، فانا تاجر وأبى كان تاجرا ،
ومن الواجب ان يكون على رأس وزارة التجارة رجل يعرف
مشاكل التجار ، ويعرف كيف يعامل التجار ... أنا اطلب
بوزارة التجارة

فقال النحاس باشا :

— ولكن غنام وزير تجارة

فقال الوكيل بك :

— انقلوا غنام من التجارة الى التموين ، او الى الاقتصاد !

وثار الاستاذ غنام على هذا الاقتراح وقال :

— ايه الكلام ده ! أنا كنت وزير تجارة سنتين وعدم عودتى

لوزارة التجارة معناه اننى فشلت فيها ! انا لا أقبل الا وزارة التجارة !

وحدث هرج ومرج ، وصراخ هنا وهناك ، وقام اعضاء الوفد يحاولون التوفيق بين الوزيرين ، واخيرا قبل محمد الوكيل بك وزارة الاقتصاد ، بعد ان اكذبه فؤاد سراج الدين باشا انها ستكون أهم الوزارات !
وفجأة دخل الخدم يحملون حمدي سيف النصر باشا على مقعد !

وكان حمدي باشا يبدو مريضا جدا ، وقد ارتدى معطفا ثقيلًا وكوفية بيضاء وقفازين من الجلد .
وتحركت شفاته ولكن الكلام لم يخرج منهما . وساد صمت غريب ، وهنا سمع اعضاء الوفد حمدي باشا يقول للنحاس باشا بصوت متهدج ضعيف :

- خدنى معاك وزير يا باشا . خدنى معاك وزير !

وصرخ فيه عثمان محرم باشا قائلا :

- ياراجل انت عيان ! انت عيان قوى ! وزارة ايه وهباب ايه

وعاد حمدي باشا يقول بصوت متهدج :

- انا صحتى كويسة ، . خدنى معاك وزير ! انا صحتى

كويسة .. انا صحتى كويسة !

وهنا صاح النحاس باشا فى الخدم :

- شيلوه من هنا !

وحمل الخدم حمدي سيف النصر باشا ، وهو يقول للنحاس

باشا : انا شديد .. انا شديد . خدنى معاك وزير !!

وآدار رفعة النحاس باشا وجهه ، والخدم يحملون زميله

السابق الى خارج الغرفة !

وفي السابعة والرابع وصل رفعة سرى باشا الى بيت النحاس باشا ، واطلعه على الأمر الملكي بتكليفه تأليف الوزارة ، ولاحظ النحاس باشا على الفور أن الأمر الملكي يخاطبه بحضرة صاحب المقام الرفيع ، بدلا من « عزيزي » كما جرت التقاليد .

فقال له سرى باشا : هذا تقليد جديد وضعه القصر . .
وهذا هو الأمر الملكي بقبول استقالتى وهو يخاطبنى بحضرة صاحب المقام الرفيع ، ولا يخاطبنى بعزيزى !

ثم قال سرى باشا : وهناك اعتراض على اسناد منصب وزير التموين الى الاستاذ غنام ، لأن وزارة التموين وزارة خطيرة ويجب أن يتفرغ لها وزير ، ولذلك ارجوك ان تبحث عن وزير آخر للتموين !

فقال النحاس باشا : أنا ماعنديش حد ! هل عندك اقتراح ؟

فقال سرى باشا : من رأى ان تختار مستشارا ليستمر فى التحقيقات الخطيرة التى بدأها محمد على راتب باشا

وترك رفعة النحاس باشا سرى باشا فى الصالون ، ورجع الى أعضاء الوفد والوزراء الجدد وابلغهم تفصيلات حديثه مع سرى باشا .

وتوقع سرى باشا أن النحاس باشا سيقترح اختيار راتب باشا لان راتب باشا ابلغه ان فؤاد سراج الدين باشا اتصل به أثناء تحقيقات التموين ، واخبره بأن رفعة النحاس باشا قرر تعيينه وزيرا للتموين فى الوزارة الرفدية !

وكان بعض أعضاء الوفد يتوقعون ذلك ايضا ، فقد ذهب راتب باشا مع السيدة قرينته الى كامل مرسى باشا فى فندق سميراميس ، وابلغته ان فؤاد سراج الدين باشا اتصل به قبيل تشكيل الوزارة بأيام وعرض عليه وزارة التموين .

وتوقع الوزراء كذلك ان يقترح النحاس باشا اسم راتب باشا .
ولكن النحاس باشا راح يقول : نجيب التميمين وزير منين !
ووقف الوزراء واعضاء الوفد حلقا يفكرون !
وتوقع اصدقاء راتب باشا ان ينتهر فؤاد سراج الدين باشا
هذه الفرصة ويقترح اسم الرجل الذي وعده بالوزارة ، ولكن فؤاد
باشا نسي وعده ، وراح يفكر مع المفكرين ! .
وهنا صاح رفعة النحاس باشا :
— آه ! افكرت فيه واحدمستشار كويس اسمه فرحات
انا فاكرك شكلة ! بس ناسى اسمه الكامل . . فرحات اللى كان قاضى
فى اسكندرية وله حكم عظيم فى قضايا المظاهرات
فقال عبد الفتاح الطويل باشا : مرسى فرحات !
فقال النحاس باشا : تمام مرسى فرحات ! روح اطلبه
يا فؤاد فى التليفون ، واعرض عليه الوزارة .
واتصل فؤاد باشا بمرسى فرحات «بك» وعرض عليه وزارة
التموين فقبلها ، فطلب منه ان يكون فى قصر القبة قبل الساعة
العاشره مساء ، ليحلف اليمين مع الوزراء .
وقبل الساعة العاشره اقبل النحاس باشا فرأى بين الوزراء
شخصا غريبا لا يعرفه فسأل :
— من هذا ؟
فقال لرفعته :
— ده مرسى فرحات وزير التميمين ! .
فقال لرفعته : ابدا . . موش هو ده واحد تانى !
فقال لرفعته : ولكنك يا باشا كتبت اسمه فى المرسوم ولم يبق
الا دقائق لتشرعوا بمقابله الملك !

قبل الزفة

واستسلم رفعته للأمر الواقع
وتشرف الوزراء بمقابلة جلالة الملك ، وعند خروجهم صاح
النحاس باشا في الوزراء :
- افكرته . . افكرته . . اسمه قطب فرحات موش مرسى
فرحات ! .
ولكن هذا التذكر . جاء بعد فوات الأوان . .
وبقى قطب فرحات بك مستشارا ! .



أنا عقل ح يطير !



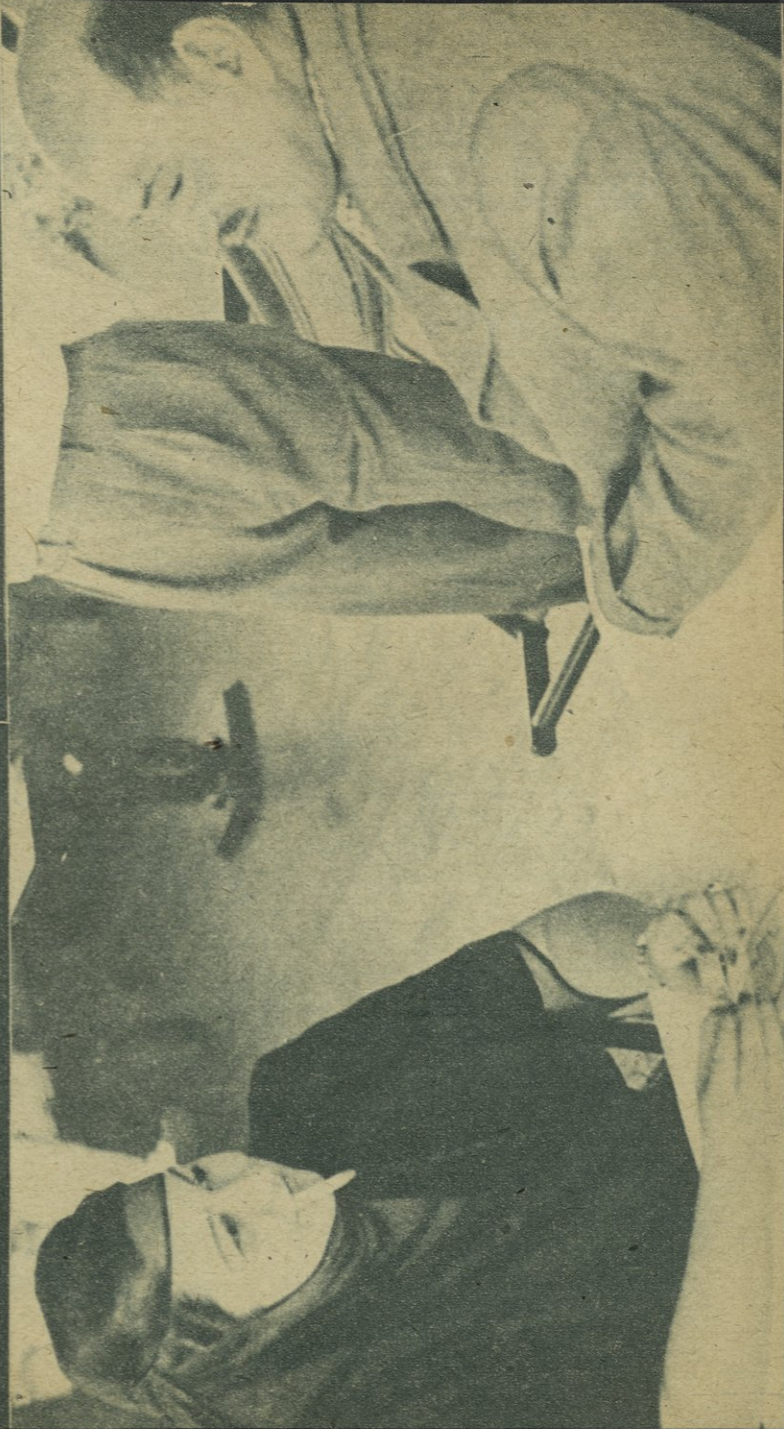


بعد جلسة مجلس الوزراء !

في صيف سنة ١٩٤٠ .. في راس البر



في صيف سنة ١٩٥٠ .. في اكس لبيان





الفصل الثاني

أول جلسة لمجلس الوزراء

وقامت المظاهرات !
وأضرب تلاميذ روضة الاطفال ، وساروا في مظاهرات يهتفون
بحياة وزارة الشباب !
وهجمت مظاهرات ضخمة على دار اخبار اليوم ، وراحت
تحطم نوافذها وتنادى بحرية الصحافة !
واشترك في هذه المظاهرات جميع الطبقات .. حتى النشالون
.. فسجلت محاضر البوليس رقما قياسيا في سرقة محافظ
الرجال وحقائب يد السيدات !
وكتبت احدى الصحف التى تنطق بلسان كل وزارة جديدة ،
ان حكومة الشعب تنوى ان تخفض ثمن الرغيف من خمسة
مليمات الى ثلاثة مليمات .
وقالت صحف اخرى : ان رئيس الوزراء بنوى ان يعيد
الاسعار الى ماكانت عليه في عام ١٩٣٨ ، اى ما قبل الحرب ، وان
طبق الفول سيصبح ثمنه ٥ مليمات واقعة البلح بمليمين واجرة
الترام ٣ مليمات !
وقالت الاهرام : ان رفعة النحاس باشا يرفض ان يكون
حاكما عسكريا ، وان رفعته يصر على الغاء الاحكام العرفية في اول
جلسة من جلسات مجلس الوزراء ، وانه سيطلق الحريات من
عقالها ، ويحكم البلاد حكما ديمقراطيا لاجسوبة فيه ولا استثناء
وقالت المصرى : ان رفعة النحاس باشا سيدخل في
مفاوضات لاجلاء الانجليز فورا . عن قناة السويس ، ولتحقيق
وحدة وادى النيل
وهمس كبار الوفديين في مجالسهم بأن رفعة النحاس باشا
ينوى ان يمنع تدخل غير المسؤولين في الحكم ، وآله قد وضع
استقالته في جيبه ليهدد بها في كل ساعة . وان رفعته اقتنع

~~~~~ أول جلسة لمجلس الوزراء ~~~~~

بأن سياسة الخطب الجوفاء ، ليست سياسة العصر ، ولذلك استعان بعدد من العقول الضخمة !

وذهب وفد من المنيا برياسة النائب المحترم يوسف الشريعي الى دار النحاس باشا ، وهتف فعلا بحياة « عجول » الوفد !

وتطلعت العيون الى أول جلسة من جلسات مجلس الوزراء .. وراح الناس يترقبون هذه الجلسة التاريخية ..

هل ستقرر الوزارة الغاء معاهدة ١٩٣٦ وترفض المفاوضات مع الانجليز الابعد خروج آخر جندي بريطاني من قناة السويس ؟ او ان النحاس باشا سيعطى المستريين مهلة سبعة ايام يتقدم فيها بعروض جديدة ؟

هل ستقرر الوزارة اصدار قانون من اين لك هذا ؟ لتحاكم لصوص الماضي وتحذر لصوص المستقبل ؟

هل ستمنع فوراً مراقبة الصحف ، وفتح الخطابات ، والتسمع على الاحاديث التليفونية ، وتضع حدا لنظام الجستابو ؟ هل ستصدر قانونا بشنق كل تاجر يتلاعب بالاسعار ، وكل نائب يتاجر في الصفقات ، وكل نسيب او قريب يستغل اسم رئيس الوزراء في السوق السوداء ؟

وقال الموظفون : ان أول جلسة لمجلس الوزراء ستقضى على الاستثناءات وستقرر تحسين الكادر وانصاف الطوائف وزيادة اعانة الغلاء

وقال الفلاحون : ان الوزارة ستخفض في أول جلسة الاجازات وسترفع اجور العمال الزراعيين

وقال المزارعون : ان الوزارة ستخفض اسعار السماد وترفع اسعار المحصولات

اول جلسة لمجلس الوزراء

وقال سكان المدن : ان مجلس الوزراء سيقدر تخفيض اسعار السكر واللحوم

وقال الاجانب : ان مجلس الوزراء سيعيد الاستقرار الى الدولة ، وسيعزز الامن العام ، ويضع حدا لسياسة اغصاب جميع الدول !

وقال الاشتراكيون : ان المجلس سيفتح الصفحة الاولى في النظام الاشتراكي الجديد

وقال انصار الحرية : ان النحاس باشا سيطلب بزيادة سلطات الشعب ، وسيعمل على تدعيم سلطة البرلمان ، ويجعل رئيس الوزراء حاكما فعليا لا طرورا !

وتطلعت عيون الشعب الى اول جلسة لمجلس الوزراء الجديد .. وتطلعت معها عيون الوزراء الجدد الى هذه الجلسة التاريخية التي سيسجل محضرها في تاريخ البلاد

وفي يوم السبت ١٤ يناير ، اجتمع مجلس الوزراء لأول مرة برئاسة رفعة النحاس باشا .

وجلس رفعة رئيس الوزراء في مقعده ، وتولى السكرتارية محمد ثابت بك سكرتير عام مجلس الوزراء

النحاس : انا كنت ح اتحرق النهارده يا اخوانى !

الطويل : ازاي يا باشا ؟

النحاس : لما احكى لكم ايه اللي حصل ! .. تصوروا انى كنت ح اتحرق .. يعنى ح اموت قبل ما اراس مجلس الوزراء ! ولكن ربنا موجود

ابراهيم فرج : ربنا دايمه كان معاك يا باشا وسيكون دائما معك

اول جلسة لمجلس الوزراء

النحاس : ماتقاطعنيش يا ابراهيم .. خليني اكمل امال !

الوزراء : اتفضل ياباشا

النحاس : انا خرجت من البيت وقطعت السيارة المسافة من جاردن سيتي الى مجلس الوزراء في ساعة ... بسبب ازدحام الجماهير .. دى حاجة لا يتصورها العقل .. والناس ركبت فوق العريضة والسواق بقى موش عارف يسوق .. وبعدين شमित ريحة شياط ! .. قلت فيه شياط ! قالوا : لا .. مافيش ! قلت : باقول لكم فيه ريحة شياط ! قالوا : مافيش .. ثم رايت دخانا اسود يصعد من السيارة ... واذا بأصوات تصيح : حريقة .. الاوتمبيل بيتحرق ! قلت الاوتمبيل لما يتحرق وانا بداخله يعنى ح اتحرق انا كمان .. ح اموت احتراقا !
الطويل : حاجة فظيعة

النحاس : حاجة فظيعة جدا .. يعنى مصيبة .. تمام مصيبة .. رحت هاجم على الباب ، واردت النزول ، ولكن الجماهير كانت تحيط بالسيارة ، فلم استطع النزول ! يعنى اتحبست جوه الاوتمبيل .. الاوتمبيل اللي بيتحرق ! رحت صارخ فى الناس .. وقلت لهمح تقتلونى ، ح تموتونى يا اولاد الـ ... برضه ماتحركوش .. رحت دافع الباب بكل قوتى ، وخرجت لهم ، ومسكت العصايا وهات يا ضرب .. لغاية ما وسعت لنفسى سكة ، واتبعدت عن الدخان والحريقة .. ولولا كده لكنت النهارده مت ، اما خنقا من الدخان او حرقا .. يعنى ماكانش فيه مجلس وزراء

ابراهيم فرج : ربنا يطول عمرك ياباشا

النحاس : يا ابراهيم سيبني اكمل .. لسه ماخلصتش الحكاية !

اول جلسة لمجلس الوزراء

وبعدين حاولت ادخل من باب الرياسة ماعرفتش .. الزحام
كان لا يطاق ! ضربت فيهم بالعصايا مافيش فايده ...
شخبطت فيهم مافيش فايده ! لعنت أبوهم .. برضه مافيش
فايده !

وراح الوزراء يهتئون صاحب المقام الرفيع على نجاته من حادث
السيارة المحترقة .

النحاس : ربنا كريم .. ربنا كريم .. أنا راجل مؤمن ...
الحمد لله . اشتغلنا النهارده كفاية ! نختم بقى مجلس الوزراء ..
لا .. استنوا .. استنى يا جده انت .. فيه حاجة مهمة ...
المصورين عاوزين يصورونا .. هاتوا المصوراتى .. لازم
يصورونا .. الناس عاوزه تشوف صورة مجلس وزراء
الشعب .. هاتوا المصوراتى !

ودخل المصورون وراحوا يلتقطون عدة صور لمجلس الوزراء
النحاس : زكى عبد المتعال ماطلعش فى الصورة .. انت يا جده
انت ، لازم زكى يطلع فى الصورة .. خد صورته تانيه ! أبوه
مضبوط .. استنى شوية أحسن يس باشا غطى على أحمد
حسين .. ارجع يا أحمد يا حسين للخلف شوية علشان تطلع فى
الصورة .. مضبوط .. عال .. الصور دلوقتى تمام ! ارجع
يا أحمد يا حمزة براسك شوية علشان يظهر عثمان محرم ..
واطلع يا غنام لقدام شوية .. كويس قوى ! الصور راح تطلع
كويسة ! متشكرين يا حضرات المصورين .. سيبونا نستغل
تمى (يخرج المصورون)

الرئيس يخلع طربوشه ثم يلتفت الى الوزراء ويقول :

- فاضل ايه ؟ مش فاضل حاجة ، كفاية كده النهارده !

خلاص انتهت الجلسة . . انا لازم اروح اتغدى لان الدكاترة
بيقولوا لازم احافظ على مواعيد الاكل . . سلام عليكم
وانتهت جلسة مجلس الوزراء

وفي اليوم التالى صدر العدد ٢٣٠٩٣ من جريدة الاهرام
بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، وقالت فى صفحتها الاولى : ان
مجلس الوزراء اجتمع ٤ ساعات ، وقال مندوب الاهرام : « وقد
وصف لى أحد اصحاب المعالى الوزراء جلسة أمس بأنها كانت
مضنية ، فقد طالت فيها مناقشات خطاب العرش ، وامتدت
الى كل ماتناوله من مسائل عنى جانب عظيم من الاهمية فى
مستقبل البلاد فى الداخل والخارج ! » .



اول مرة يظهر فيها سراج الدين باشا في صورة واحدة مع رفعة التجاس باشا
وكان ذلك في الاخير سنة ١٩٤٢ وقد ظهر في الصورة مكرم عبيد باشا



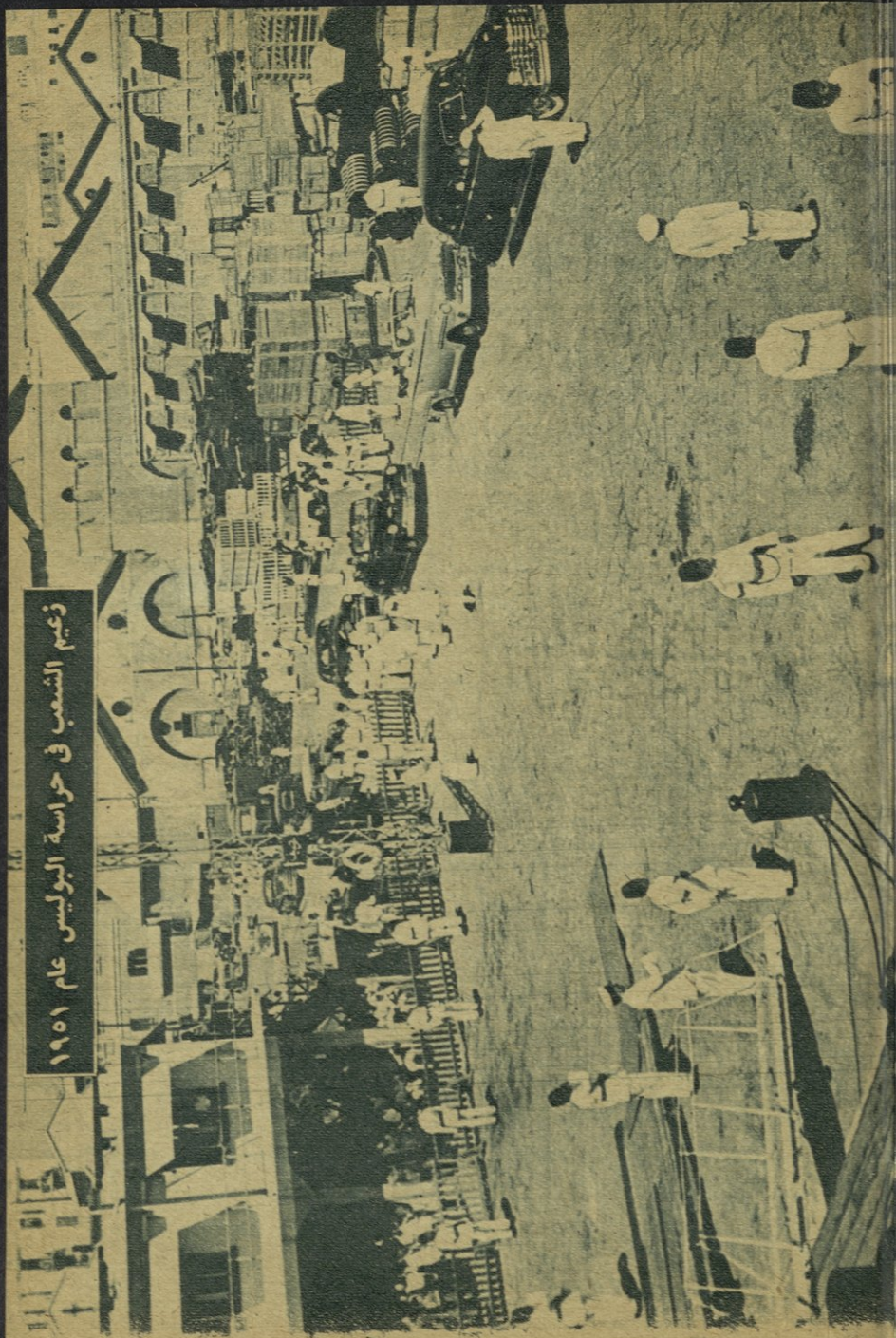


• مع كبار السباحين عام ١٩٥١
النحاس باشا يشرح طريقة جديدة
في السباحة لابن مرعي حماد بطل المانش



زعيم الشعب في حراسة الشعب عام ١٩٤١

زعيم الشعب في حراسة البوليس عام ١٩٥١



الفصل الثالث

أزمة القطن

وفي يوم ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ ، دخل المليونير على أمين يحيى باشا مكتب زكى عبد المتعال بك وزير المالية ، ومعه المليونير محمد فرغلى باشا ، وعثمان اباطة بك وكيل وزارة المالية

فسألهم الوزير : ازاي سعر القطن الاشمونى يرتفع على سعر الكرنك ! ... ده موش شىء طبيعى ! ...

فقال فرغلى باشا : ده نتيجة المضاربة على فليارة فبراير ! ثم دارت مناقشة اعترف فيها صاحب الملايين بأنهما يحاولان عمل « كورنر » (١) للانتقام من بعض البيوت الاجنبية ، لان اصحابها تأمروا عليهما فى العام الماضى

وفي يوم ٢١ يناير تلقى وزير المالية معلومات بأن خصوم صاحبى الملايين اقوياء جدا ، وتسندهم بيوت انجليزية ضخمة وانهم سيكسرون التجارين المصريين ، فاستدعاهما على الفور **وقال لهما :**

— اننى انصحكما لمصلحتكما الخاصة ، بعدم الاستمرار فى هذا « الكورنر » .. فان خصومكما اقوياء ، واخشى ان تتكرر مأساة سنة ١٩٤٩ ، فتتكرر الخسارة الفادحة التى اصابكما **فقال على يحيى باشا :** سيبنا عليهم واحنا نملص ودانهم .. دول جماعة مضاربين ، وباعوا لنا كميات كبيرة لن نستطيعوا تسليمها .

فقال زكى بك : انا خايف انهم يسلموكم كل الاقطان ... وتأخذوا انتم الخازوق ! **فقال على يحيى باشا :** سنكسرهم يوم ٢ فبراير .. وسترى !

(١) « الكورنر » هو حيازة غالبية الحصول فى يد واحدة بقصد رفع سعر هذا الحصول رفعا مصطنعا ، والتحكم فى اسعاره وهى عملية تقوم على شقين :

١ - شراء البضاعة الحاضرة

٢ - ثم شراء العقود فى البورصة . فيعجز انتجار عن التسليم ، ولكى يقوا باتفاقاتهم فليس امامهم الا الشراء من الشخص الذى احتكر البضاعة الحاضرة التى يمكن تسليمها

فسال الوزير : هل عندكما طلبات من الخارج تغطى مشترياتكما الضخمة ؟

فاجابا : نعم !

وفى يوم ٢ فبراير جلس زكى عبد المتعال وزير المالية ، ينتظر انباء المعركة بين صاحبي الملايين وباقي تجار القطن ودخل احد كبار الموظفين يصيح :

— لقد سلم التجار الفليارة بأكملها .. وقلبوا « الكورنر » على فرغلى وعلى يحيى ! انهما يصرخان . لم يتوقعا ان يتسلما كل هذه الكميات ! تصور يامعالى الوزير ان فرغلى يتسلم اليوم قطن جيزة ٣٠ ، وهو القطن الذى باعه دون ان يدري أنه يبيع لخصومه وقاتليه !

وفى يوم ٣ فبراير جاء فرغلى باشا وعلى يحيى باشا يصرخان فى مكتب وزير المالية ودارت المحاوراة التالية :

زكى : يا على ! .. مين اللى ملص ودان التانى ؟
على : يا ريتنا سمعنا كلامك !

زكى : المعلومات التى كانت عندى هى ان خصومكما عندهم الكميات ، ولكنكما رفضتما نصيحتى !

وخرج صاحبا الملايين من عند وزير المالية ! واذا بالسمسار اليهودى « محرز » يتصل بحرم رئيس الوزراء ويرتب اجتماعات بينها وبين صاحبي الملايين !

واذا بعصمتها تغادر عزبة المرج فجأة وتنتقل الى جاردن سبتى ...

وفى اواخر شهر فبراير كان (معالى) زكى عبد المتعال بك

يرأس اللجنة المالية المؤلفة من وكلاء الوزارة وكبار موظفي المالية ... وفجأة دق التليفون ، وسمع الاعضاء سكرتير الوزير يقول بصوت مرتفع : رفعة الهانم ... رفعة حرم رئيس الوزراء تريد محادثة معاليك !

وأمسك الوزير السماعه ، وتظاهراعضاء اللجنة المالية بأنهم يقرأون ما في أيديهم من ملفات . . ولكنهم جميعا سمعوا الحديث التالي وكان يسمع بوضوح :

زيثب هانم : النهارده فيه اعلان في اسكندرية انكم بتبيعوا قطن من الرتب الواطية ، والبيع ده ح ينزل سعر القطن ... أنا أرجوك ان توقف البيع فوراً !

ولاحظ أعضاء اللجنة المالية احرار وجه الوزير ودهشته .. دهشته لان حرم رئيس الوزراء تتدخل في سياسة الحكومة القطنية . ثم سمعوا الوزير يقول : لا يا افندم ! احنا ما بتبعش قطن ! احنا بنستبدل القطن !! احنا بنتخلص من الاصناف الواطية وبنأخذ بدلها الاصناف اللى تقدر نبيعها ونشترى بتمنها ذهب .

وسمع أعضاء اللجنة ضحكة نسائية طويلة ، ثم قالت حرم رئيس الوزراء :

— البدل ده معناه البيع ! أنا فاهمك وانت فاهمنى !

ولاحظ الوزير ان أعضاء اللجنة يتطلعون اليه في دهشة ، فأنهى المحادثة بسرعة ، وعاد يبحث معهم مسألة اعانة الغلاء ! وبدأ تدخل حرم رئيس الوزراء في السياسة القطنية !

وفي أواخر شهر مارس دق التليفون في مكتب وزير المالية ، وكان المتحدث هو رفعة النحاس باشا :

— يا زكى ، انا عازمك على الغدا يوم الخميس في المرج !
فلازم تيجى تتغدى معايا ، لاني عاوز اكلمك في مسائل هامة !
وفي ظهر الخميس دق النحاس باشا التليفون في مكتب وزير
المالية .. وقال له :

— يا زكى ! انا عيان وتعبان ، وموش ح أقدر أروح عزبة المرج !
لكن رفعة الهانم منتظراك هناك على الغداء ، وأعدت كل شيء ..
فلازم تروح !

فقال وزير المالية :

— معلش يا رفعة باشا .. تؤجل العزومة ليوم تانى !

فقال النحاس باشا :

— أبدا ... رفعة الهانم تزعل ... وأنا أزعل كمان ...
لازم تروح ، وأنا عاوزك تقوت على في البيت ، علشان تاخذ
معاك حاجات ، رفعة الهانم أوصت عليها !

وذهب وزير المالية الى عزبة المرج .. فاذا به يجد في الشرفة
على أمين يحيى باشا ، وفرغلى باشا ، والسمسار اليهودى
محرز ، والاستاذ أحمد الوكيل شقيق حرم رئيس الوزراء ،
جالسين في انتظاره .

ورحبت حرم رئيس الوزراء بالوزير ، وقالت له : اهلا وسهلا
بوزير ماليتى !

ودار الحديث في مسائل عامة ثم جلسوا الى المائدة ، وتناولوا
ما لذ وطاب ، ثم وقفت حرم رئيس الوزراء **وقالت :**
— لما أسيبكم بأه ... علشان تتكلموا بحرية !

وراح صاحب المالاين يشرحان لوزير المالية كيف ان التجار
الاجانب يحاولون ذبحهما والقضاء عليهما ، وأنه لابد من ان تتدخل
الحكومة بتعديل لوائح البورصة ، وتغيير الخبراء ، وجعلهم كلهم

من الحكوميين الذين ينفذون سياسة الحكومة .
 وأمن السمسار اليهودى محرز على ذلك ، واستمر يتكلم حتى
 الساعة الخامسة مساء ، ويحاول أن يأخذ وعدا قاطعا من وزير
 المالية بأنه سيجيب هذه الطلبات والوزير يقول انه سـيـدـرس
 ويبحث ويفكر !

وكانت صاحبة العصمة حرم رئيس الوزراء تأتى كل نصف
 ساعة وتطل برأسها من وراء ستار ، وتسأل عما اذا كان
 الوزير قد اقتنع ، ثم تطلق ضحكة عالية وتنصرف !

وقال زكى عبد المتعال بك :

— أنتم تجار صادرات .. وتجار الصادر لا تجوز لهم
 المضاربة فى السوق المحلية ، ان مهمتهم هى ان يشتروا من
 السوق الداخلية ليغطوا الطلبات الخارجية ... فآين الطلبات
 الخارجية التى قلتم لى انكم تعاقدتم عليها ؟

وتكررت دعوات وزير المالية الى عزبة المرج وتكررت مراوغاته !
 وشعر الاستاذ أحمد الوكيل بأن زكى عبد المتعال لا يريد ان
 يتدخل فى السوق فاقترح — انقاذا للموقف — الاتصال بالوزير
 الطيب مرسى فرحات بك ! وتم الاتصال بوزير التموين

ودعى الوزير الى عزبة المرج ، وهناك تم الاتفاق على ان تنقذهم
 وزارة التموين بأن تأخذ قمحا روسيا مقابل نصف مليون قنطار
 قطن ، يصدره صاحبا الملايين الى روسيا وبذلك يتخلصان من
 الكمية الجائمة على صدرهما

وخرج صاحبا الملايين من الازمة ، وتخلصا من القطن ،
 وتسلمت وزارة التموين قمحا ، رفضته معظم المطاحن ، لانه من
 درجة سيئة ! ...

وكان المجهوم أن تنتهى المضاربات عند هذا الحد ، ولكن بعض المحيطين برفعة رئيس الوزراء ، نصحوا صاحبى الملايين بالانتقام مرة أخرى !

وبدا الخنق « الكورنر » على فليارة ٤ يونيو .. واشترى معسكر يحيى وفرغلى والوكيل مليون وربع مليون قنطار فى شهر ابريل !

وارتفع السعر الى السماء ثم بدأ يهبط !
وفى أوائل شهر مايو ، كان زكى عبد المتعال بك يقضى شهر العسل فى فندق مينا هاوس ، فدق التليفون واذا بالمتحدث رفعة النحاس باشا ، ودارت الحادثة التالية :

النحاس : الحق يازكى ! .. الجماعة صحابك بتوع بنك مصر بينزلوا اسعار القطن !

زكى : مين دول ؟

النحاس : حافظ عفيفى وحماده بيبيعوا قطن المحلة المخزون ، ودى عملية ح تضر بالسوق ، وتنزل الاسعار ! لازم تكلمهم فوراً وتطلب منهم وقف البيع .

زكى : اذا كانت اسعار القطن بتنزل ياباشا ، فهذا نزول طبيعى .. والرفع الموجود الآن صناعى ، سببه المضاربات

النحاس : حافظ عفيفى بيلعب ... ده رجل وحش .. لازم تشوف الحكاية حالا !

زكى : حاضر ياباشا .. ح اشوف الحكاية ايه

واتصل وزير المالية بحافظ عفيفى باشا ورجال بنك مصر ، يسألهم عن الحكاية ، فقال **حافظ باشا ماياتى :**

— عندنا فى المحلة كميات من القطن اكثر من حاجتنا ، بل اكثر مما تحتاج اليه المصانع مدى عام كامل ، وقد رأينا أن

نبيع الفائض بالاسعار المرتفعة المعروضة ، ونستغل هذا الربح في تخفيض اسعار الاقمشة للشعب الفقير . . واعتقد ان شركة المحلة تؤدي ، بهذا الاجراء ، واجبا وطنيا نحو الجمهور .
فقال زكي بك : مضبوط !

وقال رجال بنك مصر : نحن لانضارب ولا نقصد بأى حال تخفيض اسعار القطن . . اذا كان فرغلى باشا يخشى أن تؤدي هذه العملية الى خفض اسعار القطن ، واذا كان يؤمن حقا بأن ارتفاع الاسعار هو ارتفاع حقيقى وطبيعى ، فليتقدم الى شركة المحلة ويشتري منها مباشرة ، الاقطان الفائضة خارج البورصة .

واشتري فرغلى باشا قطن المحلة الزائد على الحاجة ، وزادت اسعار القطن ، وبدأ صفار التجار يصرخون ويعلنون أنهم سيفلسون ، لانهم لا يستطيعون دفع الاسعار المرتفعة ، فأصدرت وزارة المالية قرارا بتجميد الفروق لمساعدة هؤلاء التجار الصفار ، وحتى لا يهبط المحصول الجديد .

وبذلت محاولة لرفع القطن صناعيا الى ٢٠٠ ريال ، ولكنها باءت بالفشل ، وراح التجار يبيعون أقطانهم لبيوت على يحيى وفرغلى ، وانقلبت عملية الخنق «الكورنر» على المليونيرين وشركائهما من أسرة الوكيل

ودق التليفون في ساعة متأخرة ، لوزير المالية ، وصرخ النحاس باشا في التليفون :

— الحق يا زكى ! ييفكوا مراتب السراير ، ويعيدوا كيسها في البحيرة ، وبعدين يسلموها لفرغلى وعلى يحيى ! لازم تشوف طريقة . . لازم تعمل حاجة واقفل رئيس الوزراء التليفون ! واجتمع مجلس الوزراء يوم الاربعاء اول يونيو

وهذا هو نص مادار في مجلس الوزراء :

النحاس : بلاش الرول ! ح نتكلم في مسألة القطن

وشرح فؤاد سراج الدين الحالة ، وكيف ان هناك مؤامرة على اكبر بيتين مصريين ، وان من واجب الحكومة ان تتدخل فوراً لوضع حد للغش ، وان تمنع اعادة كبس القطن .

زكى : دول جريوا ورايا ! وبعثوا لى انذار على يد محضر ، علشان اصدر القرار الذى يطلبه فؤاد باشا ! انا شايف ان ده تدخل لنصرة فريق دون فريق . والمضارب يجب ان يتحمل نتيجة مقامرته . وكفاية انهم عملوا « كورنر » فى شهر فبراير ولم ينقذهم الا صفقة القمح الروسى التى عقدتها الحكومة ولكن فؤاد باشا اخرج ورقة من جيبه وراح يتلو منها مشروع قرار لوزير المالية بتعديل لائحة البورصة وعزل الخبراء الحاليين وتعيين خبراء حكوميين .

زكى عبد المتعال : هل كتبت انت هذه الورقة ؟

سراج الدين : لا ..

زكى عبد المتعال : الم يكتبها لك محامى على يحيى وفرغلى وشريكهما ؟

سراج الدين : أيوه كتبها !

وساد مجلس الوزراء وجوم شديد من هذه المفاجأة !

غير ان سراج الدين باشا جمع اطراف اعصابه المتناثرة **وقال :**

— نعم .. . انى اعترف بأن عبد الرحمن الببلى كتب لى مشروع القرار الذى تلوته عليكم .. . ولكن المصلحة العامة هى التى تقتضى اصداره ولا يجوز رفضه لان الببلى هو الذى كتبه !

زكى عبد المتعال : الكورنر اتعمل ، والقطن ح يتسلم بعد يومين .. . وطلب تغيير الخبراء وجعلهم حكوميين ، مثل تغيير

دائرة المحكمة بعد إحالة قضية معينة إليها ! ان هذا اجراء خطير ، وتدخل في سير العدالة .. والخبراء دول مثل القضاة
رئيس الوزراء : اتكلموا انتم وانا رايح التواليت

ونفض رئيس الوزراء ، فنهض وراءه زكى عبد المتعال ، وسخبه من يده الى حجرة مجاورة وقال له :

— اسمع ياباشا ! الحكاية ريحتها فايحة ! وعندك وزراء بيضاربوا

النحاس : اعمل ايه يازكى ! وزير رأسمالي .. ووزير تاجر .. قول لي اعمل ايه !

زكى عبد المتعال : امنعهم ياباشا .. الدستور يمنع الوزراء من المضاربة

النحاس : انا لا افهم في القطن .. ولا افهم في الفئارة دي (يقصد الفليارة) .. وانا لا لي في الطور ولا في الطحين ..
وماعنديش قطن .. ماعنديش غير المرتبة اللي بانام عليها
زكى : ايدى في أيدك .. وانا كمان ماعنديش غير المرتبة اللي بانام عليها !

ودخل رئيس الوزراء التواليت ، وعاد وزير المالية الى جلسة مجلس الوزراء وهو مطمئن الى تأييد الرئيس وبعد ساعة عاد الرئيس من التواليت

زكى : ان عزل الخبراء الحاليين ، معناه الصريح ان الحكومة تتدخل لمصلحة فرغلى وعلى يحيى .. ولا يجوز لحكومة ان تشرع لمصلحة فردين معينين ضد المجموع ..

سراج الدين : طيب .. وحكاية اعادة الكيس ؟

زكى : انا قلت لعبد الرحمن البيلي ان هناك قانونا لمنع الفس والتدليس .. وانا لا افهم كيف يصرخ فرغلى وعلى يحيى من

الآن ويقولان : اصدروا تشريعا على الفسور ، لان خصومنا سيسلموننا قطنا مغشوشا ! كيف أصدر قرارا على أساس ان مضاربا سمع انه سيتسلم قطنا مغشوشا بعد يومين ! يوم ان يتسلم فرغلى القطن وتفتح اللوطات ويتضح ان هناك غشا ، ابلغ النيابة فورا .. وفي لوائح البورصة وقانون قمع الغش مواد صريحة باعتبار الغش جريمة .

النحاس : دول ييفكوا مراتب السراير في اسكندرية علشان يسلموها يوم السبت ... محالج البحيرة بتشتغل بالليل والنهار

زكى : لا يمكن للمحالج ان تجرؤ على كبس قطن مغشوش !

النحاس : شوف طريقة يازكى لمنع نقل القطن من اسكندرية .. لانهم ينقلوه منها ويرجعوا يسلموه تانى لفرغلى وعلى يحيى

زكى : يا باشا منع نقل اى بضاعة من حدود مدينة ، هو من اختصاص وزير المواصلات ، ولا يكون الابتشريع يقره البرلمان
فؤاد : مكاتب خلط القطن في مداخل الاسكندرية ، وتستطيع ان تمنع خروج القطن منها

زكى : ان هذه المكاتب لا تشتغل الا بالنهار ، وهى تقفل ابوابها في الساعة السادسة مساء .. فالقطن يمكن ان يمر بعد هذه الساعة دون اى اعتراض ! ولا نستطيع ان نكلف هذه المكاتب منع خروج القطن من الاسكندرية الا اذا اصدروا قانونا يصدق عليه البرلمان ، لان حرية التجارة هى احدى الحريات التى يكفلها الدستور

النحاس : اسمع يا غنام ! انت وزير تجارة وتفهم في القانون ! هاتوا لوائح البورصة ، وخلوا غنام يدور لنا على نص فيها يمنع نقل القطن

واحضر محمود شوقي بك سكرتير عام مجلس الوزراء ،

لوائح البورصة وسلمها لسليمان غنام باشا .
النحاس : مؤكداً غنام ح يلاقى نص .. سيبوا غنام يدور .. !
 غنام يقلب اللائحة صفحة صفحة ثم يصيح فجأة :
غنام : أيوه ... أيوه ... لقيت النص !
النحاس : اقرا النص .. موش قلت لكم غنام ح يلاقى
 نص ! اقرا يا غنام !

غنام : يجوز للسمسار أن ينقل مركز العميل من استحقاق
 لآخر نظير دفع الفروق
زكي عبد المتعال : (يضحك بصوت مرتفع !)
النحاس : بتضحك-ليه يا زكي !

زكي : يا باشا هذا النص معناه نقل مركز العميل على الورق
 ... يعني نقل من حساب الى حساب .. موش نقل قطن
 يأخذ النحاس باشا اللائحة من غنام باشا ويقرأها ، ثم يلقها
 على المائدة ويقول :
النحاس : اتلهى بأه يا غنام .. وعامل لي قانوني ووزير تجارة ؟
 الساعة دلوقتي بقت تلاته ... بكره الجلسة مستمرة للنظر
 في حكاية القطن دي
 ورفعت الجلسة ...

وعاد رفعة النحاس باشا الى بيته ، وروى للسيدة قرينته ،
 وخليل الجزار بك ، وعبد الحميد الوكيل بك والاستاذ احمد الوكيل
 والسمسار اليهودي محرز ، تفصيلات مادار في مجلس الوزراء
 واستمرت الاجتماعات الى ساعة متأخرة من الصباح
 وفي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي ، كان زكي عبد المتعال
 بك في حجرة نوم رئيس الوزراء .

وخرج رفعته من الحمام عاريا الا من « البرنس » الذى غطى به جسمه وقال له : هيه يا زكى .. بتعمل ايه هنا ؟
زكى : انا جاى قبل جلسة مجلس الوزراء ، علشان اعرف رأى رفعتك النهائى .

النحاس : رايي النهائي انك تصدر قرار بتعديل لائحة البورصة
زكى : وان لم اصدر القرار
النحاس : لابد ان يصدر !

زكى : اذا صدر مثل هذا القرار ، فسيطعن فيه امام مجلس الدولة .. والسنهورى باشا سيلغى هذا القرار حتما ، لانه غير قانونى ... انى اكلمك كمستشار سابق فى مجلس الدولة لا كوزير ... ماذا تفعل لو الفى لك السنهورى هذا القرار ؟

النحاس : انا استقيل ! يعنى ما اقعدش فى الوزارة !
زكى : تستقيل ازاي يا باشا ؟
النحاس : انا استقيل يعنى استقيل ... لازم القرار ده يصدر

زكى : تقطع يدى يا باشا ولا اوقع هذا القرار ... انا لن اصدره لانه سيقضى على سمعتنا فى الخارج ، وسيكشف الوزارة فيعلم الناس انها تصدر قرارات لصالح مضاربين معينين ! يعنى احنا نبقى امام العالم وزراء ومضاربين !

النحاس : اذا كنت موش عاوز تمضى القرار ، خد اجازة ثلاثة ايام لفاية يوم السبت ، ومنتدب وزير تانى موقت يصدر القرار !

زكى : هل تعتقد يا باشا اننى استطيع العودة الى مكتبى يوم الاحد ، واشتغل على هذا الاساس ؟

النحاس : اهو كده !

زكى : طيب !

وغادر زكى عبد المتعال غرفة رئيس الوزراء ، ونزل الى الدور الاول وجلس فى الصالون ، وطلب من الخادم ان يحضر له حقيبته من السيارة .

وفتح زكى عبد المتعال الحقيبة ، واخرج منها خطابا ومظروفا وكتب الخطاب التالى :

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء
أتشرف بأن أقدم لكم استقالتى من منصبى ، راجيا لكم
الصحة والتوفيق .

زكى عبد المتعال

وسلم زكى بك المظروف للاستاذ على قشاشة سكرتير رفعة النحاس باشا ، ثم ركب سيارته وعاد الى عوامته ، وهناك صرف السيارة الحكومية والصول وأمر سكرتيه بجمع أوراقه الخاصة .

وتلقى النحاس باشا خطاب استقالة وزير المالية ، وهو عريان ، والدكتور عبد العظيم سلامة يملكه بالكهرباء !
وقال النحاس باشا على الفور : الاستقالة مقبولة ، فى داهية !
واستدعى رفعتة السيدة حرمه ، وأبلغها الخبر السار ، فأبدت سرورها وفرحها .

وجاء ثؤاد سراج الدين باشا فأبلغه النحاس باشا استقالة وزير المالية ، وأنه قرر قبولها

فقال سراج الدين باشا : أنا وان كنت لا احب زكى ، الا ان استقالته فى الظروف الحاضرة على جانب كبير من

الخطورة .. وأرى أن تمر المسألة الآن من غير ضجة ، ثم تنتهز بعد ذلك فرصة أخرى لاجراج زكى عبد المتعال .. أما الآن فإن الاستقالة ستستغل ضدنا ، ويصبح زكى بطلا على حسابنا . وتكرر حكاية مكرم !

فقال النحاس : مكرم ايه ! أنا خلاص قبلت الاستقالة ! وأنا مصمم على قبولها

فقال سراج الدين : في هذه الحالة سأستقيل أنا أيضا !

فقال النحاس : استقل !

وخرج فؤاد سراج الدين باشا من حجرة النوم ، وكتب استقالته وتركها للنحاس باشا !

وحاولت حرم رئيس الوزراء أن تتدخل وتقنع فؤاد باشا ، ولكنه أصر على رأيه وانصرف ، فسقطت حرم رئيس الوزراء مغمى عليها !

وجاء أقارب حرم رفعة النحاس باشا على صوت الضجة ، وراح أشقاء عصمتها يصيحون :

— فؤاد راح يقتل زينب ! فؤاد عاوز يخرب بيتنا ! فؤاد عاوز أخواته يبقوا أصحاب ملايين ، واحنا نموت من الجوع !

وصاحت إحدى السيدات ، وهى ترفع يديها الى السماء :

— يارب ييجي لنا خبر فؤاد ، يارب يدوسه ترمواى ! يارب تنتقم لنا . يارب تخرب بيته !

واستمر صياح أشقاء حرم النحاس باشا :

— خرب بيتنا ! خرب بيتنا ! أن عدم قبول استقالة زكى عبد المتعال معناه أن يخرب بيت فرغلى وعلى يحيى ! معناه انه يخرب بيتنا .. بيت عبد الواحد الوكيل باشا راح يتخرب !

وكان بيت النحاس باشا اشبه بمناحة .. لطم خدود وبكاء
وصراخ وصياح !

وكان النحاس باشا يشهد كل هذا وهو في حالة عصبية !
يحاول تهدئة الفاضبين ، ويجفف دموع الباكين ، ويروح ويجيء
وهو يقول :

— بلاش تدعوا على فؤاد سراج الدين .. سييوه لربنا !

وتصبح أسرة الوكيل غاضبة :

— نسييه ازاي . نسييه يخرّب بيتنا ! احنا اللي عملناه
وزير ! احنا اللي عملناه باشا ! احنا الى رفعناه فوق أعضاء الوفد
احنا اللي عملناه سكرتير الوفد ! .. احنا نستحق ! احنا نستحق !

ويقول النحاس مهدئا :

— فؤاد بتاعكم موش بتاعى ! منكم له . انتم تقدروا عليه ! انا
حاولت أقنعه ، فقال لى أن استقالة زكى عبد المتعال ستفضح
الوزارة كلها ! وحاولت أن أناقشه فصمم !

واستمرت أسرة الوكيل تصرخ وتصبح وتولول .. واقبل
الوسطاء يحاولون ايضاح موقف فؤاد سراج الدين ، وأنه يريد فى
الواقع قطع رقبة زكى عبد المتعال ، اما الطريقة التى يريد أن يقتل
بها أفراد أسرة الوكيل وزير المالية ، فهى طريقة بدائية ليس
فيها لباقة السياسة المكافيلية التى يجيدها سراج الدين !

ولم يكن أى وسيط يستطيع أن يكمل كلامه ، فان افراد أسرة
الوكيل كانوا يجابهونه بالصراخ :

— مليون جنيه ! مليون جنيه ! مليون جنيه طار منا ! ان عدم
خروج وزير المالية معناه أن نخسر نحن مليون جنيه ويخسر فرغلى
وعلى يحيى عشرة ملايين جنيه !

واستمر الوسطاء فى تهدئة الحال ، وأخيرا اقتنعت حرم

النحاس باشا بأن تعطى فؤاد سراج الدين باشا مهلة أسبوع
يثبت فيها إخلاصه لأسرة الوكيل ويحاول أن ينقذ أموال الأسرة
دون أن تحدث ضجة ، وبغير أن يستقيل وزير المالية . ويرى
فؤاد باشا أن استقالة وزير المالية هي التي ستؤدي إلى الكارثة ،
إذ سوف تضطر الوزارة أن تنفذ سياسته لتدافع عن نفسها أمام
الرأي العام ، وسيخرج الوزير بطلا ، وسيلعب دور مكرم عبيد
وسيدق المسمار في نعش الوزارة ولكن لو ترك لفؤاد الأمر لآخذه
« مغطوسا » من الوزارة ، أو على حد تعبير فؤاد باشا : نذبحه
ونقيه جالسا على الكرسي ، ثم ننتهز أول فرصة وندفنه بغير
تشيع جنازة !

وقيل لرفعة النحاس باشا :

— كلم زكى عبد المتعال ... وقل له أنك رفضت استقالته

النحاس : يعنى أقول له أن عنده كارت بلانش !

— أيوه ! . . لازم نكسب وقت !

النحاس : طيب أنا ح اتكلم قدامكم . . وح أعمل اللي أنتم

عاوزينه . . وأنا مش مسئول بعد كده !

وأتصل رفعة النحاس باشا تليفونيا بالدكتور زكى عبد المتعال

وقال له :

— كده يازكى ؟ ... دى خيانة ! وازاى وانت نازل من عندى

ماقولش أنك - تستقيل !

زكى : لما تطلب رفعتك من وزير أنه يأخذ أجازة ٣ أيام ،

معناه أنك عاوز استقالته

النحاس : أبدا . . أبدا . . ولا يمكن أقبل استقالتك . . أنا

رايح مجلس الوزراء ، وانت لازم تيجي . . وأعمل اللي أنت

عايزه .. موش عاوز تصدر القرار .. بلاش القرار .. لازم
تيجى المجلس

زكى : لكن المجلس ح يتكلم فى القطن

النحاس : لا .. لا .. خلاص .. موش ح نتكلم فى القطن ..
ح نتكلم بس فى الرول العادى .

زكى : سأحضر على هذا الشرط .. وهو أن لا يبحث
المجلس مسألة القطن .. وإذا بدأ الحديث فى القطن ، فسأترك
الجلسة ، وتعتبر استقالتى سارية
النحاس : وهو كذلك .. اتفقنا

وذهب زكى عبد المتعال الى مجلس الوزراء فى الساعة الثانية
عشرة ظهرا ، وكان الوزراء ينتظرون فى القاعة ، من الساعة
الحادية عشرة .

النحاس : نبدأ فى نظر الرول العادى

ومرت المسائل . واحدة بعد أخرى دون مناقشة !

وبدأ رفعة رئيس الوزراء يتلملح فى مقعده ، ويختلس
النظرات الى وزير المالية .. وشعر زكى بك بأن النحاس باد
يريد أن يقول للوزراء شيئا عن مسألة القطن . فخرج من قاعة
مجلس الوزراء وجلس فى الصالون الملحق بمكتب رئيس الوزراء
وأخرج رفعة النحاس باشا ورقة من جيبه وقال :

النحاس : هذه هى استقالة زكى عبد المتعال ، تركها لى فى
منزلى فى الصباح ، وحاولت أقناعه بالعدول ، ولكن دماغه
ناشفة .. زكى مصر على الاستقالة اذا عدلنا لائحة البورصة .
فؤاد : ليس من المصلحة الآن قبول استقالة زكى عبد المتعال
.. لانها ستسبب لنا جميعا .. وتخرج زكى بطلا

النحاس: أيوه عندك حق . . لازم نرضيه بدل ما يشنع علينا! اسمع يامحمود خد الورقة دي ، واعطيها لزكى أحسن يعلق، ويستقبل تانى

وسلم النحاس باشا لمحمود شوقى بك ورقة كتب عليها بالقلم الرصاص ما يأتى :

« أرجوك يا زكى الانتظار حتى نجيبك الى ما تريد »

مصطفى النحاس

واستمر الوزراء يتناقشون ، وفؤاد باشا يشرح لهم خطورة قبول استقالة زكى عبد المتعال

النحاس: كفاية مناقشة باه . . ونستدعى زكى . . بس هو مش شرط أنكم ماتكلموش فى القطن !
وجاء زكى عبد المتعال بك

النحاس: احنا خلاص يازكى ، تركنا مسألة القطن لك . .
تصرف فيها كما تشاء !

وفى يوم ٧ يونيو أبلغ رفعة النحاس باشا وزير ماليته ، انه يجب أن تتدخل الحكومة ، والا فسوف يستقيل ، وأنه يتعهد بأن لا تحدث مضاربات فى القطن بعد ذلك ، ولم يتم زكى عبد المتعال بك الليل !

وفى صباح اليوم التالى ذهب الى مكتبه ، واجتمع بكبار موظفى القطن ومستشار الراى لوزارة المالية ، وأبلغهم أوامر رئيس الوزراء فأعدوا مشروع قرار يوقعه مجلس الوزراء لا وزير المالية واجتمع مجلس الوزراء

النحاس : حكاية القطن !

زكي : وجدنا مرسوما صدر في عهد حسن باشا صبرى عام ١٩٣٩ ، يعطى مجلس الوزراء لا وزير المالية ، حق تعديل لوائح البورصة .

النحاس : هات القرار وأنا أمضيه

وذهب زكى عبد المتعال الى مكتبه ، وأحضر منه مشروع قرار لمجلس الوزراء بتعديل لوائح البورصة ابتداء من اليوم الذى يصدر فيه قرار مجلس الوزراء

زكى : اتفضل القرار ياباشا

النحاس : لكن الفليارة اتسلمت في ٤ يونيو .. ولا بد ان يسرى عليها هذا القرار .. اعملوا القرار ده رجعى

زكى : موش ممكن ياباشا ! القانون يمكن أن يكون له اثر رجعى ، اما قرار مجلس الوزراء فلا ينفذ الا من تاريخ صدوره ، واذا اصدرتم قرارا باثر رجعى فسيحكم مجلس الدولة ببطلانه !

النحاس : يعنى الجماعة ما يستفيدوش حاجة ! دول استلموا الفليارة يوم ٤ يونيو

زكى : لسه فيه ياباشا فليارة ١٣ يونيو وفليارة ٢٤ يونيو ..

اما فليارة ٤ يونيو فلا يمكن أن يطبق عليها قرار مجلس الوزراء

سراج الدين : لا بد ان يشمل القرار فليارة ٤ يونيو

زكى : اصدروا القرار تحت مسئوليتكم انتم .. ان مجلس الدولة سيحكم قطعا ببطلان قرار مجلس الوزراء

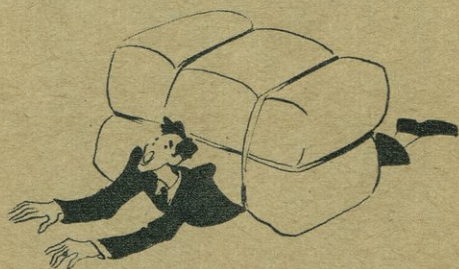
النحاس : ولو .

زكى : لقد بصرتكم بالخطر الذى اراه .. وقد خلصت ذمتى

النحاس : انشروا القرار فورافى عدد خاص من الوقائع الرسمية

وصدر قرار مجلس الوزراء ونشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية وانقلبت البورصة رأساً على عقب وطارت البرقيات إلى أنحاء العالم تتهم وزراء مصر بأشنع التهم وأخطرها!

وأسرع خصوم بيوت على يحيى وفرغلى والوكيل إلى مجلس الدولة، يعرضون عليه القرار الرجعى الذى أصدره مجلس الوزراء، فحكم مجلس الدولة على الفور بأن القرار باطل! ثم تطورت مسألة القطن كما يعرف القراء وكما سجلت المحاكم!



زعيم الشعب

المصطفى النحاس بنام على وصيف مخطئة بنى سوفيف عام ١٩٣١



رئيس الوزراء
الياور الخاص برتبة قائمقام
يحمل زجاجة الكولونيا
ويصبها على يدي النحاس
قبل أن يتناول العشاء





رئيس الوزراء يلوح
بأصبعه للشعب!



سراج الدين يلوح
بأصبعه لرئيس الوزراء !



الفصل الرابع

قبلى والا بحرى

وفى يوم الاحد ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، زار الدكتور محمد هاشم باشا ، حامد زكى باشا فى مكتبه برياسة مجلس الوزراء ، وأبلغه انه اذا طلبت الوزارة اخراج السنهورى باشا من رياسة مجلس الدولة ، فان سرى باشا لن يعارض

ودارت مباحثات بين الوزراء ، ورؤى أن يطلب وزير العدل من السنهورى باشا تقديم استقالته ، ولكن الطويل باشا طلب اعفائه من هذه المهمة ، واقترح أن يقوم بها وزير آخر .

وتم الاتفاق على تكليف زكى عبد المتعال بك ، مفاتحة السنهورى باشا ، وفعلا كلف النحاس باشا زكى بك - فى حضور وزير العدل - القيام بهذه المهمة الدقيقة .

وكان السنهورى باشا على موعد مع الطويل باشا ليتحدث معه فى مسألة ميزانية مجلس الدولة ، فلما قابله فى يوم الاثنين ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ ، قال له وزير العدل :

- يستحسن أن تقابل وزير المالية ، وتحدث معه فى هذا الموضوع

واتصل الطويل باشا تليفونيا بوزير المالية ، أمام السنهورى باشا ، وحدد موعدا لمقابلتهما ، هو يوم الخميس ٢٦ يناير وذهب السنهورى باشا الى وزير المالية ، وبدا يعرض عليه تعديلات الميزانية ، فاستوقفه قائلا :

- هناك مسألة دقيقة عهد الى مجلس الوزراء بأن اتحدث فيها اليك ، وهى تتعلق بمركز رئيس مجلس الدولة ، فقد كنت وزيرا حزبيا ، ومجلس الوزراء يرى انه لا يجوز بقاء وزير حزبي فى رياسة المجلس . .

فقال له السنهورى باشا :

- ليس فى قانون مجلس الدولة ما يحول دون تعيين وزير سابق رئيسا للمجلس . بل ان القانون افترض هذه الحالة ، فقد نص فيه صراحة على أنه اذا عين وزير سابق رئيسا للمجلس فانه يمنح ٢٥٠٠ جنيه فى العام ، واذا عين من غير الوزراء السابقين يمنح ١٨٠٠ جنيه فى العام . . اما انى حزبى ، فهذا ليس بصحيح ، مادمت قد استقلت من الحزب يوم تعيينى ، وبعد أن صدر المرسوم الملكى بالتعيين ، وعقب أن اقسمت اليمين . . هذا الى انى لم اتصل بحزب من الاحزاب واديت واجبى كقاض مستقل عن جميع الاحزاب ، وليست هذه هى المرة الاولى التى يعين فيها رجل حزبى فى مناصب القضاء . . . فقد كان زكى على باشا ومصطفى الشوربجى بك عضوين فى الحزب الوطنى ثم عينا مستشارين ، ولم يقل احد انهما كانا مستشارين حزبين .

فقال عبد المتعال بك : الحزب الوطنى موش حزب !

فقال السنهورى باشا : انه أقدم حزب

فقال عبد المتعال بك : لقد كان مرسوم تعيينك فى السراي ومع ذلك اشتركت فى اجتماع الهيئة السعدية ، الذى انتخب فيه ابراهيم عبد الهادى باشا رئيسا ، وظهرت معه فى صورة واحدة .

فقال السنهورى باشا : كنت أؤدى واجبى كعضو فى الهيئة السعدية ، لقد كنت عضوا فيها حتى ذلك اليوم ، وكنت وزيرا للمعارف ، وكان يجب على أن اشترك فى انتخاب خلف الرئيس ، الذى قتل وهو يؤدى واجبه . . . وليس للحكومة أن تحاسبنى على موقفى قبل صدور المرسوم بتعيينى . ولكن لها أن تحاسبنى على تصرفاتى بعد التعيين . . . ولغنى اسألك :

— هل كنت حزيبا فى تصرفائى بعد صدور المرسوم ؟
فقال عبد المتعال بك : فيما أعلم « لا » .
فرد السنهورى باشا : وفيما لا تعلم « لا »
فقال عبد المتعال بك : ولكننا اتفقنا خلاص مع حسين سرى
فرد عليه السنهورى باشا قائلا :
— يدهشنى ان اسمع ان سرى باشا اتفق معكم على هذا .
فقد قابلنى عقب تأليف وزارته ورحب بى رئيسا لمجلس الدولة ،
وقال لى : « انت رجىل موش حزبى » !
فقال عبد المتعال بك : ارجوك ان تختار أى منصب آخر
فرد السنهورى باشا : انا كنت وزيرا وتركت الوزارة ، لاننى
فضلت مجلس الدولة على منصبى الوزارى . ثم ان تصرف الوزارة
اليوم هو تصرف حزبى . ومركز رئيس مجلس الدولة ليس ملكى ،
وانما هو ملك المجلس ، وأى مساس به هو مساس بكرامة
مجلس الدولة واستقلال القضاء . وان مهمة مجلس الدولة هى
حماية الموظفين من تصرفات الوزارة ، فاذا حدث هذا للرئيس
مجلس الدولة فماذا سيحدث لباقى الموظفين . .
وانتهت المقابلة وطلب وزير المالية من السنهورى باشا ان
يراجع نفسه .

فقال السنهورى باشا : اننى سادفع كل اعتداء . . . وبينى
وبينكم الدستور والقانون
وخرج السنهورى باشا وجمع المستشارين وعرض عليهم مآدار
بينه وبين وزير المالية فأجمعوا على وجوب المحافظة على
استقلال مجلس الدولة ، واعتبار تدخل الوزارة مما يمس استقلال
القضاء . .

وارسل السنهورى باشا خطابا الى عبد الفتاح الطويل

باشا وزير العدل يروى فيه الحديث الذى دار بينه وبين
وزير المالية ، ويحتج على هذا الاعتداء الصارخ على استقلال
القضاء

كما أرسل صورة منه الى سرى باشا رئيس الديوان الملكي
ليرفع الامر الى مسامع جلالة الملك
وهذا هو نص خطاب السنهورى باشا :

« لما بلبتكم يوم الاثنين ٢٣ من هذا الشهر للتحدث معكم فى بعض
شئون مجلس الدولة ووصل بنا الحديث الى ما يتعلق منه بميزانية
المجلس اقترحت ان اقبل معالى وزير المالية فى هذا الشأن واتصلتم
به على الفور تليفونيا واتفقتم معه على تحديد يوم الخميس الماضى
موعدا للمقابلة . ووقع اثناء الحديث الذى دار بينى وبينه ان ابدى
انه مفوض من قبل الحكومة فى ان يعرض على رغبته فى ان اتخلى
عن رياستي لمجلس الدولة بحجة اننى كنت قبل ولايتى هذه
الوظيفة القضائية وزيرا حزبيا فافهمته انه كان ينبغى الا يفوت
الحكومة ان تعينى رئيسا لمجلس الدولة كان مطابقا للقانون وللتقاليد
القضائية التى تجيز ان يعين وزير اقاضيا ولا يمنع من ذلك ان يكون
سبق ان انتمى الى احد الاحزاب فهو بعد ان يصدر مرسوم
بتعيينه يقطع - وقد حلف اليمين - بينه وبين ماضيه السياسى
فيصبح رجلا متجردا لولاية القضاء . وكان ينبغى الا يفوت
الحكومة ان تعينى كان بموافقة الجمعية العمومية للمجلس وهى
هيئة قضائية بعيدة كل البعد عن الحزبية . كما افهمته ان
واجبى نحو وظيفتى يقتضىنى الا استجيب لرغبة فيها عدوان
صارخ من الهيئة التنفيذية على سلطة قضائية ومساس خطير
باستقلال هيئة خولها القانون الرقابة على اعمال الادارة
ولما ابلغت زملائى اعضاء المجلس ما وقع من وزير المالية ،

هالهم الامر واستنكروه اشد استنكار حتى لقد اعتقد بعضهم ان يكون وزير المالية فيما تحدث به الى ليس معبرا عن رأى الحكومة، طالبين الى ان أحيطكم علما بذلك بحكم كونكم الوزير المختص لتقولوا كلمتكم فى هذا الشأن . فان صح ظنهم من ان وزير المالية لم يكن معبرا عن رأى الحكومة كان لى ولزملائى اعضاء المجلس ان نبلفكم احتجاجنا على تدخله فيما ليس من شأنه ولكم بما تتخذونه من اجراءات ان تشاركونا فى هذا الاحتجاج . وان كانت الاخرى فانا نحملكم والحكومة مسئولية تدخلها غير المشروع فى شئون القضاء ومحاولتها المساس باستقلاله على صورة لم يسبق لها مثيل فى بلد دستورى .

هذا ، ولما لهذا الامر من خطر بالغ ، قد بعثت فى الوقت ذاته بصورة من هذا الكتاب الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الديوان الملكى راجيا رفعه الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك»

امضاء : السنهورى

رئيس مجلس الدولة

ودعا السنهورى باشا الجمعية العمومية لمجلس الدولة للاجتماع ، وروى للمستشارين تفصيلات حديثه مع وزير المالية ، وتلا عليهم خطابه الى وزير العدل ثم غادر قاعة الاجتماع ، وتولى الرئاسة اقدم الوكيلين سليمان حافظ بك

اسماعيل ثروت بك : ان مجلسنا ... مجلس الدولة لا يزال فى صباه ، والذى نتعرض له اليوم ، قد تعرض له مجلس الدولة فى فرنسا ، فلقد قامت فى فرنسا فى زمن ما حكومة غير راضية عن رئيس مجلس الدولة اذ ذاك فعرضت عليه ان يتنحى فأبى فأخذت تقيم العراقيل والعقبات فى سبيل أداء المجلس لرسالته وقيامه بواجبه ، ووصل بها الحال ان امتنعت عن شغل الوظائف

فكلما خلت وظيفة تركتها شاغرة حتى بلغت المقاعد الخالية حوالى النصف ، فازدادت الاعباء على المستشارين والموظفين ، وتعالى العنت على المجلس الوانا ، ولكنه صبر وصمد فاجتاز تلك الازمة بسلام ومضت تلك الحكومة وبقي المجلس ، ونحن الآن فى محنة ان نحن صبرنا عليها وصمدنا للاحداث اجتزناها بأمان وهو ما اعتقد ان المجلس واصل اليه لا محالة بعون مستشاريه الذين القيت عليهم الامانة ، وسيبقى هذا المجلس ان شاء الله لتنتفع به البلاد .

أرى ان اتصال الحكومة برئيس المجلس الحالى لتطلب اليه التنحى عن عمله بهذه الصورة التى سمعناها فى بيانه ، أمر خطير قد جانبها الصواب فيه لأن للمجلس استقلالاً ولرئيسه وأعضائه حصانة عدم العزل بنص القانون ، سواء القانون الحالى أو القانون الذى أنشئ المجلس به ، ولست بكلامى هذا أنفى الخطأ عن أحد منا وإنما يجب أن يثبت الخطأ على من اتهم به والا ضاعت الضمانات والاسس ، وأعتقد أن الحكومة الحالية وهى وليدة الدستور لم تقصد الى أن تقوض اساساً هاماً من أسس الدستور والديمقراطية الا وهو استقلال القضاء وانى اطلب الى حضرات المستشارين أن يجنبوا الحكومة هذا الخطأ ، وبعدها ستعرف لهم هذه المنة ونحن بعدم اقرارنا لما بدا من الحكومة انما نخدمها ، وان فى استقرار المجلس واستقلاله الخير كل الخير للبلاد وللديموقراطية . واذا كان السنهورى باشا قد أخطأ فليقولوا لنا ذلك وليعدوا ما وقع منه بعد أن ولى رئاسة هذا المجلس ونحن على أتم استعداد لبحث ما يقال بضمير القاضى ، اما ان يقال ان رئيس المجلس كان ذا لون حزبى قبل ان يلى الرئاسة فيجب أن ينحى عنها فهذه سابقة خطيرة تهدم كيان المجلس .. واختتم

كلامى بأن اقدم الى حضراتكم اقتراحا باستنكار هذا الامر
والاحتجاج عليه .. ثم قدم الاقتراح مكتوبا
عنده محرم بك : لم تدع هيئة مجلس الدولة مناسبة
مهما كانت نافهة الا ثارت من اجلها احتفاظا بكرامة المجلس
ولعلكم لم تنسوا موقف المرحوم محمود حسن باشا من بعض
أعضاء المجلس حين ولى وزارة العدل وفكر فى اقامة حفل
للتعارف برجال القضاء ، فدعاهم جميعا ودعا مستشارى المجلس
وأغفل دعوة ثلاثة منهم - زكى عبد المتعال بك وسامى مازن
بك وعنده محرم - فطلبنا عقد الجمعية العمومية ، واذ
اجتمعت ثارت لهذا التصرف الماس بحضراتهم على تفاهته اذا
قيس بما نحن بصده اليوم . ثم سارت هذه الهيئة على وتيرة
واحدة ، فما من مناسبة خاصة بالتعيينات وما من مناسبة احس
المجلس أن فيها اقلالا من شأنه أو مساسا بكرامته أو باستقلاله
الا ثارت الجمعية فى وجه المعتدى وكنت دائما من المدافعين عن وجهة
النظر هذه .. لا أقول ذلك تزكية لنفسى وانما اظهارا لانى اذ اسير
معكم اليوم فى نفس الطريق انما اسأير ماضى ، ولست أثور من
اجل السنهورى باشا وانما أثور من أجل المجلس فالضربة قاسية
وشديدة ومسددة الى صدره لا الى صدر السنهورى باشا
والآن ادخل فى صميم الموضوع : تتذرع الحكومة فى سبيل
الوصول الى تنحية السنهورى باشا عن منصبه بأنه كان فى
الماضى حزبيا فلنناقش هذا الامر بهدوء من ناحيته القانونية
والواقعية ، فأما من ناحية القانون فالبداهة ترفض هذا القول
وقانون المجلس صريح واضح لم ينص على أن عدم الاشتغال
بالسياسة الحزبية شرط من شروط الصلاحية للتعيين فى وظيفة
رئيس المجلس ولا فى وظائف المستشارين .. أما من ناحية

الواقع فالتقاليد على عكس ماتذهب اليه الحكومة وانا اعلم عنها الكثير بحكم المناصب التى وليتها فى وزارة العدل ، منها انه طلب الينا فى لجنة المراقبة حين كنت فيها ، وكنت أتشرف اذ ذاك بزمالة السيد على السيد بك وكيل المجلس الحالى ، طلب الينا أن نرشح للوظائف القضائية الخالية فرشحنا أسماء فقيل لنا رشحوا وفديا فاخترنا مغازى بك البرقوقى ، وبعد ان ولى منصبه لم تمنعه حزبيته السابقة من ان يكون من خيرة القضاة عدلا واستقامة واستقلالا .. ولقد تولى الوفد المصرى فترة قضيتها بطولها فى وزارة العدل وعين خلالها فى القضاء حوالى مائة ممن كانت لهم حزبية ظاهرة بل ان بعضهم كان يلبس القميص الازرق ، وحتى هؤلاء كانوا بعد توليتهم الوظيفة قضاة عادلين مستقلين فى آرائهم . واكثر من هذا ان احمد فمهى ابراهيم بك كان عضوا بمجلس النواب الوفدى وعين منه رأسا لمحاكمة ، ولا ضير فى ذلك لان الرجل تحت وسام القضاء ينسى كل شئ الا أنه قاض ، شأنه فى ذلك شأن رجل الدين اذا دخل البيعة وهب نفسه الى الله ، وأبرز مثل فى هذا الشأن هو تعيين عبد العزيز فهمى باشا رئيسا لمحاكمة الاستئناف رئيسا للمحاكمة النقض برغم انه لم يكن عضوا فى حزب معين فحسب بل كان أحد رؤساء الاحزاب السياسية ، فكان شيخ القضاة مثلا عاليا فى الكفاية والنزاهة واستقلال الرأى ، وستظل احكامه نبراسا لأجيال قادمة ، ولا ابالغ حين أقول اننا نعيش عليها الى اليوم .

انتقل بعد ذلك الى الكلام عن السنهورى باشا ، فلو أنه كان منتما لحزب بالمعنى الصحيح او كان لون الحزبية تغلب على طبيعته ، لما خلت مدة رئاسته لهذا المجلس ، وهى سنة كاملة ، من أى اثر لهذا التحزب المزعوم .. هل منا من له مأخذ على

السنهورى باشا فى عمله طوال تلك المدة ؟ اظن لا . . لقد عرفت السنهورى باشا منذ سنوات عديدة ، وعيبه انه متشدد فى الحق ، وقد كان وزيرا للمعارف فجعل منها مجلس دولة قبل ان ينشأ مجلس الدولة ولقد ضايق بعمله الحكومة والعهد الماضى وزملاء الوزراء ، وكان فى رياسته للمجلس المثل الاعلى للاستقلال فى الراى فأغضب الحكومة السابقة والتى قبلها ، ولذلك لم يستطع ان يمرز مرسوم اللائحة الداخلية للمجلس ولا مرسوم النظراء بمجلس الوزراء ، هذا وانى استبيح لنفسى فى هذه الجلسة السرية ان اذيع سرا هو ان وكيل المجلس حين كان يستعجل اصدار هذين المرسومين تحدث الى وزير العدل السعدى فى هذا الشأن فكان رده : ان السنهورى باشا ومجلس الدولة اصبحا علة على الحكومة وهناك قرار الفاه السنهورى باشا مصدره صدق له من الوزراء السابقين .

فالحكومة اذ تنسب الى السنهورى باشا انه كان خزيبا فيجب ان يتنحى ، انما تستر وراء امور صورية ونحن نؤمل ان تدبر الموقف بما هو اهل له ، ونطلب لها السداد ، وكنا نتمنى لو انها لم تبدأ عهدا بهذا الطغيان الصارخ ، واريد ان انبه الى اننا لسنا باقين فكل منازائل وكل منا فى الحلقة السادسة ، فلنعمل على بقاء هذا المجلس الذى تاقت البلاد اليه منذ زمن بعيد ، ويجب الا ننسى لصدقى باشا وكامل مرسى باشا فضل انشاء هذا المجلس وايجاده ، فممن وزارة حزبية كانت ترضى بانشائه ، واذكر فى هذا المقام اننى حين كنت اعد قوانين المجلس ، مر بى احد الاصدقاء ولعله العشماوى باشا ، فأشفق على من هذا الغناء واكد لى ان لا فائدة من ورائه ، فلما صدر القانون ذكرته بذلك . فاذكروا ان المجلس هو السلطة التى تخلق

التوازن وتحافظ عليه ، وبقائه اكبر خدمة للبلاد ولكل حكومة ، وآمل ان يكون فى القرار الحكيم الذى نصدره التوجيه الكافى .

سامى مازن بك : ابدا من حيث انتهى عبده بك محرم ، وهو ان رائدنا جميعا الحرس على هذا المجلس فيجب ان لانعرض للامر الا بعد الالام بكافة دقائقه وآثاره ونتائجها ، ونحن الآن نجتمع لبحث حديث السنهورى باشا مع وزير المالية ، وقد رأى الباشا ان يكون الحديث مكتوبا ليكون دقيقا ، ورأى البدائى ان لا تقف عند الالفاظ وإنما نتفهم المقصود منها ، وما هى نتائج التصرف ، وماهى الخطوات التى تتلو هذا ، ونبحث ما اذا كنا نملك اصدار قرار فى هذا الشأن قبل الاحاطة بكافة ظروفه وملابساته ، وفى هذا المقام اشير الى انى سمعت من احمد بك منصور عن حديث جرى بينه وبين وزير المالية بعد حديثه مع السنهورى باشا ذكر الوزير فيه لزميلنا ان السنهورى باشا اتصل بأحد النواب اثناء رياسته للمجلس وطلب اليه العودة الى حظيرة الحزب السعدى

الرئيس : اريد فى هذا الشأن ان اشير الى اننى بعد ان سمعت من السنهورى باشا يوم الخميس الماضى حديث وزير المالية اخذت استطلع رأى الزملاء ، واثناء اجتماع فى قسم الرأى ، اطلعت من حضر على ما جرى ، وروى لنا احمد بك منصور حديث الوزير له ، فرجعت الى السنهورى باشا فاكد لى ان وزير المالية لم يذكر له ان الحكومة تأخذ عليه شيئا بعد تولية الرئاسة ، فقلت لعله خجل ، فقال السنهورى باشا أنا سألت الوزير . . هل لدى الحكومة ما تأخذه على بعد تعيينى فى وظيفتى من ميل او تحزب ؟ . . فأجاب فيما اعلم لا فقلت للسنهورى باشا اريد ان اعرف رأيك فى هذا الجديد فى قول الوزير ! فقال لى مامؤداه ان

هاشم باشا زاره مرة فى المجلس وهو صديق قديم فتحدثا كثيرا وسأله عما اذا كان سيرشح نفسه فى الانتخابات المقبلة فاجاب بالايجاب ، فتساءل فى ضحك : وهل سيصر عمك على ترشيح نفسه ضدك جريا على عادته ؟ فقال نعم ! فقال له شد حيلك ، فهل يمكن ان يفهم هاشم باشا من هذه العبارة اذ تقال له فى هذا المقام ، انها نصح له بالعودة الى حظيرة الحزب السعدى لمجرد ان عمه معروف بأنه وفدى .

وقال السيد الدرأوى بك : انه يخشى ان تتورط محكمة القضاء الادارى باتخاذ قرار الآن ، فتأتى الحكومة وتعزل السهنورى باشا ثم ترد المحكمة عن نظر القضية التى يرفعها السهنورى ضد الحكومة

وحيد رافت بك : القول بأن الحكومة قد تلجأ الى استصدار مرسوم بعزل السهنورى باشا فى ظل القانون الحالى لمجلس الدولة قول بعيد الاحتمال جدا ، ولا يمكن بحال ان تجابه حكومة دستورية المجلس بمرسوم عزل مستشار غير قابل للعزل ، ولو فرض المستحيل وحدث ذلك فلا حرج على قضاة المحكمة ، فكل قاض ترفع امامه الدعوى بالغاء المرسوم يقبلها بغير مناقشة . . على اننى أعتقد على أية حال أن السهنورى باشا لن يرفع دعوى . . والوسيلة الثانية التى قد تلجأ الحكومة اليها هى ما حدث فى فرنسا سنة ١٨٤٠ عند الانتقال من الملكية الى الجمهورية ذلك ان الحكومة كانت لا ترغب فى بقاء رئيس مجلس الدولة فلجأت الى استصدار تشريع بوقف العمل بقانونه ٢٤ ساعة ، فعطلت بذلك النص القاضى بعدم العزل فترة عزلت خلالها الرئيس بمرسوم ، وحتى هذه الطريقة قد حكم فيها مجلس الدولة فى فرنسا بصورية قانون الوقف .

واعتقد اذن ان الطريق الوحيد القانونى هو تغيير القانون القائم لمجلس الدولة بتشريع ، فالاداة الوحيدة لعزل رئيس مجلس الدولة غير القابل للعزل هى القانون . والقول اذن بابعاد مستشارى محكمة القضاء الادارى عن نظر المسألة المطروحة، قول غير معقول ولا مقبول ، فليجلسوا معناها وليبدوا رأيهم فى صراحة وتكلم محمد عبد السلام بك ، وحسين ابو زيد بك ، وعلى منصور بك ، وهاجموا تدخل الحكومة

وكيل المجلس : ليس للسلطة التنفيذية ان توجه تبليغا رسميا الى احد اعضاء المجلس بالنحى عن وظيفته، وهو من الاصل منذ تعيينه غير قابل للعزل . هذا التبليغ كان بناء على سبب معين ، هو انه لا يطمأن اليه لانه كان وزيرا حزبيا قبل تعيينه . انه لو وجه الى مثل هذا الطلب رسميا بمثل هذا السبب وفى تلك الصورة ، لاحسست ان كرسى القضاء يتزلزل تحتى . ان الحكمة المقصودة من تقرير عدم القابلية للعزل هى مفاداة اى شئ قد يؤثر فى استقلال المستشار ، او يؤذى ضميره وهو يقوم بواجبه وان التبليغ الرسمى بتلك الكيفية هو اخلال بالضمانة التى يتحصن بها المستشار ، تلك الضمانة التى استهدف القانون بها الا يكون غير خاضع لوعده او وعيده ، بل لا يخضع الا لوحى ضميره ولحكم القانون ، وهذه الضمانة انما يتحصن بها القاضى ضمانا لذات المتقاضى فالاخلال بها اخلال فى الوقت ذاته بالاطمئنان اللازم للمتقاضين . على ان القانون رسم الطريق الذى يلزم اتباعه اذا فقد المستشار الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة ، فاذا كان لدى الحكومة اسباب ترى من اجلها ان السنيهورى باشا قد فقد الثقة والاعتبار اللذين اصبح بسببهما غير صالح للبقاء فى منصبه ، فلتتقدم بها بالطريق القانونى ، اى عن طريق وزير العدل ، وهو

يتقدم للجمعية بطلب الموافقة على العزل ، وللجمعية ان تنظر فيه على هذا الاساس الجديد بمقتضى اختصاصاتها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ . وتستعمل فيه سلطاتها المخولة اياها بمقتضى القانون ، من تحقيق ومن استماع لاقوال العضو ٠٠ اما أن تتخطى الحكومة هذا الطريق المرسوم وتوجه الى رئيس المجلس تبليغا رسميا بطلب محدد ، هو التنحي عن الوظيفة ، ونسب معين سابق على تعيينه الذى تم وفقا للقانون ، فهذا هو محاولة العزل عن غير طريق القانون محمد ذهني بك : لا أقصد أن أقاضع زميلي وكيل المجلس ، وإنما أريد أن أتعجل إصدار القرار والمسألة خطيرة حقا ولكنها واضحة ، فهل يجوز للحكومة أن تطلب الى سعادة الرئيس التنحي وهو غير قابل للعزل ؟ الجواب .. لا ، وكلنا نوافق على هذا الجواب سامي مازن بك : كنت تكلمت في عدم اختصاص الجمعية بنظر الامر ، ويظهر لى انكم ترون أنها مختصة ، فلى كلام في الموضوع . ذلك أنه عندما عرض امر تعيين السنهورى باشا رئيسا ، على الجمعية ، وكنا وقتئذ في يناير سنة ١٩٤٩ لم اكن موافقا ، وقلت اذذاك انى أخشى ان تكون سابقة خطيرة ، وكنت كانى اقرا فى كتاب مفتوح ، وها قد حدث ما كنت أخشاه ، وحدث بصورة عنيفة ، وهو ما سأتفق معكم على المبدأ فيه ، وإنما هذا لا يمنعنى أن اجاهر برأى الاول وهو عدم جواز تقليد القضاء رجلا حزبيا .

اما الاستشهاد بمن ذكروا فإقرار انه كان خطأ ، والخطأ لا يصلح بخطأ ومهما كانت التقاليد فانى لا أقرها ، أنا أعرف السنهورى باشا وقد عملت معه فلمست فيه كل كفاية وفضل ونزاهة وحيدة .. قال بعض الاخوان ان قانون مجلس الدولة اباح تعيين الوزير رئيسا لمجلس الدولة ، بل توقع ذلك حين جعل له راتب الوزير

ولكن ليس ذلك معناه أن القانون أباح على وجه القطع تعيين الوزير الحزبى .

السيد على السيد بك : أن القانون واضح وصريح ، فهو قطعاً يجيز تعيين الوزير السابق ولو كان حزبياً ، لأن النظام الدستورى يقوم على اختلاف الاحزاب للسياسية ، اذ الحقيقة دائماً وليدة اختلاف الراى ، مادام على هدى الصالح العام ، وقد سوغ قانون مجلس الدولة تعيين الوزير السابق وهو مفروض فيه أو على الأقل محتمل أن يكون حزبياً ، أما ما ينشده سامى بك من أن رئيس المجلس يجب أن يكون غير حزبى فهو والحالة هذه ، اضافة فى التشريع . . قد يقال أنه من الاوفق أن يكون من يشغل هذا المنصب غير حزبى ولكن الاوفية أو الملاءمة عند الترشيح شىء والحظر القانونى الذى يستتبع عدم الشرعية شىء آخر ، وقد استعملت السلطة التنفيذية حقها فى الترشيح وترخصت فى تقدير الملاءمة ، واستعملت الجمعية العمومية حقها فى الاختيار بطريق الاقتراع السرى ، وتم التعيين على مقتضى هذا وذاك وفقاً للقانون ، وسامى بك أدرى الناس بعمل السنهورى باشامند تعيينه وذلك بحكم اشتغاله معه فى دائرته ، وهو اليوم يشهد علناً بأنه لم يأخذ عليه أى شىء يمس الحيدة بل ويشيد بكفايته ونزاهته وفضله ، وبعد ذلك أسائل سامى بك . . هل يجوز أن يرمى العضو بعد تعيينه وبغير أن يبدو منه أى مسلك معيب يدل على عدم حيده ، بأنه حزبى لا يطمأن اليه ؟ هل يجوز أن يقبل اتخاذ مجرد هذا الطعن غير القائم على ما يبرره ، سبباً للعزل ؟ ألم ينسب الى بعضنا عند تشكيل المجلس انه وفدى ؟ ألم يستمر هذا الاتهام حتى بعد التشكيل ؟ ألم ينسب الى البعض الآخر

الذين عينوا بعد ذلك انهم ذوو ميول وفدية ؟ اذا جاز فى كل عهد ، والعهود متغيرة ، التذرع بذلك سببا لتنحية المستشار فما أضعف تلك الحصانة التى يتحصن بها

السيد الديوانى بك : أنا كنت ممن اتهموا بوفديتهم

سامى مازن بك : السنهورى باشا يسلم بأنه كان قبل تعيينه حزبيا . وانما خلع رداء الحزبية ، فماذا يكون الامر لو طلبت الحكومة رده عند طلب وقف تنفيذ القرارات التى تصدرها ؟ وقد يكون فى وقف التنفيذ مساس بكيان الحكومة القائمة ، وقد يهزها ، فمن حقها اذن الاطمئنان الى قاضيتها . ليس هذا تشككا منى فى السنهورى فأنا أصرح بأنه رجل فاضل وعظيم ونزيه ، ولكن القضاء اطمئنان قبل أن يكون عدلا ، والقاضى الذى يحرص على اطمئنان المتقاضين فيتنحى هو القاضى القوى فى خلقه

على على منصور بك : أرجو أن يكون اهتمامنا بما يمس كيان المجلس واستقلاله قبل كل شئ وقبل اهتمامنا بما يمس الحكومة ويهزها من قرار وقف تنفيذ مقتضيه العدالة ، وهناك طبقا للقانون ، من يتولى نظر مثل هذا الطلب لو كان هناك وجه لتنحى الرئيس عنه ، أو كان هناك سبب للرد ، لان اجراءات ذلك مرسومة فى القانون .

الرئيس : تعقبيا على كلام زميلنا سامى بك أذكر أنه منذ زمن قريب كان قد عرض على قسم الرأى ، بحث أمر القضاء والاشتغال بالسياسة ، وقد بحث القسم النص الوارد فى قانون استقلال القضاء فى هذا الشأن الذى يحرم على المحاكم ابداء الآراء والميول الحزبية ، وعلى القضاء الاشتغال بالسياسة ، وقد بان من الاعمال التحضيرية ان ابداء الرأى فى القضايا الوطنية الكبرى غير محرم ، والمحظور على القاضى أثناء ولايته القضاء

هو الاشتغال بالسياسة الحزبية دون السياسة القومية ، وعند مناقشة هذا القانون بمجلس الشيوخ كان به عضو مثالى كسامى بك هو غالب باشا ، جابه وزير العدل بأن هذا النص يبيح تعيين المحامين الحزبيين قضاة ، فوافقه الوزير على فهمه لدلول النص ، وقال ان هذا مقصود لذاته ، فنحن فى بلد دستورى ووجود الاحزاب ضرورة دستورية ، وفى هذه الاحزاب الصفوة المختارة من رجال القانون ، فحرام ان يحرم القضاء من كفايتهم .. ثم اضاف الوزير ردا على غالب باشا : انه راجع جميع القوانين فى البلاد الدستورية فوجدها تسير على هذا المنهج وقد انبرى مقرر لجنة العدل بالشيوخ اذ ذاك للرد على هذا العضو المثالى ، فقال ان التقاليد القضائية فى هذا الشأن تتجه هذا الاتجاه ، وذكر اسم عبد العزيز فهمى باشا وغيره ممن ذكرت اسمائهم اليوم ، وما افاده القضاء منهم ، ثم ردد المقرر الحجة التى قيلت «حسب القاضى ان يقسم اليمين ليقطع ما بينه وبين ماضيه الحزبى» .. ولما اصر غالب باشا على رايه واقترح النص على تحريم القضاء على من اشتغل بالحزبية ، عارضه مجلس الشيوخ باكملة ، فحاول غالب باشا ان يصل الى وضع فاصل زمنى بين الاشتغال بالسياسة الحزبية وولاية القضاء وقدر هذا الفاصل بسنتين على الاقل وقدم اقتراحا باضافة نص بهذا المعنى الى احكام القانون ، فرفض اقتراحه بالاجماع ، ويبدو لى ان مايرمى اليه سامى بك اليوم هو امل مثالى لا يجوز ان يتحدى به قانونا ، وانما يكون التحدى بحكم القانون ، والتقاليد القضائية والمثالية شئ والحظر القانونى شئ آخر ، ونحن رجال القانون لا نستطيع الا تطبيق نصوصه ولو كانت على غير ما نبتغى ونرجو

ثم اصدرت الجمعية العمومية القرار التالى بالاجماع :
« لما كان رئيس مجلس الدولة قد ابلى الجمعية العمومية ان
حضرة صاحب المعالي وزير المالية قد تحدث اليه باسم الحكومة
وطلب منه ان يتنحى عن رئاسة المجلس بناء على انه كان وزيرا
وعضوا في احد الاحزاب السياسية قبل ان يعين رئيسا للمجلس
ولما كانت الجمعية العمومية ترى ان تعيين وزير سابق رئيسا
لمجلس الدولة ولو كان هذا الوزير منتميا الى احد الاحزاب
السياسية ، ، جائز قانونا ما دام الوزير السابق قد استقال من
حزبه وقطع كل صلة له بالاحزاب السياسية منذ تعيينه في
منصبه القضائى . وقد سبق ان عين في مناصب القضاء رجال
كانوا ينتمون الى احزاب سياسية ولم يمنعهم ذلك من ان
يقوموا بعملهم القضائى على خير ما يجب من النزاهة والاستقلال
ومن ان يقدموا للقضاء اجل الخدمات . لذلك يكون تعيين
السنهورى باشا رئيسا لمجلس الدولة لا يخالف القانون وقد تم
بموافقة الجمعية العمومية لهذا المجلس .

ولما كانت الفقرة الاولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة
تنص على ان رئيس المجلس ووكيله والمستشارين غير قابلين
للعزل وفي هذا ضمان جوهرى لاستقلال القضاء الادارى الذى
يفصل فى قضية تكون الحكومة فيها دائما احد الخصوم .
ولما كانت الحكومة لم تبلغ المجلس انها تنسب الى رئيسه
اسبابا تفقده الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة وفقا
لحكم الفقرة الثانية من المادة ٥٠ سالفة الذكر .

لذلك كان فى مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه
بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال
المجلس لا تقره الجمعية وتعهد الى رئيس المجلس ان يتخذ من

الاجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله كما تطلب اليه ان يبلغ
هذا القرار الى وزير العدل »

وقامت ضجة ، وثار الراى العام على محاولة الوزارة الاعتداء
على قدسية القضاء . . وانكر سرى باشا انه وافق على اخراج
السنهورى باشا !

واتصل الوسطاء بفؤاد سراج الدين باشا يقولون له : قف
وحاذر ! ان اى اجراء ضد مجلس الدولة قد يعصف
بالوزارة نفسها !

واجتمع مجلس الوزراء ، وما كاد رفعة رئيس الوزراء يفتح
الجلسة حتى طلب فؤاد سراج الدين باشا الكلمة

فؤاد : ازاي زكى عبد المتعال يفتح السنهورى فى ترك مجلس
الدولة من غير ما ياخذ رأينا ! ثم ان هذا ليس من اختصاصه ،
انه من اختصاص وزير العدل !

النحاس : انا ووزير العدل اتفقنا مع زكى على كده !

فؤاد : كان يجب ان نستشار فى هذا الموضوع . فان طريقة
مفاتيحة السنهورى اساءت الى الوزارة . وانا لا اوافق على ان
السنهورى حزبى . . انا شايف انه مستقل !

حامد زكى : مستقل ازاي ! ده حزبى بالثلث ! لازم نطلعه !
لازم نعمل تشريع بالغاء مجلس الدولة لمدة خمس دقائق ، ثم
نعيد المجلس بعد استبعاد السنهورى !

النحاس : خلاص المسألة انتهت !

حامد زكى : يا باشا السنهورى ده خطر

النحاس : يبقى وزير العدل يدرس الموضوع ويعرضه علينا

الطويل : انا من رأى اعتبار المسألة منتهية . . ولا داعى لفتح هذا الباب من جديد

حامد زكى : ازاي نسيبه . . موش ممكن !

النحاس : خلاص . . كفاية كلام فى السنهورى

وعقب ذلك وقف رفعة النحاس باشا وقال : انا تعبت وعاوز اتمشى شوية . . ابحتوا انتم الرول !

ثم قال لوزير المالية : تعال اتمشى معايا يا زكى !
وترك وزير المالية مجلس الوزراء وراح يتمشى فى ابهىاء المجلس مع رفعة الرئيس ! .

ولما وصل الاثنان الى نهاية البهو ، وجد رفعة النحاس باشا بابا فقال لوزير المالية :

- تعال نشوف وراء الباب ده ايه ! ؟
ودفع رفعته الباب فاذا بحسين رشدى بك مدير مكتبه ينتفض واقفا ! .

النحاس : هو ده مكتبك ؟

حسين : ايوه يا رفعة الباشا

النحاس : الشباك ده قبلى والا بحرى

حسين : و . . . و . . . والله موش متأكد

النحاس : موش متأكد ازاي ! موش عارف الشباك قبلى والا بحرى ؟

حسين : (يتلعثم)

النحاس : طيب انا حاقول لك يا سيدى . . افتح الشباك . .

احنا فين دلوقتى من شارع قصر العينى . . مضبوط بحرى غربى ! موش كده يا زكى ؟

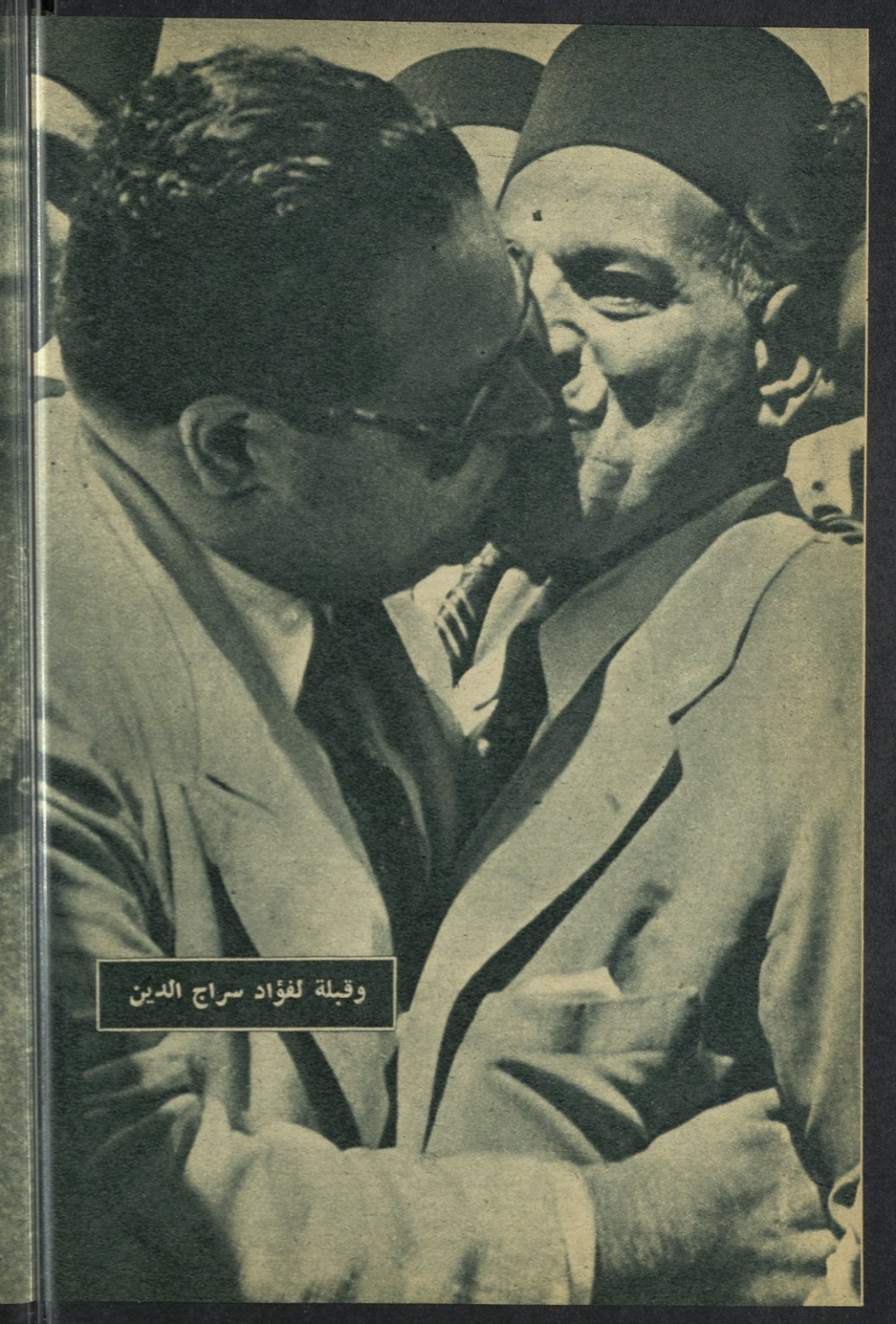

~~~~~ قبلى والا بحرى : ~~~~~

زكى : مضبوط يا رفعة الباشا !

النجاس : تعال نتفرج على المكتب ...

وراح الرئيس والوزير يفحصان حجرة مدير المكتب وما فيها  
من اثاث مدة نصف ساعة ومجلس الوزراء مجتمع يبحث  
جدول الاعمال !





وقبله لفؤاد سراج الدين





قبله لحرم رئيس الوزراء

الأمة زمان





الامة الان



## الفصل الخامس

### فتح المجبة الخارجية

علم رفعة النحاس باشا ان الاستاذ محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة قد دون في تقريره ملاحظات عن بعض تصرفات غير قانونية في حسابات مستشفى المواساة وتصرفات مريبة في شراء الاسلحة لحملة فلسطين ، وقابل النحاس باشا رئيس ديوان المحاسبة ، وطلب منه شطب هذه الفقرة من تقرير الديوان .

**وقال محمود محمد محمود :** ان واجبه كرئيس ديوان المحاسبة ان يصارح البلاد والبرلمان بكل ما يراه مخالفا للقانون ، وان ضميره لا يمكن ان يقر هذا الحذف ، **فقال له النحاس باشا :** - انا زى ابوك واكبر منك سنا . ونصحتي لك كرجل مجرب ، ان الباب الى يجب الريح سده واستريح ! وحاول محمود محمد محمود ان يتكلم ، ويذكر مصطفى النحاس بماضيه كقاض ، وان القاضى لا يجوز له ان يطلب من قاض آخر ، التزوير في اوراق رسمية و . . الخ ولكن النحاس باشا وضع اصابعه في اذنيه وقال :

- انا حطيت صوابي في وداني ، ولن اسمع شيئا مما تقول ! وخرج الاستاذ محمود محمد وقدم استقالته .

وانتشرت استقالة رئيس ديوان المحاسبة في مجلس الشيوخ فقد وجه مصطفى مرعى بك سؤالا الى رفعة رئيس الوزراء عن اسباب استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة ، فلما عرض هذا السؤال في جلسة الشيوخ مساء ٩ مايو سنة ١٩٥٠ ناب الدكتور حامد زكى وزير الدولة عن رئيس الوزراء في الادلاء الى المجلس بالاجابة التالية :



« لم يفصح سعادة رئيس ديوان المحاسبة السابق في كتاب استقالته المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٠ ، عن اسباب معينة لها سوى ما جاء بها من انه قد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير عليه الاستمرار في رئاسة الديوان المذكور ولقد عملت الحكومة على اقناعه بالعدول عنها ، موضحة له حرصها الاكيد على تمكين ديوان المحاسبة من ممارسة رقابته القانونية على ايرادات الدولة ومصروفاتها ، دون اى قيد او شرط ومع اليسر . ولكن سعادته اصر مع الاسف الشديد على وجوب قبول استقالته .

اما ان الاستقالة متصلة بملاحظات ابداءها الديوان على نفقات حرب فلسطين ، او على وجوه صرف الاعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة بالاسكندرية . فالجواب عنه ان القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ، قد نص فى مادته التاسعة على حق الديوان فى ابداء الملاحظات على صرف الاعتمادات ، فاذا وقع خلاف بين الديوان واحدى الوزارات او المصالح ، تعرض المسألة على مجلس الوزراء للفصل فى الخلاف ولم يحدث فى عهد الحكومة القائمة اى خلاف بين الديوان وبين وزارة الحرية ، او وزارة الصحة العمومية ، فى صدد الموضوعين المتقدمين ، بل على العكس فان ماوصل من ملاحظات فى هذا شأن قد اطلته الجهات المختصة محل العناية التامة » وعقب مرعى بك على هذه الاجابة بأنها ليست رداعلى سؤاله بحال ، وقرر تحويل سؤاله الى استجواب طلب ادراجه فوراً فى جدول الاعمال

\*\*\*

وفى اليوم التالى وقف فؤاد سراج الدين بائناً فى مجلس

الشيوخ وقال : ان الحكومة تطلب ان تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد اسبوعين ، ثم استطرد : انه يلاحظ ان صيغة الاستجواب غير محددة ، وغامضة ومبهمة ، لم يذكر او يشير فيها الى تلك التصرفات التي يرى مرعى بك انها كانت ذات اثر في استقالة الاستاذ محمود محمد محمود ، لتدور المناقشة على اساسها ، وذكر معاليه انه يكون شاكرا كل الشكر لو وصل الى الحكومة من الشيخ المستجوب بيان مكتوب عن هذه التصرفات ، وذلك طبقا للمادة ٢١٥ من اللائحة الداخلية للمجلس لتتمكن من اعداد ردها عليها .

ورد مصطفى مرعى بك - صاحب الاستجواب - فقال :

- ان الحكومة تعرف ان استجوابه كان بناء على سؤال تضمن وقائع معينة ، اذ سال فيه عن صلة استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة بوجوه الصرف في مستشفى المواساة ، ونفقات حملة فلسطين ، وانه حين قدم الاستجواب تلقته الحكومة كما هو ، فلم تقل انه غامض او غير مفهوم ، بل قالت - كما هو ثابت في مضبطة المجلس - انها مستعدة للمناقشة فيه ، وانه لولا ان الاجراءات تحول دون نظره يوم تقديمه لمت هذه المناقشة في الحال ، ولهذا فهو يدهش لان يقال الآن انه غير محدد الوقائع ومضى فذكر انه على استعداد لان يشرح استجوابه في هذه الجلسة ، وللحكومة بعد ذلك ان تطلب من الوقت ما تشاء للرد عليه .

ثم قرر المجلس مناقشة الاستجواب بعد اسبوعين

\*\*\*

وفي يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠ عقد مجلس الشيوخ جلسة وصفتها جريدة الاهرام بقولها : « كانت من اعنف الجلسات التي



## فتح الجبهة الخارجية

شهدتها قاعة هذا المجلس التشريعي الاعلى ، منذ قامت الحياة النيابية حتى الآن ، فبهي لم تكذبدا حتى اثرت مسألة الاستثناءات لمناسبة سؤال في شأنها

ثم جاء الاستجواب الخاص باستقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة ، فبسات الجلسة تكتسى ثوبا من الحدة والعنف كان مشارهما التعرض في شرح الاستجواب، كنواح اثارا اعتراض الحكومة في غير موقف ، ونشأت عن ذلك مشادات بين الشيخ المستجوب وبعض حضرات الوزراء ، عنفت في بعض المواضع ، حتى بلغت حد التراشق بما لا عهد للقاعة التشريعية الكبرى بمثله من العبارات القاسية ، كما حدثت مشادات مماثلة في العنف بين الشيوخ المحترمين ، مما دعا سعادة الرئيس الى التنبيه بالتزام الهدوء اكثر من مرة »

وتكلم مصطفى مرعى بك اكثر من ساعتين، ثم طلب فؤاد سراج الدين باشا عدم نشر اقواله في الصحف ، حتى ترد عليه الحكومة في اليوم التالي !

\*\*\*

وقبل ان ترد الوزارة فاجأها الاستاذ محمود محمد محمود بالبيان التالي :

« اطلعت على ماادلى به حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا في جلسة مجلس الشيوخ بالامس ، من ان استقالتى ترجع لسبب خاص شخصى ليس في حل من ذكره . وقد ادهشنى هذا القول من جانب صديقى معالى فؤاد سراج الدين باشا ، ذلك لانه سبق لى ان صرحت لمعاليه ، ومن بعده لمعالى حامد زكى بك ، بأنهما في حل من ان يسردا عندالاجابة على سؤال مصطفى مرعى بك ، كافة الظروف التى احاطت باستقالتى

## فتح الجبهة الخارجية

من رئاسة ديوان المحاسبة ، ودفعتنى الى تقديم تلك الاستقالة ،  
وانى ما زلت على رأى فى ذلك ، واترك لمعالیه تفصيل كل ما يريد  
بسطة او بيانه .

على انه لم يعد خافيا بعد اليوم ، ان تلك الظروف فى جلستها  
ترجع الى ما اثير بسبب ما اثبتته فى تقريرى خاصا بمصروفات  
مستشفى فؤاد الاول (الواساة) ، والى ما كنت المسه من قبل ،  
من قصور وزارة الحربية عن مواجهة بعض المخالفات التى  
كشفت عنها الديوان لدى مراجعة مصروفات حملة فلسطين .  
ولعل معالى فؤادسراج الدين باشا لم ينس بعد حديثنا بديوان  
المحاسبة فى ١٩ ابريل الماضى ، الذى بداته بالشكوى مما اعانيه  
من وزارة الحربية والذى احطته فيه علما بما تكشف للديوان من  
مخالفات ادارة مستشفى فؤاد الاول (الواساة) وموقفى من  
هذه المخالفات .

ولعل معاليه يذكر ايضا ان تصرفات ادارة المستشفى  
المذكور ، كانت كذلك موضع حديثى مع حضرة صاحب المقام  
الرفيع مصطفى النحاس باشا عندما قدمت لرفعته خطاب  
استقالتى فى اليوم التالى .

« محمود محمد محمود »

\*\*\*

وكهرب هذا البيان جو مجلس الشيوخ ، خصوصا بعد ان اباح  
فيه الاستاذ محمود محمد محمود لوزير الداخلية ان يذكر ما قال  
عنه معاليه انه ليس فى حل من ذكره ، لولا ان الوزير عرف كيف  
يتخلص من هذا الموقف حين احتتمى بتقاليد مجلس الشيوخ  
التي لا يتفق معها الرد على ما ينشر فى الصحف !!  
وقدم انصار الحكومة طلبا بالانتقال الى جدول الاعمال . !



## فتح الجبهة الخارجية

وفوجئت الوزارة بأن بعض الذين صوتوا ضد اقتراحها كانوا ممن لم يعرف عنهم أنهم معارضون مثل محمد علوى الجزار بك ، وعبد الجليل ابو سمرة باشا ، وعبد القوى احمد باشا ، وعبد الرحمن الرافعى بك وخذل اقتراح انصار الحكومة بأكثرية ٥٦ صوتا ضد ٣٨

\*\*\*

وقدم الدكتور ابراهيم بيومى مذكور ، اقتراحا بتأليف لجنة تحقيق برلمانية وتحدث محمود غالب باشا عن مهمة اللجنة المقترحة ، فذكر ان ما دار فى المجلس حول خمسة الآلاف جنيه المأخوذة من مستشفى المواساة، لم يؤد الى معرفة الحقائق كلها ، ولا يزال غير معروف ما قام به من اخذ هذا المبلغ ، من المجهودات فى سبيل ادعاية ، وهل صرف المبلغ كله مكافأة ، او بعضه لنفقات الدعاية ؟ ، فالامر لا يزال فى حاجة الى مزيد من البحث والتحقيق ليستنير المجلس .

وتولى الدكتور ابراهيم مذكور شرح اقتراحه، فبين انه ينصب على تشكيل لجنة من الشيوخ المحترمين ، للتحقيق فى امرين : احدهما ما تم صرفه من مال مستشفى المواساة ، وقيل انه كان مقابل مجهود صحفى للدعاية ، ولم يقدم مستند بذلك وذكر ان الحكومة مسلمة بأن فى هذا الصرف مخالفة لللائحة المستشفى لان المبلغ صرف بغير استئذان مجلس الادارة ، وان هناك قولاً آخر بأن السوابق جرت بعدم الاستئذان ، ولذلك فهو يريد ان يتبين حقيقة الامر لا لانه يتمنى اتهام الابرياء ، بل لانه يتمنى ان تثبت براءتهم .

اما الامر الآخر ، فهو مسألة ذخيرة الجيش ، فقد اثيرت موضوعات مشترياتها خلال حملة فلسطين التى راجعها الديوان

وتبت من الاوراق الرسمية ان هناك تقارير متضاربة من المسؤولين عن هذا الموضوع ، فلاجل ان يتبين الصحيح من الخطأ ، يجب ان تتولى اللجنة البرلمانية التحقيق ، لان القائمين بهذا العمل متضاربون في الراى ولانهم هم انفسهم يطلبون هذا التحقيق .

### وقال فؤاد سراج الدين باشا :

« لقد تبين ان الاستجواب ليس موجهاً للحكومة وانما كان موجهاً لمستشفى المواساة وللقائمين على نفقات حملة فلسطين ، اذن فأين مسؤولية الحكومة الحاضرة ، ان الاستجواب قد فقد أساسه ولا يمكن لهذا المجلس الموقر ، الذى عرف بأنه يزن الامور بميزان الذهب ، ان يوافق على تأليف لجنة التحقيق المقترحة . لان قبول تأليف هذه اللجنة ، اعتداء على الدستور ، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات ، وهو يرى أنه ليس هناك تهم محددة تتناولها بالتحقيق ، ولا مستندات تركز عليها ، فليس هناك الا ما ورد في اثناء المناقشة من اقوال منقولة عن الصحف او عن الاشخاص ، بينما الواجب ان يكون هناك أساس رسمى لتهم ووقائع معينة يتناولها التحقيق انه لم يسمع من أحد الاعضاء انه يطلب التحقيق مع الحكومة . اذن فقد تبين أن هدف الاستجواب هو التحقيق مع مستشفى المواساة ورجال وزارة الحرية ولكن ماذا تحقق لجنة التحقيق ؟ ان ما قاله المستجوب لا يعدو ان يكون شائعات . هل هناك تهم محددة ؟ ان الحكومة لا تخشى التحقيق ولا يهملها ، فهو عن وقائع حصلت في عهد غير عهدها ، وان صحت فهي وصمة عار في جبين العهد السابق الذى استمر خمسة اعوام . ولو كان غيرنا في محلنا لرحب بطلب الاقتراح . ولكننا نحرص على الدستور . اما سياسيا فليس



أحب على السياسى ان يسجل على العهد الماضى مخازيه ، ولكننا  
نضحي الكسب السياسى فى سبيل المحافظة على الدستور »  
ومضى معاليه فقال : « ان موضوع الاستجواب هو تصرفات  
بدت من الحكومة وكان لها اثر فى استقالة رئيس الديوان ، ولكن  
يقترح الآن تأليف لجنة للتحقيق فى مسائل خارجة عن نطاق  
الاستجواب . فلم يكن اذن الاستجواب الا مناورة ، وهذا  
الطلب خارج عن موضوع الاستجواب . وهو الى جانب  
ذلك يجافى مبدا الفصل بين السلطات لانه يقصد به نزع  
التحقيق الذى تقوم به السلطة التنفيذية ، أى نزع عمل هو  
من صميم اختصاص السلطة التنفيذية . يضاف الى ذلك ان  
حق اجراء التحقيق قد بين الدستور حدوده . . فنص فى  
المادة ١٠٨ على أن الغرض منه الاستنارة فى مسائل معينة داخلية  
فى حدود اختصاصه ، فان كان الغرض من طلب تأليف لجنة  
التحقيق ، هو الحصول على بيانات ، فان هذه البيانات  
ستثبت فى تقرير ديوان المحاسبة الذى سيقدم للمجلس بعد  
اسبوعين . اما اذا اريد التحقيق مع الحكومة فان التقاليد فى  
فرنسا - التى يقضى دستورها كما هو الحال فى مصر بأن لمجلس  
النواب وحده حق اتهام الوزراء - تمنع مجلس الشيوخ من  
اجراء التحقيق سياسيا مع الوزراء . »  
واقترح العثمانوى باشا احوالة الموضوع الى لجنة الشئون  
الدستورية على وجه الاستعجال ، حتى لا تبث المسألة ارتجالا !  
وحدثت مشادة بين هيكل باشا وسراج الدين باشا ، لان  
الرئيس رفض أن يعتدى على حرية الراى ، فقال سراج الدين  
بصوت مرتفع : ارى ان المقعد يهتز من تحت الرئيس !

## فتح الجبهة الخارجية

وأحدث هذا التهديد لرئيس الشيوخ ضجة في أرجاء المجلس وتبادلت المعارضة الشتائم مع الوزراء .

**وقال هيكل باشا :** « ان هذا الكرسي ، الذي تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ، ثابت ثبوت الطود . فالجالس عليه يؤدي واجبه في كل الظروف ، في حدود الدستور واللائحة الداخلية ، والتقاليد الكريمة التي جرى عليها مجلسكم الموقر » وهذات العاصفة ، على ان تبدأ بعد ان تقدم اللجنة الدستورية بحثها ، وشعر الوزراء بان غالبية اللجنة ، ستؤيد تأليف لجنة التحقيق البرلمانية ...

\*\*\*

وجمع النحاس باشا الوزراء في جناحه بفندق سان ستيفانو مساء يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٥٠ وأبلغهم انه تقرر اخراج هيكل باشا من مجلس الشيوخ ، وتعيين زكي العرابي باشا بدلا منه ، واخراج ابراهيم عبد الهادي ، ولطفى السيد باشا ومصطفى مرعى ، وعلى عبدالرازق باشا ، ونجيب اسكندر باشا ، واللواء احمد عطية باشا ، وغيرهم من المعارضين ، وتعيين عبد العزيز النحاس بك ، وحافظ بك الوكيل وأمثالهما !

**وقال رفعة النحاس باشا :** ان بعض ذوى النفوذ زاروه عقب اثارة استقالة رئيس ديوان المحاسبة ، وطلبوا منه ان يحل مجلس الشيوخ ، وبذلك يتخلص من رئاسة هيكل ويطرده زعماء المعارضة ، فقال لهم رفعتة :

— هذا اجراء غير دستوري . . ثم اننى اذا وافقت اليوم على حل مجلس الشيوخ واخراج خصومى . . . فسيأتى خصومى غدا ويحلون مجلس الشيوخ الجديد ، ويخرجون جميع انصارى ! . .



وأخيرا تقرر قسمة البلد بلدين ، وذلك بانتهاء رئاسة هيكل باشا ، وإبطال المراسيم التي صدرت سنة ١٩٤٤ ، وأسقاط عضوية كل من طالب بتأليف لجنة برلمانية للتحقيق في المسائل التي أثارها رئيس ديوان المحاسبة .

وقامت الدنيا وقعدت ! فقد تعهد رفعة النحاس باشا لرفعة حسين سرى باشا لما تولى الحكم بعدم المساس بهذه المراسيم ، وأقرتها لجنة الشئون الدستورية باجماع الآراء وفي مقدمتهم الاعضاء الوفديون ، وأعلن العرابي باشا أن المراسيم قانونية ، مادام المجلس قد أقرها ، بل ان الوزارة نفسها أقرت هذه المراسيم ونفذتها فعلا بتعيين وزرائها في الاماكن التي خلت من المينين بمقتضى هذه المراسيم ! وأذاعت محطة الاذاعة الحكومية أن المراسيم وقعت ردا على الاستجواب الاخير !

ونشرت جريدة التيمس مقالا افتتاحيا بعنوان : « الوفديون يهزأون بالديموقراطية » قالت فيه :

« كان من المعتقد ، بعد ان حصل الوفد على غالبية ضخمة انه سيسعى للتعاون مع المعارضة ، لدعم الديموقراطية في مصر . ولكن هذا الاعتقاد قد زال تماما بصدر مراسيم تعيينات الشيوخ وقد وصفت « الاهرام » هذا الاجراء بأنه أثار سخط الرأي العام . وقد أدت هذه المراسيم الى اخراج ابراهيم عبد الهادي باشا ، الذي كان زعيما للمعارضة ورئيسا للوزارة ، ورئيسا لديوان الملك .

وأخطر من هذا كله ان هذا الاجراء جاء بعد مناقشة في البرلمان في مسائل الرشوة ، على ما اعترفت به محطة الاذاعة المصرية الحكومية نفسها .

## فتح الجبهة الخارجية

ان هذه ضربة موجعة الى مبادئ الديمقراطية . ولقد كانت كلمة الديمقراطية ، هي الكلمة الغالبة على السنة خطباء الوفديين .

ولقد أصبح اليوم فهمهم لمعنى هذه الكلمة محل شك كبير . «

\*\*\*

واذاع زعماء الحزب الوطنى والاحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية بيانا قالوا فيه :

« لم يبق بعد ذلك موضع للشك بأن الحكومة قد اتخذت اجراء باطلا غير شرعى ، عدوانا على السبلطة التشريعية وتنكيلا بالمعارضة ، وفرارا من كشف الحقائق للناس ، بل انه ليشجع حماية المسؤولين عن التلاعب بمال الدولة ، المستهترين برقابتها المستخفين بقوانينها !!

ان شر عهود الفساد والتحلل فى الحكم هي التى يتوارى فيها القانون ، ويقصر عن ادراك المرتكب . واوغل فى الفساد والشر ان تنزل الحكومة نقيمتها على الذين يشيرون الى مواطن التعفن لتداركها ، وابواب الشر لاغلاقها ، والهاوية التى لا درك اسفل منها ، ان يرى الناس الجناة والادلة آخذة برقابهم وضحاياهم تستجير ولامجير ، ويطالب ممثلو الامة بأن يتأدبوا بالخرس والعمى ، فان ثارت ذمهم وتحركت أفئدتهم والسنتهم ، فويل لهم واقصاء وابعاد .

ان الحياة النيابية اذا فقدت حرية المنبر ، فقل عليها العفاء ولقد طالب الشيوخ بالتحقيق فى امور خطيرة ، فيها ما يمس نظام الجيش وأرواح رجاله ، وصيانة عتاده ، وسلامة ماله ، فماذا يقضب الحاكم المستقيم من هذا ؟؟

لماذا لم تتقبلوا التحقيق البرلمانى فى مأسى الذخيرة ؟ . . واذا



كانت النيابة تتولى ، في حكم سلطتها ، التحقيق الجنائي فما هو مصير المخالفات المالية الخطيرة ؟ ولماذا يحال بين البرلمان وتحقيقها ؟

ان الوزارة تثير الشك في جدية اجراءاتها وتقتلع الثقة اقتلاعاً من نفس الشعب بسلامة مقاصدها ، بل انها لم تترك ناحية واحدة من نواحي الحكم يتعزى الناس بها عن فساد سواها . فالذي يجرى في الادارة يجرى في السوق المالية وسوق القطن ويجرى في القضية الوطنية . وهذه التدابير انما تعد الحياة النيابية لتكون على غرار خاص . فتغضى عن فضائح الحكم وتخرس عن النطق باسم المرتكب او الاشارة اليه ولو كانت آثار ما ارتكب تعرض حياة الجنود وطمانيتهم للضياع «

\*\*\*

وثار الرأي العام على هذا الاعتداء الخطير على الدستور ، وثار صحف العالم كلها !

وارسل أحد سفراء مصر برقية بالشفرة الى الحكومة ، ينصحها بأن تبجث عن طريقة لالغاء المراسيم الجديدة ، واعادة المراسيم القديمة . واقتراح أن تعرض المراسيم الجديدة على مجلس الشيوخ فيقرر بطلانها ، و تعود الحالة الى ما كانت عليه !

**وقال السفير :** انه لا يستطيع ان يطالب بالحرية لبلاده ، وحكام بلاده يلجأون الى وسائل الطفاة والمستبدين !

وارسلت الحكومة تقول للسفير : مالكنش دعوة !

\*\*\*

ووقعت حوادث كوريا ، وطلبت أمريكا دعوة مجلس الامن ، وحدثت اتصالات بين سفراء أمريكا وحكومات العالم ، للحصول على تأييدها . وأبلغ بعض وزراء مصر المسؤولين سفير أمريكا ، ان مصر تنوى ان تقف بجانب المعسكر الديموقراطى .

وفي يوم ٢٨ يونيو اجتمع رفعة النحاس باشا في مكتبه ببولكى  
بصلاح الدين ( بك ) وزير الخارجية وحامد زكى ( بك ) وزير  
الدولة ، وتم الاتفاق على أن تقف مصر بجانب المعسكر الديمقراطي  
ودعا رفعة النحاس باشا الوزراء للاجتماع ، واجتمع المجلس  
في الساعة الواحدة ولم يحضر الاجتماع كل من أحمد حمزة ،  
وطه حسين ، وأحمد حسين ، وإبراهيم فرج ، ومحمد الوكيل ،  
وزكى عبد المتعال ، لغيابهم في القاهرة ولأن المجلس دعى  
للاجتماع فجأة .

وتحدث النحاس باشا الى الوزراء في الموقف . كما شرحه لهم  
صلاح الدين ( بك ) وتم الاتفاق بالاجماع على أن يعلن مجلس  
الوزراء انضمام مصر في مسألة كوريا ، الى الجبهة الديمقراطية  
ثم قال النحاس باشا في نهاية الجلسة :

— ان هذا القرار هام جدا ، ومن رأى أن ندعو الوزراء  
المتغيين في القاهرة الى الاجتماع معنا غدا ، حتى يصدر القرار  
بحضور جميع الوزراء

ودعى الوزراء المتغيين للحضور الى الاسكندرية ،  
لتأييد قرار الانضمام الى المعسكر الديمقراطي !

ثم حدث بعد الظهر تطور غريب !

فقد هبطت فكرة على فؤاد سراج الدين باشا ، فذهب الى  
النحاس باشا وقال له :

— من رأى أن نعطى مسألة مراسيم الشيوخ التى اثاروت  
الرأى العام باتخاذ موقف يثير تصفيق الشعب ويظهرنا بمظهر  
اؤزارة القوية التى تقف امام الانجليز والامريكان .

وقال فؤاد سراج الدين باشا : ان هذا الموقف سيلقى تأييدا  
شعبيا وسيجعل الناس يشبهونك بفاندى حين رفض تأييد



الحلفاء في حربهم ضد المانيا واليابان ، وكان رده على الانجليز :  
- اخرجوا من بلادنا !

ونسى سراج الوفد ان غاندى كان يقيم في كوخ حقير ، اما  
النحاس فانه يقيم في جناح فخم بفندق سان ستيفانو وسراى  
في جاردن سيتى وقصر في المرج .. وان غاندى ذهب مع عنزته  
الى السجن بعد اصدار هذا القرار .. والنحاس سيذهب  
مع سراج الدين الى رئاسة مجلس الوزراء !

**وقال النحاس باشا :** ولكن الوقوف ضد أمريكا وانجلترا  
سيقلب الدنيا علينا !  
**فقال سراج الدين :** نحن لن نقف ضدهما .. ولكننا سنعلن  
الحياد !

وسأل النحاس : ولكن الوزراء وافقوا على ان نقف مع المعسكر  
الديمقراطى

**فقال سراج الدين :** سيب لى الوزراء !

\*\*\*

واجتمع مجلس الوزراء في صباح الخميس ، وقال النحاس  
باشا للوزراء :

- لقد بحثنا امس مسألة كوريا ، ولكنى رايت ان معظمكم  
كان مسافرا ، ولذلك انا عاوز اعرف رأيكم ؟

**فقال زكى عبد المتعال بك :** لن يطلب منا في هذه الحرب  
مال ولارجال .. ومن مصلحتنا ان ننتهز الفرصة وننضم الى  
الجبهة الديمقراطية ، وهو انضمام رمزى لن يكلفنا شيئا ، بل  
سيعود علينا بفوائد جمة ، فاننا نستطيع ان نأخذ في هذه  
الحالة اسلحة ، ونستطيع ان نحصل على معونات مختلفة من  
امريكا .

**فقال فؤاد باشا :** وماذا استفدنا من الوقوف في جانب

الديمقراطية ؟ اننا نطالب بانخلاء من سنين ، ولا من مجيب ونطالب بفتح باب المفاوضات وهم يماطلوننا يوما بعد يوم .  
اننى ضد الانضمام الى المعسكر الديمقراطى . . ولو استدعى الامر الانضمام الى روسيا ، فانا اؤيد هذا الانضمام ! لقد جاءت الاخبار بان نهرو سيقف على الحياد ، فلماذا لا نقف الموقف الذى تقفه الهند ؟

**فقال زكى عبد المتعال بك :** ان رجل الشارع سيصفق لكم لو وقفتم على الحياد . . ولكنه سينسى هذا التصفيق يوم تضايقنا امريكا وبريطانيا . . ونحن هنا مجلس وزراء ، وظيفته البحث عن مصلحة البلاد ، لا البحث عن تصفيق رخيص !  
**وقال صلاح الدين ( بك ) :** انه كوزير للخارجية يؤيد الدكتور زكى عبد المتعال

**فقال النحاس باشا :** طيب . . ناخذ الاصوات  
واخذت الاصوات فأيدت الغالبية قواد سراج الدين ، وعارض صلاح الدين « بك » وزير الخارجية ، وطه حسين « بك » وزير المعارف ، واحمد حسين « بك » وزير الشؤون الاجتماعية ، وزكى عبد المتعال بك وزير المالية ، وحامد زكى « بك » وزير الدولة . .

**وقال النحاس باشا :** سبعة ضد خمسة . . وانا انضم الى راي الغالبية

واتصل رفعة النحاس باشا بعد الاجتماع تليفونيا بحسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وطلب منه ان يرفع الى جلالة الملك ، ان مجلس الوزراء قد وافق بالاجماع على الوقوف على الحياد !

وجلس رفعة رئيس الوزراء فى مقعد غاندى بضع ساعات ، ثم لاذ بالفرار !



صورة تاريخية لحرفة النحاس باشا





عام ١٩٥٠





النحاس باشا والسيدة قرينته صيف ١٩٥١





حرم النحاس باشا وصديقتها  
حرم جيلدر رستم باشا





اللورد كيلرن سفير بريطانيا وفي ذراعيه  
رفعة النحاس باشا وحرمة في عام ١٩٤٣



## الفصل السادس

### خيطة الست

وكان رفعتة قبيل سفره الى اوروبا ضحية ضغط شديد لاجراج زكى عبد المتعال من الوزارة . وكان خاصة رفعتة يقولون له : هذه هى فرصتك للذبح زكى عبد المتعال قبل ان يذبحنا جميعا !

وكان رفعتة يرفض ثم يتردد ثم يقول : انا موش عاوز افتح على نفسى فتحة جديدة ! كفاية حكاية الشيوخ !

وفى بعض الاحيان كان رئيس الوزراء يفزع من هذا الضغط ويتوجس منه خيفة فيستدعى زكى عبد المتعال بك الى جناحه فى فندق سان ستيفانو ويقول له : ماتسبنيش لوحدى يازكى ! خليك معايا ! ارجوك تزورنى ! خليك دايم معايا !

وكان زكى عبد المتعال يزوره فى حجرة نومه بالفندق ويجلس معه الساعات يقص عليه القصص والاحاديث حتى ينام !

وكان رئيس الوزراء يقول له : انت ابنى يازكى ! وح تفضل ابنى ... بس اوعى تسيبنى لوحدى ... فاهم ... اوعى تسيبنى لوحدى !

وفى تلك الاثناء كان رفعتة يشعر بالتعب ويشكو من الاجهاد ويرفض قراءة الصحف او الاوراق الرسمية .

وكان لا يحضر الا الافراح واليالي الملاح !

وحدث ان دعى الى حضور حفلة زفاف شقيقه معالى محمد الوكيل بك وزير المواصلات . وبعد ان تناول العشاء امسك ببرتقالة من نوع « ابو صرة » وراح يقشرها بعناية ثم بدا يأكلها واقترب من رفعتة احد اخصائه وهمس فى اذنه قائلا :

— البرتقالة دى موش كويسة . دى احسن باباشا ، فامسك



بالبرتقالة الجديدة واكلها ثم قال :

- دى احسن فعلا .. انتعرفت ازاي ؟

فقبل لرفعته :

- البرتقالة الملساء دائما احسن من البرتقالة الخشنة !

فصاح رئيس الوزراء :

- طيب .. هاتوا طبق الفاكهة قدامى !

ثم بدأ رفعته يفرز البرتقال ويقول بصوت مرتفع : دى

كويسة .. ودى وحشه .. دى كويسه .. ودى وحشة -

وانتهى المدعوون من الطعام وجلسوا ينتظرون رئيس الوزراء وهو يفرز البرتقال !

وفرغ رفعته من فرز طبق البرتقال وتاهب المدعوون للقيام ولكن رفعته صاح :

- هاتوا الطبق الثانى الى هناك !

واحضروا له الطبق الثانى ... وراح رئيس الوزراء يفرز البرتقال !

ثم الطبق الثالث فالرابع فالخامس ! ..

وشعر الوزراء بعد هذا الحادث بان رفعته فى حاجة الى الاستشفاء فايدوا سفره الى الخارج والحو على رفعته فى السفر .

وقبيل سفر النحاس باشا الى اوربا ، زار الدكتور زكى عبد المتعال رفعة النحاس باشا فى جناحه بفندق سان ستيفانو ، وابلفه ان مصلحة الضرائب بحثت مذكرة مدام اندريه ، وهى خياطة صاحبة العصمة حرم رئيس الوزراء وان اقل تخفيض يمكن اتخاذه هو تخفيض الضرائب من ٢٤ الف جنيه الى اربعة آلاف جنيه ، فقال النحاس باشا : ده تخفيض عظيم ... دى حاجة عال ! وشكر رفعته وزير المالية .

ولما خرج زكى عبد المتعال بك من عند رئيس الوزراء ، خرج معه معالى الدكتور حامد زكى وودعهما رفعته حتى المصعد ، وعند ذلك تقدمت حرم رئيس الوزراء من وزير المالية ، وقدمت له مذكرة وهى تقول امام زوجها :

— انا موش واخده عموله على الطلب ده !

فقال زكى بك :

— العفو يا هانم !

وكانت المذكرة خاصة بتخفيض الضرائب المفروضة على محل « سيستو فارس » تاجر الفراء المشهور . الذى تتعامل معه حرم رئيس الوزراء .

\*\*\*

ولم تكن هذه هى مسائل الضرائب الوحيدة ، التى اثرت . فقد حدث ان استدعى النحاس باشا وزير المالية وقال له :

— ازاي « تدفعوا » مدام منيس ضرائب !

فقال زكى بك :

— مدام منيس مين ؟ ؟

فقال النحاس باشا :

— مدام منيس . الى بتدلكنى ... ازاي تطالبوها بضرائب ؟

ده موش كلام ! دى ست غلبانه !

واعطى رئيس الوزراء وزير المالية مذكرة قدمتها مدام منيس لرفعه .

\*\*\*

وذهب وزير المالية الى مكتبه وقرأ المذكرة .. فاذا الضرائب ليست مطلوبة من مدام منيس وانما مطلوبة من زوجها المسيو منيس ، وهو صاحب مصنع لتقطير الكحول !



ورفض الوزير تخفيض الضريبة !

\*\*\*

وسافر رفعته الى باريس ، ودهش احد كبار الاخصائيين الفرنسيين من ان رفعته لايلبس نظارة عند القراءة برغم كبر سنه ، وامره بان لايقرا الابنظارة .

ونصحه الاطباء بان يذهب الى فيشى وكتبوا له خطابات لاطباء فيشى يشرحون فيها حالة رفعته الصحية ويقترحون العلاج ولما عاد رفعته الى فندق جورج ساندك قالت له السيدة قرينته :

— بلاش فيشى .. محمود ابو الفتح رايح اكس لبيان فنروح معاه!

وقال النحاس باشا : ولكن الدكاتره قالوا فيشى !

فقالت حرم رئيس الوزراء : لا .. اكس لبيان احسن !

فقال رئيس الوزراء : دول كتبوا الجوابات خلاص لدكاترة فيشى!

فقالت حرم رئيس الوزراء : قول لهم يغيروا الجوابات !

واتصل رفعة رئيس الوزراء تليفونيا بالاطباء وقال لهم : ان

العائلة تريد الذهاب الى اكس لبيان ولا تريد الذهاب الى فيشى .

فارجوكم ان تغيروا الخطابات الى اسماء اطباء اكس لبيان !

ودهش الاطباء .. وغيروا العناوين .

\*\*\*

وفي اكس لبيان حدث ضغط غريب على رئيس الوزراء !

قيل له ان زكى عبد المتعال وضع قائمة سوداء باسماء

انسابه رفعته حتى يقطع عيشهم ويمنعهم من الاتجار !

وقيل لرفعة رئيس الوزراء انه ليس حراما ان تشتغل صاحبة

العصمة زوجته بالتجارة ، فان السيدة خديجة زوجة النقيب

كانت تتاجر ايضا !

— وارسل فؤاد سراج الدين باشا الى رفعته يقول ان زكى

عبد المتعال يقيم العراقيين في طريق الوزارة وانه يثير الازمات

ويحاول ان يكون بطلا في كل جلسة من جلسات مجلس الوزراء  
وشعر رفعتة في اكس لبيان بضغط شديد لاجراج وزير  
المالية ولكنه قاومه بعض الشيء الى ان سافر الى جنيف .. وفي  
جنيف استسلم رفعتة للضغط وقرر اجراج زكى عبد المتعال !  
ولما عاد رئيس الوزراء الى الاسكندرية عانق زكى عبد المتعال  
بك في حجرة كبير الامناء بقصر راس التين وطبع على وجهه قبلة  
حارة ، واستنتج المطلعون من هذه القبلة انه سيخرج زكى  
عبد المتعال من الوزارة !  
وكان المطلوب من النحاس باشا ان يعين فؤاد سراج الدين  
باشا وزيرا للمالية .

وعارض رفعتة في اول الامر ثم خضع ..  
ثم قال ان هناك اعتراضا على تعيين سراج الدين باشا وان  
المطلوب هو تعيين شخص يفهم في الشؤون المالية مثل زكى  
عبد المتعال !  
فقبل لرفعتة : عبد الجليل العمرى دكتور مثل زكى عبد المتعال  
وفهم في الشؤون المالية احسن من زكى .

\*\*\*

وحدث عقب عودة النحاس باشا من اوربا ، ان تقدم مندوب  
رفعتة الى الجمارك باقرار ذكر فيه ان رفعة النحاس باشا  
احضر معه مائة وثلاثين حقيبة لايزيد ثمن ما فيها من البضائع  
على مائتى جنيه !  
اى ان قيمة محتويات الحقبة الواحدة لا تزيد على ١٥٤  
قرشا ! ..

كما جاء فى الاقرار ان لرفعتة صناديق ضخمة من الخشب  
زنتها عشرة اطنان ، وتحتوى على اثاث وستة اطقم اوبيسان  
ونجف ، ولا تزيد قيمة هذه البضائع جميعا على خمسمائة جنيه



مع أن ثمن الطقم الواحد من الاوبيسان لا يقل عن ألفى جنيه وقال موظفو الجمارك أن مسألة الحقايب قد تمر بسلام ، باعتبار أنها حقايب شخصية لرئيس الوزراء ، ولكن الصناديق الضخمة ، التى تبلغ زنتها عشرة أطنان لا يمكن أن تمر دون ضجة فانها لو كانت تحتوى على خشب كسر لأثاث فاخر ، فان قيمتها ستزيد على خمسمائة جنيه .

وأضاف رجال الجمارك الى ذلك أن دار « أخبار اليوم » تراقب مسألة الحقايب . وانها لن تترك هذه المسألة تمر ! فاقتنع مندوب رئيس الوزراء ، ورفع تقدير قيمة ما فى الصناديق من خمسمائة جنيه الى ألف وخمسمائة جنيه وقدر موظفو الجمارك البضائع ، التى فى الحقايب المائة والثلاثين ، والاثاث الذى فى داخل الصناديق بمبلغ اجمالى قدره ألف وسبعمائة جنيه !

وتفاوضا رسوما عن هذا المبلغ قدرها سبعمائة وعشرون جنيها ، اى حوالى ٤٠ ٪ من الثمن ، الذى قدره مندوب رئيس الوزراء .

\*\*\*

وغضبت حرم رئيس الوزراء من هذا التقدير . وذهب مندوب رئيس الوزراء ، وهو البكباشى وصفى بك رئيس حرس الوزارة مرة أخرى الى ادارة الجمرک ، وقال للموظفين : ان حرم رئيس الوزراء تحتج على هذه الرسوم . ورئيس الوزراء يؤكد أن مجموع مشترياته ومشتريات السيدة قرينته من أوروبا لا تزيد على ٣٠٠ جنيه !

٣٠٠ جنيه بضائع فى ١٣٠ حقيبـة وفى صناديق أخرى زنتها عشرة أطنان !

وطالب الموظف الكبير برد الفرق !  
فرفض رجال الجمارك !

واتهم الذين حول رفعة النحاس باشا وزير المالية بأنه هو  
الذى شجع رجال الجمارك على هذا العمل غير اللائق . .  
واشدت الحملة على الدكتور زكي عبد المتعال .

\*\*\*

واجتمع مجلس الوزراء فى الساعة الحادية عشرة من صباح  
يوم الاحد ٢٩ أكتوبر وحضر الاجتماع جميع الوزراء ماعدا  
عبد الفتاح الطويل باشا والدكتور طه حسين بك .

وبدا المجلس يبحث المسائل المدرجة فى جدول الاعمال . .  
تعيين سنى اللقانى بك عضوا فى بنك التسليف وتجديد تعيين  
على ماهر وحسين سرى وبهى الدين بركات وعبد الحميد بدوى  
فى مجلس جامعة فؤاد وتخصيص أرض للاذاعة . .

وفجأة صاح رفعة النحاس باشا موجها كلامه الى وزير المالية:

- قول لى يازكى . . عملت ايه فى حكاية مدام اندريه ؟

فقال زكى بك عبد المتعال : مدام اندريه مين ؟

فقال النحاس باشا : مدام اندريه الخياطة . . خياطة الست !

أنا موش قلت لك تسوى حكاية الضرائب بتاعتها . .

فقال وزير المالية : دى سويت يا باشا !

فقال النحاس باشا : لا . . ماسويتش ! دى بتيجى عندنا

فى البيت كل يوم ، وتقعّد تعيطلى ! أنا موش قلت لك ان دى  
خياطة الست . . وإن الست مهتمة بها ؟ الدنيا كلها مقلوبة  
على دماغى بسبب الحكاية دى لازم تسوى مسألة الضرائب ،  
وتريع دماغى

فقال وزير المالية : الضريبة المطلوبة من مدام اندريه يا باشا  
كانت ٢٤ ألف جنيه ، ثم خفضت الى تسعة آلاف جنيه ثم خفضت



للمرة الثالثة الى أربعة آلاف جنيه! أربعة آلاف جنيه بس عن ست سنوات ! يعنى ٦٥٠ جنيه عن كل سنة ! ودى أكبر خياطة فى مصر ، ويتأخذ ٨٠ جنيه عن القستان الواحد ! والتقدير ده أقل تقدير ممكن

**فقال النحاس باشا :** هى موش عاوزه تدفع أكثر من ٥٠٠ جنيه!

**فقال وزير المالية :** ده موش ممكن يا باشا ! ده مستحيل !  
٥٠٠ جنيه عن ست سنوات يعنى ٨٥ جنيه فى السنة ! أكبر خياطة تدفع ازاي ٨٥ جنيه فى السنة ! ثم دى مسألة موش فى يد وزير المالية . دى مسألة ضرائبية لها لوائح ولها قانون .

**فقال النحاس باشا :** دى بتقول انها مظلومة وان الضرائب بتضطهدها لانها خياطة الست !

**فقال وزير المالية :** المسألة يا باشا معروضة الآن على القضاء . واذا كانت مدام اندريه مظلومة فسينصفها القضاء . واذا قال القضاء ماتخدوش منها فلوس موش ح نأخذ منها ولا ملين . واذا حتى قال اعطوها فلوس ، نعطيها !

\*\*\*

وسكت النحاس باشا لحظة ثم قلب أوراق جدول اعمال مجلس الوزراء .

واعتقد الوزراء أن رفعتة سينتقل الى المسألة التالية فى جدول الاعمال !

ولكن المسألة التالية لم تكن واردة بجدول الاعمال فقد قال رفعتة : ازاي يازكى ترقى الى حبس احمد الوكيل ! ده شىء خطير ! الست زعلانة خالص

**فقال وزير المالية :** رفعتك تقصد عزيز بحيرى ؟  
**فقال النحاس باشا :** أيوه الموظف بتاع الضرائب الى كان

عاوز يحبس أخو الست !

**فقال وزير المالية :** ياباشا ده موظف صغير ، ثم انه موظف كفاء ونزيه ، والشركات بتجرى وراه . فلا يمكن أن أخطاه فى الترقية ، بينما نحن فى أشد الحاجة الى الموظفين الكفاء النزهاء .

**فقال النحاس باشا :** لازم تلغى الترقية دى ! ده ظلم أخو الست . . ظلمه . . ده هو اللى بلغ عنه !

**فقال وزير المالية :** ياباشا اللى بلغ على احمد الوكيل هو مدير المصلحة فؤاد لطفى بك ، أما عزيز بحيرى فكان أيامها موظفا صغيرا درجة خامسة . كان مساعد مأمور ضرائب عابدين . . بل أنا أفرض جدلا أنه قام يومها بواجبه وبلغ ضد احمد الوكيل ، فكيف نجازيه على تأدية واجبه ، كيف يضطهد رئيس الوزراء ووزير المالية موظفا كفاء ونزيها لانه أدى واجبه ؟ .

**النحاس باشا :** لازم تلغى الترقية دى ! دى مسألة خطيرة ! ازاى اللى كان عاوز يحبس أخوال الست يترقى وانا رئيس وزارة ؟  
**فقال زكى عبد المتعال بك :**

— ده اترقى من عشرة أيام ياباشا . . وابلغ له قرار الترقية من عشرة أيام !

**فقال عثمان محرم باشا :** ممكن قانونا إلغاء الترقية بعد ابلاغها للموظف . القانون يسمح للوزير بسحب الترقية من الموظف مالم يمض على صدور القرار ٦٠ يوما !

**فقال زكى عبد المتعال :** أنا كنت مستشار الرأى بوزارة المالية عدة سنوات . . وعمرى ماسمعت عن القانون ده ! عمرى ماسمعت ان وزير سحب الترقية من موظف بعد أن أبلغ القرار



الوزارى ووقع على التبليغ بامضائه !  
**فقال حامد زكى بك :** أعتقد أن هذا ممكن قانونا !  
**فقال زكى عبد المتعال بك :** أنا لاأتصور أن هذا ممكن !  
**فقال النحاس باشا :** شوف لك طريقة ! . . ازاي يترقى  
 وانا رئيس وزارة ، الراجل اللي كان عاوز يحبس أخو الست !  
 والآن ننتقل الى جدول الاعمال .

\*\*\*

وانتقل المجلس الى باقى جدول الاعمال . . الاستيلاء على  
 سبعة بيوت فى الاسكندرية ومدينة الاسماعيلية والزقازيق .  
 واحالة اميرالاي الى المعاش ومسائل خاصة بالمدرسين المنتدبين  
 واجل بعض مسائل بناء على اقتراح من الاستاذ غنام  
 وانتهى المجلس ووقف النحاس باشا  
 وقبل أن يدخل مكتبه سحب زكى بك عبد المتعال من يده  
 ووقف يتحدث معه فى أحد الاركان **وقال له :**  
 - المسائل دى مهمة جدا يازكى . . حكاية مدام اندريه دى  
 مهمة خالص . . اهم مما تتصور ! أما حكاية عزيز بحيرى فدنى  
 مسألة تمس الست . . يعنى فيها مساس بشخصى ! . انت تحب  
 ان شخصى يتمس يازكى ؟ .

**فقال زكى بك :** احنا كلنا نفدى شخصك برقابنا ياباشا . .  
 اتما دى مسائل صغيرة ، مالهاش دعوة بشخصك !  
**فقال النحاس باشا وهو يدخل مكتبه :** دى بتمس الست . .  
 ولما تمس الست يعنى تمسنى أنا كمان !

وعاد زكى عبد المتعال بك الى مكتبه ورفض أن يخفض ضريبة  
 مدام أندريه ، خياطة الست ، ورفض أن يلغى القرار الوزارى  
 بترقية الاستاذ عزيز بحيرى من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية

\*\*\*

ومضى أسبوع ٠٠ واجتمع مجلس الوزراء في صباح الاحد  
٥ نوفمبر .

واعتقد بعض الوزراء ان رفعة النحاس باشا سيثير مسألة  
الخيطة ومسألة ترقية الاستاذ عزيز بحيرى ، ولكنه لم يفعل  
لوتها منس الوزراء بأن رفعت قد نسي !

وبدا المجلس يبحث المسائل المدرجة في جدول الاعمال ..  
مذكرة وزارة الخارجية بشأن قبول الاستفادة الفنية من برنامج  
النقطة الرابعة لمشروع الرئيس ترومان ثم دعوة البرلمان للاجتماع  
ثم اختيار لجنة وزارية لاعداد خطاب العرش ..

ثم دق جرس التليفون !

وسمع الوزراء صوت صاحبة العصمة حرم النحاس باشا وهى  
تتكلم بلهجة عصبية .

وفجأة تغيرت ملامح وجه رفعة النحاس باشا وظهرت عليه  
علائم الغضب والتفت الى الدكتور زكى عبد المتعال وقال :  
- ازاى ده يحصل ؟ دى مسألة خطيرة !

واتجهت عيون الوزراء الى وزير المالية ليراقبوا اثر انفجار  
رئيس الوزراء على ملامحه !

وانفجر رئيس الوزراء لا فى وزير المالية ولكن فى وزير الاشغال !  
فقد صرخ النحاس باشا فى وجه عثمان محرم باشا وقال :  
- ازاى يا عثمان باشا تقطعوا الميه والنور عن الست ؟

الست فى بيت المرج دلوقتى . وبشتكى انكم قطعتم عنها الميه  
والنور ! ده موش كلام ! ده ما يصحش ! الست زعلانة خالص !  
واتجهت انظار الوزراء الى عثمان محرم باشا الذى بهت  
وسكت ولم يتكلم !

فقال النحاس باشا : بس شاطر كل يوم تكلمنا عن الميه



والنور .. الست بتقول انهم قطعوا عنها الماء والنور ! هي بتكلمنى دلوقتى وزعلانة !

**فقال عثمان باشا :** النهارده الاحد ياباشا . ومصلحة النور اعتادت قطع النور لمدة ساعة من باب الاقتصاد يوم الاحد . . ساعة واحدة ويرجع النور !

**فقال النحاس باشا :** ازاي ساعة ؟ ازاي الست تقعد ساعة من غير ماء ونور ! ده موش كلام ! واذا كانوا قطعوا النور .. ليه يقطعوا الماء !

**فقال عثمان باشا :** ان الكهرباء تدبر طلبات المياه .. والتعطيل ده لمدة ساعة بس ! وهذا يحدث فى كل مكان فى القاهرة كل يوم احد . .

**فقال النحاس باشا :** لا .. لا .. لازم ترجعوا الماء والنور !  
**فقال عثمان باشا :** حاضر اناح اصدر امر لمحمد على حسين (مدير مصلحة الكهرباء بالنيابة) علشان يوصل الكهرباء ، وبلاش عطلة الساعة دى !

فانفجرت أسرار رفعة النحاس باشا **وقال فى التليفون :**  
- سمعتى يار رفعة الهانم ! عثمان باشا بنفسه ح يكلم محمد على حسين علشان يرجعوا الماء والنور ! خلاص ماترعلش يار رفعة الهانم ! انت سمعتى يار رفعة الهانم بوندك هوه قال ايه !  
**واقفل النحاس باشا التليفون . .**

وقام عثمان محرم باشا الى التليفون واصدر امره باعادة الماء والنور الى القاهرة حتى لا يحزم بيت حزم رئيس الوزراء فى المرج من الماء والنور لمدة ساعة !  
واستأنف مجلس الوزراء النظر فيما لديه من المسائل الخطيرة .

\*\*\*

وفتح الدكتور عبد الجليل العمرى فى تولى وزارة المالية بدلا من زكى عبد المتعال بك فاشترط عدة شروط وهى :

- ١ - ان يبقى وزيرا مستقلا ولا يدخل الوفد .
  - ٢ - فرض ضريبة الصادر على القطن حتى تمتص الاموال من السوق ، وبذلك تهبط اسعار الحاجات
  - ٣ - ان توقف الاستثناءات
- وقبلت شروط العمرى بك

ووافقت الدوائر المطلعة على تعيين العمرى بك مادام رئيس الوزراء يقول انه لا يستطيع التعاون مع زكى عبد المتعال بك وبحث النحاس باشا عن عزرائيل الوزارة معالى عثمان محرم باشا وكلفه زيارة زكى عبد المتعال بك وان يطلب منه الاستقالة بكياسة !

وكان ذلك بحضور حرم رفعة رئيس الوزراء وفؤاد سراج الدين باشا وعبد اللطيف محمود باشا .

**وقال عثمان باشا :** ولكن زكى قد يشك فى الامر .

**فقال عبد اللطيف محمود باشا :** انا ح اكتب استقالتى وانت اكتب استقالتك .. واعرض الاستقالتين على زكى فيقتنع ! واعجب النحاس باشا بذلك وعبد اللطيف **وقال :**

- مضبوط ! .. خلاص ياسيدى موش ح يشك ولا حاجة ونشرت آخر لحظة صباح يوم الجمعة نبا اخراج زكى عبد المتعال من الوزارة

\*\*\*

وفى منتصف الساعة العاشرة من صباح السبت زار عثمان باشا زكى بك فى عوامته **وقال له :** حاولت الاتصال بك تليفونيا أمس ، ولكنك كنت قد رفعت السماعة !



**فقال زكي بك :** اننى ارفعها عادة بعد الساعة العاشرة !

**فقال عثمان باشا :** وحضرت بعد ذلك ، فقل لى انك نائم !

**فقال زكي بك :** فعلا . . . كنت نائما !

**فقال عثمان باشا :** تذكر ، عقب عودة النحاس باشا من اوربا ، انك اقترحت ان يضع جميع الوزراء استقالاتهم بين يدى رفعتة حتى يستطيع تعديل وزارته ، كما يحدث فى كل بلاد العالم . وان النحاس باشا يومها قال انه لا يريد تعديل الوزارة ، ولكنه اليوم عدل عن هذا الراى ، ويريد تعديل الوزارة ! فانا كتبت استقالتى وعبداللطيف محمود كتب استقالته واخرج عثمان باشا الاستقالتين !!

**فقال زكي عبد المتعال بك :** ده شغل عمد يا باشا ! ما يصحش الحركات دى ! استقالتك واستقالة عبد اللطيف محمود بك دى استقالات صورية ، والجرائد كتبت النهاردة كل حاجة . . كتبت انه مطلوب اخراجى انا بالذات . وانت تعرف انى غير متمسك بالوزارة وقد استقلت مرتين ، وابلغت النحاس باشا عدة مرات استعدادى للاستقالة ، ولكن الوضع اليوم قد تغير ، فانا افهم ان يستدعى النحاس باشا وزراءه ويطلب منهم ان يضعوا استقالاتهم بين يديه فيقدموها على الفور ، اما ان تنشر كل الصحف انه مطلوب اخراجى . وان نأتى عندى فتطلب منى ان اقدم استقالتى فهذا ما لا اقبله ، والوزير الذى يقبل هذا الوضع اما انه غير نزيه او غير كفء . . وانا لست واحدا من الاثنين ، ائننى ارفض ان اقدم استقالتى بهذه الطريقة . . انت اشتغلت وزيرا مع سعد وعدلى وثروت . . فهل كانوا يعاملون وزراءهم بهذه الطريقة ؟ دى طريقة عمد يا باشا . . وانا لن استقيل !

**فقال عثمان محرم باشا :** يبقى ما فيش غير اقالة الوزارة !  
**فقال زكى بك :** ولماذا تقال الوزارة كلها بسببى ؟  
**فقال عثمان باشا :** اقصد ما فيش غير اقالتك انت من الوزارة !  
**فقال زكى بك :** مرحبا بالاقالة ! ولكن يا باشا لازم تعرف  
 ان الاقالة يجب ان تكون مسببة ! يجب ان تذكروا سبب اخراجي  
 في كتاب الاقالة !

**فقال عثمان باشا :** يا اخي اكتب استقالة وريحنا ! وان  
 كنت عاوز حاجة اشترط في الاستقالة انهم يعينوك في وظيفة  
 تانية زى ما عمل مرسى فرحات !  
**فقال زكى بك في دهشة :** مرسى فرحات كتب في خطاب  
 استقالته انه عاوز وظيفة ؟

**فاجاب عثمان محرم باشا :** ايوه طلب اعادته للقضاء  
 واخرج وزير الاشغال من جيبه خطاب استقالة مرسى  
 فرحات بك وعرضه على زكى بك

**فقال زكى بك :** وهل ترضى لكرامتى هذا يا باشا ، وانت  
 في سن والدى ؟ اننى افضل ان اموت من الجوع على ان اقدم  
 مثل هذا الطلب ، انا لا اريد وظيفة ، ولن استقبل ،  
 وارحب بالاقالة !

**فقال عثمان باشا :** الاقالة يازكى موش كويسة ! الاستقالة  
 احسن ! موش كان اكرم واحسن للنحاس باشا ان يستقيل  
 سنة ١٩٤٤ بدال ما يقال ؟ دى الاقالة بهدلة !

**فقال زكى :** الاقالة تبقى بهدلة لما يكون لها سبب ! اما انا  
 فلا اعرف سببا واحدا لاقتلى ، ولكن ربما يكون عندكم انتم  
 اسباب لا اعرفها !



وانصرف عثمان محرم باشا

\*\*\*

وبعد ان تم الاتفاق على تعيين العمرى بك وزيرا للمالية ، ذهب اخضاء رئيس الوزراء الى رفعته وقالوا له ان العمرى مدير شركة اندرسون وكلايتون لتصدير الاقطان وان هذه الشركة تباع اقطانها ، وبذلك ادت الى هبوط اسعار القطن ، لانها تباع بسعر مرتفع لتشتري ، بعد دخول العمرى بك الوزارة وفرض الضريبة ، بسعر منخفض !

وذهب النحاس باشا الى اصحاب الشأن واقترح تعيين فؤاد سراج الدين باشا وزيرا للمالية بسبب هذا الحادث فقيل لرفعته : لا !

فقال : لمدة شهرين فقط حتى اجد وزيرا للمالية !

فقيل له : شهر واحد !

فقال : شهر واحد !

وعين فؤاد سراج الدين باشا وزيرا للمالية بدلا من زكى عبد المتعال

ووزعت حرم رفعة رئيس الوزراء الحلوى واكواب الشراب !  
وقال فؤاد باشا :

— موش قلت لكم ندبجه ، ونبقيه جالسا على الكرسي . .  
ثم ننتهز الفرصة وندفنه بغير تشييع جنازة !





في اسبوع البر عام ١٩٤٢



مع صفار السباحين عام ١٩٣١  
التحالف باشا على بلاج سيدى بشر



في الصف الاول ..  
الآنسة أم كلثوم والنحاس باشا والسيدة حرمه وفؤاد  
سراج الدين باشا في إحدى حفلات أم كلثوم عام ١٩٤٢





عام ١٩٥١



## الفصل السابع

### آخر واحد !

وشعر الوزراء بأن رفعة النحاس باشا كان يتأثر برأى آخر زائر ، ولذلك كان كل منهم يحرص على ان يكون الزائر الاخير !

وكان ثانيا من اكتشف هذه الثغرة ، هو زكى عبد المتعال بك وزير المالية ، اما الاول فهو قواد سراج الدين باشا ! وكان زكى بك يزور النحاس باشا قبل جلسات مجلس الوزراء ، ويقنعه بالمسائل التى يريد تمريرها ، فاذا اجتمع مجلس الوزراء تحمس رفعة النحاس باشا لهذه المسائل ، وصاح فى الوزراء المعارضين : انا خلاص اتفقت على هذه المسألة ومافيش مناقشة . . . تنتقل الان الى المسألة التالية فى الرول !

**ويقول بعض الوزراء :** ان زكى عبد المتعال كان ينسى فى بعض الاحيان زيارة النحاس باشا قبل اجتماع مجلس الوزراء ، او يتشاغل عن مقابلته ، فاذا اجتمع مجلس الوزراء ولمح وزير المالية معارضة من بعض الوزراء ، التفت الى النحاس باشا وقال :  
— انا متفق معاك يا باشا على المسألة دى !

**فيقول النحاس باشا :**

— تمام انا وافقت خلاص ! مافيش مناقشة !  
**ويقول الوزراء :** ان زكى بك استغل ضعف ذاكرة رئيس الوزراء عشرات المرات ، ليمرر المشروعات التى كان يعارضها غالبية الوزراء !

وقد حدث عند اعداد البنك المركزى ، ان أعد زكى بك مذكرة من صورة واحدة ، وزار النحاس باشا قبيل جلسة مجلس



الوزراء ، واطلعه عليها واخذ موافقته .  
 واجتمع مجلس الوزراء وبدأ ينظر في الرول ، وغادر سراج  
 الدين باشا الاجتماع ليذهب الى التواليت .  
 وفجأة صاح النحاس باشا : اعرض المذكرة يا زكى !  
 فبدأ زكى بك يقرأ للوزراء مذكرة انشاء البنك المركزى  
 وهنا عاد فؤاد باشا الى مقعده ، والتفت الى النحاس باشا  
 وسأله :

— انتم بتتكلّموا فى ايه ؟

**فقال النحاس باشا :** فى البنك المركزى !  
**فؤاد :** ولكن هذا الموضوع غير موجود فى الرول ! وده  
 موضوع خطير يحتاج الى دراسة ، وكان يجب ان توزع علينا  
 مذكرته لندرسها بعناية !  
**النحاس :** انا خلاص اتفقت مع زكى والمجلس وافق . . .  
 تنتقل للسألة التالية فى الرول !

وعرف الوزراء سر زكى عبد المتعال ، فكانوا يذهبون سرا الى  
 رفعة النحاس باشا قبيل اجتماع مجلس الوزراء ، ليحميمهم كما  
 كان يحمى زكى عبد المتعال من المعارضات !  
 وكان كل منهم يذهب من وراء زميله . . . وحدث فى احدى  
 السهرات التى جمعت كل الوزراء ، ان استأذن كل واحد من  
 زميله فى الانصراف ، لانه متعب ويريد ان ينام !  
 وبعد دقائق وجد جميع الوزراء انفسهم امام بيت النحاس باشا !

\*\*\*

ولما قرر فؤاد سراج الدين اخراج زكى عبد المتعال حرص  
 على ان لا يتركه وحده مع النحاس باشا ، فكان يلزم النحاس  
 باشا كظله ، واذا اضطر الى الانصراف ، كانت حشمة رئيس  
 الوزراء تدخل لتجلس مع زوجها ووزير ماليته ، فاذا اضطرت الى

الخروج ، أرسلت مكانها ارملة حيدر رستم باشا ، او احدى سيدات الاسرة ، حتى لا يترك رئيس الوزراء وحيدا مع وزير ماليته !

واكتشف احمد حسين باشا مؤخرا ، الثغرة التى يمكن منها تنفيذ اهداف الوزراء ، فذهب الى رفعة النحاس باشا قبل اجتماع مجلس الوزراء ، واخبره بأنه وضع مشروع قانون بفرض حد ادنى لاجور عمال الصناعة هو ٢٥ قرشا ، ولاجور عمال الزراعة هو ٢٠ قرشا .

ولما كان رفعة النحاس باشا عادة يقتنع دائما برأى آخر وزير يجتمع به . . فقد حرص احمد حسين باشا على ان يقابل النحاس باشا قبل اجتماع مجلس الوزراء ليقنعه بهذا المشروع . وتحمس النحاس باشا للفكرة ، وخاصة عندما قال له احمد حسين باشا ان هذه الفكرة ستكسب لرفعته تأييد جميع العمال والفلاحين !!

\*\*\*

واجتمع مجلس الوزراء برئاسة النحاس باشا فى صباح الاحد ٤ مارس سنة ١٩٥١

وكان الجو مكمها فى الجلسة

فقد تهاشمى الوزراء بأن الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف لم يحضر الجلسة ، وانه استقال لخلاف وقع بينه وبين قواد سراج الدين باشا على ميزانية وزارة المعارف ! وكان الطويل باشا قد حضر الجلسة بعد ان سحب استقالته من الوزارة احتجاجا على تدخل سراج الدين فى شئون وزارته وبعد ان بحث مجلس الوزراء مسألة مراکش ، والاتفاق التجارى مع بولونيا وتعيين مدير مصلحة الارصاد الجوية ، وقف مصطفى نصرت باشا وابراهيم فرج باشا وقالوا انهما ذاهبان الى الكاتدرائية الانجليزية لشهود الاحتفال لتخليد ذكرى قتلى



الحلفاء في الحرب الماضية .

**وفوجيء الوزراء بالنحاس باشا يقول :** احمد حسين وضع مشروعا عظيما وانا وافقت عليه !

**وقال احمد حسين باشا .** ان مشروعه هو ان يكون الحد الأدنى لاجر الصانع في مصر ٢٥ قرشا واجرا الفلاح هو ٢٠ قرشا .  
**وثار الوزراء في وجه احمد حسين ، وقالوا له :** ماهذا ؟ ما هذا ؟ .

**وقال الدكتور حامد زكي باشا :** ان هذا القانون يخالف مبدأ العرض والطلب ! وانه يقول ذلك بصفته استاذ في الاقتصاد !

**فقال احمد حسين باشا :** وانا ايضا استاذ في الاقتصاد ! فقد درست الاقتصاد في كلية الزراعة خمس سنوات ! وانت تتكلم يا معالي الوزير بعقيلة سنة ١٧٧٠ ، يعني عقيلة ١٨٠ سنة مضت ! هذا الكلام لم يعد له وجود في الاقتصاد الجديد ! والا فلماذا لاتركون شركة الترام لنظرية العرض والطلب ، فترفع اجرة الركوب الى خمسة قروش نظرا لكثرة الراغبين في الركوب وقلة عدد الاماكن ! او تتركون القصابين يرفعون سعر اللحم نظرا لكثرة الطلب وقلة اللحم !! هذا كلام الاقتصاديين زمان .  
اما الآن فنحن في دنيا جديدة لها اقتصاد جديد ! ..

**وصاح الدكتور حامد زكي :** ان افكارى الاقتصادية جديدة جدا ! واننى اعرف آخر نظريات الاقتصاد !

**وصرخ عبد اللطيف محمود :** انت وزير احمر !

**فقال احمد حسين :** يعنى شيوعى !

**فصاح عبد اللطيف محمود :** هذه افكار شيوعية ! هذه افكار خطيرة ! انك تريد ان تقلب نظام هذا البلد !

**فصرخ احمد حسين :** انت الذى ستجىء بالشيوعية ،



بافكارك هذه ! والله لو اجر الشيوعيون وزيرا يعمل على التمهيد لهم لما وجدوا احسن منك ! ان افكارك الرجعية هذه هى التى تجيء بالشيوعية !

انا لما كنت فى المانيا كان الشيوعيون لا يحاربون الرجعيين وانما يحاربون الاشتراكيين ، لانهم يعلمون ان الاشتراكيين هم الذين يؤخرون الثورة ، وان المحافظين بافكارهم العتيقة الرجعية هم الذين يوصلون البلاد عادة للشيوعية !

**وصاح الوزراء :** نحن هنا فى مصر ولسنا فى المانيا !

**وقال المرحوم اسماعيل رمزي باشا :** هذا كلام غير معقول ! هذا كلام فارغ ! انا عندي موظفون فى وزارة الاوقاف يتقاضى الواحد منهم جنيهين فى الشهر فكيف اعطى الفلاح ستة جنيهات فى الشهر ؟ . . ماذا افعل فى وزارة الاوقاف ؟

**فقال احمد حسين باشا :** اقلل وزارة الاوقاف ! لان الوزارة التى تعطى رجلا جنيهين فى الشهر ، وزارة لاتستحق ان توجد ! كيف يعيش رجل بجنيهين فى الشهر ! لابد ان يسرق او يجوع ! ولا يجوز ان يكون فى الدولة موظف جائع او موظف لص !

**وصاح الوزراء :** انك ستخرب الميزانية !

**فقال احمد حسين :** ما هذه الميزانية ؟ ان المصرى الجائع لا يستفيد منها شيئا ! الميزانية تصرف على المحاكم ! ولكن المصرى الجائع لا يذهب الى هذه المحاكم الا كمتهم ! الميزانية تصرف على مشروعات النيل ! والفلاح الفقير لاتشقى له مصارف ولا تبنى له كبرى !

**وصاح عثمان محرم باشا :** انت لست مهندسا ! كيف تعرف هذا ! هذه موضوعات من شأن المهندسين وحدهم !

**وقال احمد حسين باشا :** لنترك الهندسة لاصحابها ! ان



الميزانية تنفق على البوليس .. والفلاح الفقير ليس في حاجة الى البوليس لان احدا لن يسرق رجلا عاريا ! ماذا يجد اللص عند رجل عار .. جائع ؟ انه يتركه في امان ! ان الميزانية يجب ان تخصص بابا لهذا الرجل المنسى الذي لا يذكر ابدا في اى باب من ابوابها !

**وقال غنام باشا وزير التجارة:** هذا القانون سوف يخرّب الصناعة ويزيد نفقات الانتاج ...

**ورد احمد حسين :** انه لن يزيد تكاليف الانتاج الا واحدا في المائة فقط وسيفيد الصناعة بأنه سيزيد عدد القادرين على الشراء! ان الذين يشترون في مصر ، هم خمسة في المائة فقط وخمسة وتسعون في المائة لا قدرة لهم على الشراء !

**وعاد عبد اللطيف محمود باشا يقول :** عندما اعطى الفلاح في عزيتى ربالا ماذا سيبقى لى ؟

**فقال احمد حسين باشا :** سيبقى لك الكثير ، انكم تؤجرون اطيانكم بخمسين جنيها للفدان فماذا يحدث لو انخفض هذا الى اربعين جنيها ؟ وياخذ الرجل الذى يزرع عشرة جنيها ، ويستهلك الصناعة المصرية ، ويصبح قادرا على الشراء !  
**وصاح عبد اللطيف محمود باشا :** اننى كوزير زراعة اقول ان هذا خراب .. خراب !

**وقال احمد حسين باشا :** ان الحد الادنى لاجر الزارع في امريكا هو ٩٠ سنتا في الساعة أى ثلاثون قرشا في الساعة ، وانا اطالب بعشرين قرشا فى اليوم كله !

كيف تشكو الصناعة المصرية ؟ انها تستعمل نفس القطن الذى يستعمله الانجليز ونفس الآلات فكيف ندفع للعامل والفلاح واحدا من عشرين مما ياخذها العامل والفلاح الانجليزيان ؟

وهاج الوزراء وقالوا : مالنا ومال الانجليز والامريكيين ؟ ...  
نحن هنا في مصر !

وقال وزير الشئون : ان الحد الادنى للعامل في نيوزيلندا هو  
جنيه في اليوم ، وفي انجلترا خمسة جنيهات في الاسبوع .  
وفي السويد يأخذ العامل الغشيم جنيها في اليوم على الاقل !

وهنا قال النحاس باشا للوزراء الذين بجواره : يا سلام !  
في السويس العامل الغشيم يأخذ جنيها في اليوم !

فقال الوزراء للنحاس باشا : ان احمد حسين يقصد  
دولة السويد .. وليس مدينة السويس ! ...

وهز النحاس باشا رأسه ، ثم راح يعبث بالخاتم الذي في  
أصبعه ...

واستأنف احمد حسين باشا حديثه عن السويد فقال :  
- في السويد اقل أجر شهري في الدولة للخادم أو الكناس هو  
٢٧ جنيها في الشهر ، بينما ان مرتب رئيس الحكومة هو ١٥٠  
جنيها في الشهر . اى انه لا يجوز ان يزيد مرتب رئيس  
الحكومة اكثر من ست مرات على مرتب اصغر موظف فيها ! وقد  
قال لكم وزير الاوقاف ان لديه موظفين يأخذون جنيهاين في  
الشهر ! فمعنى ذلك ان لا يزيد مرتب رئيس الوزراء أو الوزير  
على اثني عشر جنيها !

وصرخ الوزراء صائحين :

- ١٢ جنيها في الشهر ؟ والله عال !! عال ...

وهز عبد اللطيف محمود باشا رأسه وقال :

- ألم اقل لكم انه وزير احمر سياتى لنا بالشيوعية ؟

ومضى احمد حسين باشا يقول :

- انا لم اطلب انقاص ماهية الوزير .. وانما اطلب رفع ماهية



اصغر موظف في الدولة لتصبح متناسبة مع ماهية رئيس الوزراء والوزراء .

وهز عبد اللطيف محمود باشا راسه وقال :

— والله ما انت جايها البر ! انت اللي ح تجيب لنا الشيوعية

فقال احمد حسين باشا :

لن تجيء الشيوعية الى السويد ولن تجيء مادامت الفروق معدومة بين الطبقات ! لقد مكث رئيس الوزراء في الحكم ١٥ سنة ومات في الترام وهو عائد من مكتبه !

وهز عبد اللطيف محمود باشا راسه وقال :

— عاوزنا نركب ترامويات

وقال احمد حسين :

— عاوزكم تمكثوا في الحكم ١٥ سنة ! هذه هي الطريقة الوحيدة لتعيش الوزارات في البلاد الديموقراطية !

وصاح عثمان محرم باشا : هذه الاقتراحات ستزيد ميزانية الاشغال ٢٠ مليون جنيه ! .. فلا بد من زيادة ميزانيتي ! ..

وصاح وزير المواصلات : وانا عندي مقاولين ستزيد عطائهم وصاح الوزراء واحدا واحدا يعترضون ...

وقال فؤاد سراج الدين باشا : انه يرى ان هذا الاقتراح لا يتعلق بوزير الشؤون وحده ، بل يدخل في اختصاصات عدة وزراء . ولهذا اقترح ان تؤلف لجنة وزارية لبحثه من وزراء المالية والاقتصاد والشؤون

وصاح عبد اللطيف محمود : وانا وزير الزراعة لا بد ان ادخل فيها ! ...

وقال النحاس باشا : ابوه لازم يدخل وزير الزراعة !

وقال وزير الاوقاف : وانا لازم ادخل فيها ! .

**فقال النحاس باشا :** طبعاً وزير الاوقاف لازم يدخل .  
**وقال الوكيل باشا وزير المواصلات :** وانا لازم ادخل !  
وقرر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية برئاسة فؤاد سراج  
الدين باشا وعضوية وزراء التجارة والاقتصاد والاوقاف  
والمواصلات والشئون !

وتبعاً الطويل باشا ليكون أول الوزراء المنصرفين وقال لاحمد  
حسين باشا : انا عندي ٢٠ فدانا فماذا افعل لو اعطيت كل فلاح  
٢٠ قرشا في اليوم ؟  
وانتهى مجلس الوزراء

**وقال الوزراء :** ان احمد حسين انتهى مع انتهاء مجلس  
الوزراء !

وراحوا يتهامسون :

— انه راح يودينا في داهية !

**وقال عبد اللطيف محمود :**

— الم اقل لكم انه وزير احمر!... هذا كلام شيوعيين لا  
وزراء ! انا لو كنت وزيرا للمداخلية اجس احمد حسين ولا  
اعينه وزيرا ! ...

**وصاح بعض الوزراء غاضبين:** هذا كلام خطير . . . هذه  
شيوعية !

**وخرج احمد حسين من مجلس الوزراء وهو يقول للوزراء  
بصوت مرتفع :**

— لابد من اصلاح سريع . . اما ان تقبله راضين ، او سنقبله  
مرغمين ! واذا لم ننحن للاصلاح فسوف نتقصف !

**وهز عبد اللطيف محمود راسه وقال للوزراء :**

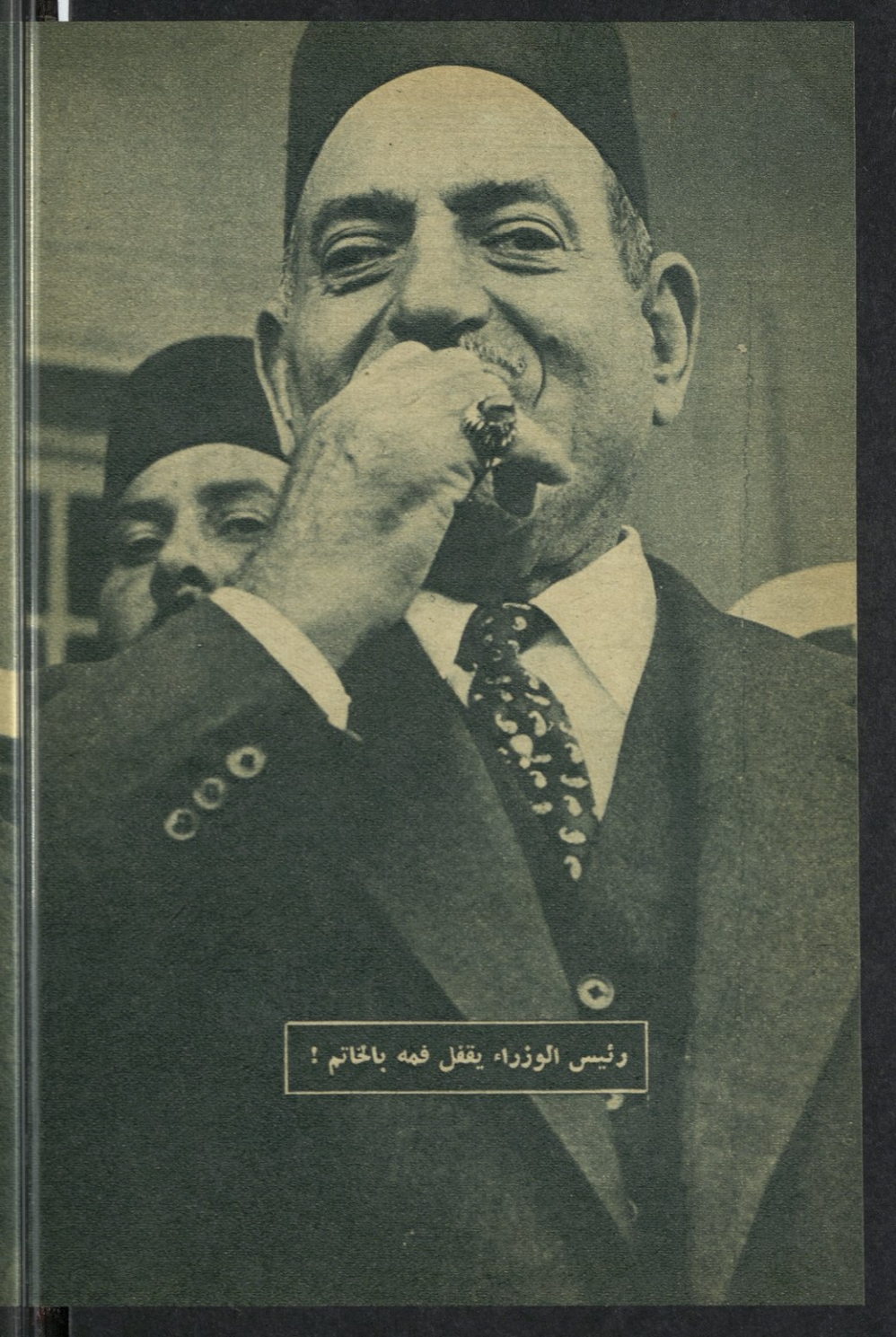
— اخرج منها . . . وهيه تعمر !



اجتمع حرم رئيس الوزراء اوربا على رفقته لانه سمح بالتقاط هذه الصورة  
اقارب الرئيس على بلاج سيلبي بشي عام ١٩٥١







رئيس الوزراء يقفل فمه بالخاتم !





مصطفى النحاس موديل عام ١٩٥١ وفي  
أصبعه خاتم ثمنه سبعة آلاف جنيه •

## الفصل الثامن

### ياصفصف ! ياصفصف

وسافر احمد حسين باشا الى مؤتمر جنيف ، وقرر مجلس الوزراء بناء على اقتراح الدكتور احمد حسين ، أن يتولى وزارة الشؤون الاجتماعية في غيابه محمد محمد الوكيل باشا ! وبعد يومين ، قيل لاحمد حسين باشا : ان الجهات العليا تعترض على ندب الوكيل باشا للشئون ، ولذلك تقرر ندب عبد اللطيف محمود باشا .

واعتقد احمد حسين باشا ان الجهات العليا هي دوائر القصر الملكي ، ولم يكن ليتصور ان الاعتراض جاء من اقارب وانسياء رفعة رئيس الوزراء !

وسافر احمد حسين باشا الى أوروبا . . واذا بالوزير المنتدب يلقي قرارات الوزير الاصيل ، وينقل وكييل الوزارة للضمان الاجتماعي ، لانه يصر على امتحان المتقدمين الى الوظائف ، ويرفض أن يعتبر بطاقة من نائب وفدى كشهادة بكالوريوس او دكتوراه ! وعاد الوزير الاصيل الى الاسكندرية ، فوجد وزارته « سمك لبن تمر هندي ! » الرؤوس في مكان الذبول . . والذبول في درجات الرؤوس !

واكتشف احمد حسين مؤامرة خطيرة على أموال الدولة ، فأعلن انه لن يبقى في هذه الوزارة !

وذهبت الرسل الى احمد حسين باشا ، تعرض عليه الغاء كل القرارات التي اتخذها عبد اللطيف محمود باشا ! وعانقه النحاس باشا ، وطبع على جبينه قبلة حارة ، ووعدته بأنه سيعطيه « كارت بلانش » يلقي ما يشاء ويعيد ما يشاء ! ولكن احمد حسين باشا تذكر رأس الذئب الطائر . . تذكر



ما حدث للدكتور زكي عبدالمتعال بعد أن عانقه رئيس الوزراء ،  
وطبع على وجنتيه قبلة حارة !

فسارع الى تقديم الاستقالة التالية لرئيس الوزراء :  
حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس  
مجلس الوزراء .

تحية واحتراما .

اتشرف بأن انهى الى رفعتمك اننى تبينت ، بمجرد عودتى من  
مأموريى الخطيرة فى الخارج ، انه قد اتخذت اثناء غيبتى  
اجراءات وقرارات متعددة تناولت بالالقاء والتغيير نظم العمل  
التي وضعتها فى وزارة الشؤون الاجتماعية بعد دراسة طويلة . .  
وانى ارى ان هذه التغييرات تهدد سلامة العمل الذى تقوم  
عليه هذه الوزارة ، وتوقعها فى آداء رسالتها الهامة ، علاوة على  
ما فيها من مساس بحقوق الوزير المسئول ومركزه .

ولم اشأ أن اتقدم باستقالتي قبل ان اتشرف بمقابلة رفعتمك  
شخصيا صباح اليوم وأرجوكم فى قبولها . .

وانى اذ اشكر لرفعتمك رفضكم لهذه الاستقالة ، وتمسككم ببقائى  
فى الوزارة ، برغم ما أبديته من رغبة ملحة فى اعفائى من منصبى ،  
ارانى مضطرا مع بالغ الاسف ، أن اعود واکرر رجائى لرفعتمك  
بقبول استقالتي من الوزارة .

وانتهز هذه الفرصة لاتقدم لرفعتمك بأخلص الشكر على  
ما لقيته من معونة ومؤازرة .

وتفضلوا رفعتمك بقبول فائق احترامى واجلالى . .

احمد حسين

الاسكندرية - ٢٣ يوليه سنة ١٩٥١

\*\*\*

ولما تسلم رفعة النحاس باشا مظروف استقالة احمد حسين باشا لم يفتحه ، بل وضعه على مائدة امامه ، وراح يكمل حديثه مع الوزراء الذين كانوا معه في تلك اللحظة ويقول :

— ان اخبار اليوم تتهمنى باننى لا أشتغل ، ولا اعمل شيئا فقال الوزراء : العفو يا باشا !

قال رئيس الوزراء : انهم يقولون هذا . ولكن اسمعوا ما فعلته اليوم . استيقظت في الساعة الخامسة صباحا وصليت الفجر . ودخلت الحمام . وحلقت ذقتى . يعنى الحاج الاسطى الحلاق حلقتها لى . وبعد هذا ذهبت الى عمه البيت فى بيتها وزرتها . لان المسكينة كانت مريضة . والدكتور قال انها محتاجة للراحة . وقعدت معها وسليتها . . وبعد ذلك ذهبت الى المستشفى وزرت بهنس بك واطمانت على صحته . وسر بهنس بك من زيارتى . ودعا لى من قلبه وتأثر جدا . وقال لى ان زيارتى احسن من جميع الادوية . وقعدت معه ساعة . وبعد ذلك زرت نسيبى خيرى بك عثمان . وعرفت من الاطباء ان صحته طيبة . وانه يستطيع الخروج . وحمدت الله . وقلت له ان يجيء ويقيم فى فندق سان استيفانو ، ولكن فروس هانم زوجته رفضت . ومكثت أحاول اقناعها بمزايا سان استيفانو . . الخدمة كويسة . والغرف كويسة . والاكل كويس ولكنها رفضت . . ولما لم يكن عندهم بيت فى اسكندرية فقد ذهبت بنفسى الف وادور وانفرج على الشقق الخالية ، واخيرا وجدت شقة . شقة كويسة صحيحة . ورخيصة . رخيصة جدا . وقريبة منى . واخترتها لسكن خيرى بك ، ولكن هل انتهى الشغل عند هذا ؟ ابدا اننى اكتشفت شيئا غاب عن الجميع ، وهو ان الشقة ليس فيها تليفون . فكيف يتصل خيرى بك بى ؟ او كيف يتصل بالطبيب وهو رجل مريض ؟



لا بد من تليفون . وتليفون حالا . وقررت أن لا اخرج من الشقة الا بعد أن يتم تركيب التليفون . . واتصلت بنفسى بالوزارة وبالتليفونات . وجاءوا وركبوا التليفون أمامى . وفى أثناء ذلك قمت وركعت ركعتين وشكرت الله أن مكنى برغم ضعف صحتى ، من فعل ذلك كله فى يوم واحد . ووفقنى الله وتم تركيب التليفون ، وامسكت التليفون بنفسى وجربته . طلبت نمرة معينة وتكلمت فيها . وهكذا افتتحت الخط . وقلت لهم مبروك . مبروك ان شاء الله . ثم جئت من هناك متعبا ! والله من الساعة الخامسة صباحا لغاية الآن ، لم استرح ، ولم اهدأ .

**وصاح الوزراء الموجودون جميعا : الله يكون فى عونك يارفعه الباشا !**

\*\*\*

وبعد خمسة أيام من وصول استقالة الوزير ، أرسل مراد فهمى بك وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ، المذكرة التالية الى رئيس الوزراء :

فى منتصف شهر يولية سنة ١٩٥١ وفى غيبة معالى الدكتور أحمد حسين باشا وزير الشؤون الاجتماعية صللر مرسوم ملكى بنقلى من وكالة الوزارة للضمان الاجتماعى الى وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية . وقد علمت ان استصدار المرسوم قد تم بناء على ما أبلغ لرفعتكم من معلومات غير صحيحة منسوبة الى وهى :  
**اولا -** اننى كنت على اتصال تليفونى مستمر بمعالى الدكتور أحمد حسين باشا أثناء وجوده بالخارج ، وانى اشعت أن معاليه قد اشار بعدم تنفيذ الاوامر التى تصدرونها رفعتكم والتى يصدرها معالى الوزير بالنيابة .

**ثانيا -** اننى قصدت عدم اسناد أعمال الى بهاء الدين

النحاس بك وكيل مصلحة الضمان

ثالثا - انه عندما أصدر معالي الوزير - بناء على أمر رفعتكم - قرارا وزاريا بأن تعرض كل أعمال المصلحة على بهاء الدين النحاس بك قبل عرضها على رفضت التنفيذ ، وان معالي الوزير بالنيابة أبلغني أن هذه أوامر رفعتكم ، وائني ، بالرغم من ذلك ، قلت له انني سوف لا انفذها .

أما عن المسألة الأولى - فائني أقرر أنه لا أساس لها من الصحة إذ انني لم أتصل بمعالي الدكتور أحمد حسين باشا اطلاقا مدة غيابيه بالخارج ، كما ان معاليه لم يتصل بي طول هذه المدة ، ويمكن تحقيق ذلك بالرجوع الى وزارة المواصلات .

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية - فبالرغم من أن رفعتكم عند ما أمرتم بتعيين بهاء الدين النحاس بك في درجة المدير العام المخصصة لوكيل مصلحة الضمان ، أبلغتم معالي الدكتور أحمد حسين باشا بأنه سوف لا يستمر في هذه الوظيفة وان بقاءه بها سوف لا يتجاوز الشهرين أو الثلاثة على الأكثر ، يحال بعدها الى المعاش للتفرغ لأعمال خاصة كلفتهموه رفعتكم القيام بها ، وأنه حتى في هذه المدة القصيرة سوف لا يستطيع التفرغ لعمله بالمصلحة بسبب تلك الأعمال الخاصة الكثيرة التي تولاها عقب وفاة المغفور له والده - أقول بالرغم من ذلك فقد أصدرت تعليماتي بمجرد تعيينه بأن تعرض عليه جميع الاوراق قبل عرضها على ، ويعزز ذلك أن بهاء بك النحاس قد مر على بمكتبي وأشار أثناء حديث له معي ، الى انه لا تعرض عليه اوراق رسمية ، فأستدعيت في الحال الموظف المختص وواجهته بالامر فكان جوابه في حضور بهاء الدين بك : ان عزته لا يحضر للمصلحة ، ولم يبد بهاء الدين بك اعتراضا على ما قرره هذا الموظف .



وبالفعل لم يكن بهاء الدين بك يحضر للمصلحة اكثر من مرة كل اسبوع أو أسبوعين

من كل هذا يتبين أن ما أبلغ لرفعتكم عنى بهذا الشأن لا أساس له من الصحة .

أما عن المسألة الثالثة - عندما أصدر معالى عبداللطيف محمود باشا لما كان وزيرا للشئون الاجتماعية بالنيابة، قرارا بأنه ابتداء من يوم السبت الموافق ١٦ يونيه تعرض جميع أوراق مصلحة الضمان على بهاء الدين النحاس بك قبل عرضها على ، فقد اشترت في نفس التاريخ بتبليغ القرار ، وأبلغ فعلا منى في هذا التاريخ ، وطبعت الادارة العامة فوراً صوراً منه وزعت على الادارات والفروع ، وكل هذا ثابت بالملف .

وعندما تحدث الى معالى عبداللطيف محمود باشا بتاريخ ٣٠ يونيه وأول يوليه بشأن عدم اعطاء اختصاصات لبهاء الدين بك ، وعدم تنفيذ القرار الوزارى الخاص بعرض كل الاوراق عليه قبل عرضها على ، اوضحت لمعاليه عدم صحة ما يظنه وان القرار الوزارى الذى أصدره معاليه قد نفذ بالفعل من يوم صدوره وقد ذكرت له الوقائع الواردة بهذه المذكرة - والسابق ذكرها - كما قلت لمعاليه : انه اذا كان لديه أى شك فى ذلك فليأمر بالتحقيق . . . الا انه لم يحقق ، ولم يعاود الكلام معى فى هذا الموضوع مما اعتقدت معه ان المسألة قد انتهت .

وقد استدعيت بهاء الدين بك فى اليوم التالى ( ٢ يوليه ) فى حضور حضرة صاحب العزة كمال بك ابو النصر وكيل الوزارة وذكرت به تفصيلات ما حدث بينى وبين معالى الوزير بالنيابة وطلبت اليه . تنفيذاً لرغبة معاليه ، ان يبدأ فوراً فى المساهمة معى أيضاً فى جميع الاعمال المتصلة بقانون الضمان . والتى أقوم باعدادها

شخصيا ، فوعد بالحضور الى مكتبي للاشتراك في العمل ، ولكنه لم ينفذ هذا الوعد ، اذ لم اره بعد ذلك اطلاقا حتى صدور المرسوم الخاص بنقلى من وكالة الوزارة لشئون الضمان ...

يتبين لرفعتكم مما تقدم ان ما ابلغ لمقامكم الرفيع منسوب الى في هذا الشأن لا اساس له من الصحة اطلاقا .

ولما كان يؤلمنى - كموظف مسئول يعرف واجبات وظيفته ، كما يعرف ما يقتضيه النظام من طاعة اوامر رئيس الوزراء والوزير - ان تنسب الى مسائل مختلفة من اساسها ، وان تعرض على مجلس الوزراء فيقرر نقلى من عملى ، ثم يتقدم الى السراى لاستصدار مرسوم بنقلى - بسببها - من هذا العمل ، وذلك استنادا الى اتهام باطل لا اساس له من الحق ، ولم تتح لى فرصة لتنفيذه ..

فانى اتقدم الى رفعتكم - كقاض - بمذكرتى هذه راجيا ان تأمروا بالتحقيق فيما ورد بها ، حتى تتبين الحقيقة ولا تتكرر مثل هذه الاساءات الفظيمة للابرياء ، ويبقى المسئولون عنها بغير حساب ..

وتفضلوا رفعتكم بقبول مزيد الاجلال والاحترام ..

مراد فهمي

١٩٥١/٧/٢

\*\*\*

وفى الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة ٣ أغسطس ، ذهب الدكتور عباس عمار بك ، اكبر موظفى وزارة الشئون الاجتماعية ومدير عام مصلحة الفلاح ... ذهب الى فندق سان ستيفانو : وسلم سكرتير رفعة النحاس باشا المذكرة التالية :

١ - اشرف بأن انتهى الى رفعتكم ، انه قد صدرت قرارات أثناء غياب معالى الدكتور أحمد حسين باشا وزير الشئون



الاجتماعية بالخارج وغيايى ايضا لتمثيل مصر فى مؤتمر العمل  
الدولى ، انتزعت اختصاص الادارة الهندسية ، وهى جزء من  
مصلحة الفلاح التى أتولى شئونها واتحمل مسؤولية أعمالها، واتبعتها  
للاستاذ مصطفى شاهين بك مدير عام ادارة المشروعات بالوزارة  
وقد أعددت مذكرة بمجرد عودتى ، لرفعها الى معالى الدكتور  
احمد حسين باشا ، طالباتصحيح الاوضاع ، ولكن معاليه قدم  
استقالته عقب رجوعه من الخارج ، لاسباب كان أهمها ما تناولته  
هذه المذكرة ، وقد مضت فترة طويلة ولم يعين بعد وزير جديد  
لشئون الاجتماعية استطيع ان اتقدم اليه بها ، لذلك رأيت من  
واجبى نظراً لخطورة الموضوع وما قد يترتب على ارجائه من اضرار  
بالغة بالمصلحة العامة ، ان ارفع الامر لرفعتكم وبخاصة اننى علمت  
من معالى الدكتور احمد حسين باشا ان هذا التغير فى  
الاختصاصات قد صدر بأمر من رفعتكم ..

٢ - لقد نصت هذه القرارات والاوامر الادارية التى تبعتها على  
منع أى مصلحة أو ادارة من الادارت ، من ان تتصل فيما بينها  
أو بغيرها من المصالح والوزارات، فيما يختص بالأعمال الهندسية  
الا عن طريق مصلحة المشروعات التى يرأسها الاستاذ مصطفى  
شاهين بك .

كما نصت على تبليغ البنوك بعدم صرف أية مبالغ لمقاولي  
العمليات الا بمقتضى اخطارات موقع عليها من وكيل الوزارة بعد  
توقيع الاستاذ مصطفى شاهين بك مدير عام المشروعات ومدير  
الحسابات بمصلحة الفلاح التابع لوزارة المالية ، أى انه لم  
يصبح لمصلحة الفلاح أى اشتراك فى هذه العمليات .

ونصت كذلك على الا تفتح مظاريف العطاءات عن مباني المراكز  
الاجتماعية الا بالادارة العامة للمشروعات وتحت اشرافها

وفوق هذا قضت هذه القرارات بالآوامر صراحة بأن تنفرد إدارة المشروعات انفرادا تاما بالاتصال بالمقاولين سواء كان بتكليفهم أو الاشراف على عملهم أو تسلمه أو محاسبيتهم أو صرف أية دفعات مالية لهم .

٣ - واني أرى يا صاحب المقام الرفيع أن هذه القرارات والآوامر وقعت مخالفة لوضع القانون السليم اذ جاءت اعتمادات مباني المراكز الاجتماعية مدرجة في ميزانية مصلحة الفلاح ، فمدير مصلحة الفلاح ، بحكم القوانين والأوضاع المالية ، هو المسئول وحده عن سلامة التصرف في هذه الأموال ، كما أن في النص على أن يتلقى موظفو الإدارة الهندسية بمصلحة الفلاح آوامرهم من جهة أخرى غير المصلحة التي يتبعونها، تعارضا مع مسئوليتي كمدير لمصلحة الفلاح .

هذا علاوة على ما في ذلك من احراج لمدير مصلحة الفلاح الذي يعتبر في نظر الفلاحين الذين يخدمهم ، المسئول وحده عن سلامة العمل في المراكز الاجتماعية ومن ثم لا يجوز مطالبته بأن يتحمل نتائج تصرفات عن أعمال انتزع منه حق الاشراف عليها ..

٤ - وأرجو أن أشير الى أن الأموال المخصصة لإنشاء المراكز الاجتماعية ، والتي تبلغ قيمتها الآن ما يقرب من المليون من الجنيهات ، ليست أموالا حكومية بحتة ، بل ساهم فيها الأهلون غنيهم وفقيرهم بنصيب كبير ، مما يجعلهم أشد حرصا على متابعة طرق صرف تلك المبالغ كما يحتم على مصلحة الفلاح أن تراعى في صرفها والرقابة عليها الدقة المتناهية وأن تكون متمتعة بالثقة الكاملة ، وهي الهيئة التي تتصل اتصالا دائما بهؤلاء الفلاحين والتي اكتسب موظفوها على مر السنين صداقتهم واطمئنانهم الى أنهم خدام مخلصون أمناء .



يضاف الى هذا أن مشروع المراكز الاجتماعية قد جاوز طور التجربة منذ زمن طويل ، فأصبحت هذه المراكز تخدم الآن ما يقرب من المليونين من أهل الريف . . وقد اجمعت الآراء في الداخل والخارج على أن هذا المشروع أسلم مشروع عملى ينهض بالريف فصدرت بشأنه توصيات من مؤتمرات وهيئات دولية متعددة للدول الزراعية بأن تقتبس عن مصر هذا النظام ، وبدأت هيئة الأمم المتحدة بإيفاد بعوث الى مصر لدراسة هذا المشروع بغية تطبيقه في البلاد المختلفة .

لهذا لا أخالنى في حاجة الى أن أوضح مدى الضرر بالصالح العام والاساءة البالغة لقضية الإصلاح في الريف التى تترتب على تقويض أسس هذا المشروع وهدم أركانه

هـ - على أن أخطر ما فى الموضوع هو ايكال مبانى المراكز الاجتماعية المخصص لها الآن فى البنوك ما يقرب من المليون جنيه الى الاستاذ مصطفى شاهين بك نظرا لما أثير حول تصرفاته وعلاقاته بالمقاولين من غبار كثيف تناولته التحقيقات الرسمية ، ونشرته الصحف وتشهد به مستندات الوزارة .

واسمحوا لى أن أضرب لرفعتكم الامثلة الثلاثة الآتية :

**أولا -** عندما نقل الاستاذ مصطفى شاهين الى وزارة الشؤون سنة ١٩٤٨ وولت اليه أعمال التركيبات الكهربائية لمعسكر اللاجئين بالعباسية ، اتهم بأنه مكن مقاول العملية بدون وجه حق ، من الحصول على مبالغ من أموال الدولة تزيد زيادة بالغة على قيمة استحقاقه الفعلية، وقد قدرت اللجان الفنية المختلفة التى كلفت التحقيق ، أن ما حصل عليه المقاول يزيد على ثلاثة أمثال ما يستحقه ، وترتب على ذلك وقف الاستاذ مصطفى شاهين بك واحالته الى مجلس تأديب حكم عليه بأقصى عقوبة



تلى الفصل ، وهى خصم ١٥ يوما من مرتبه .  
ولم يستأنف الاستاذ مصطفى شاهين بك هذا الحكم .  
ثانيا - عندما وكل اليه فى فترة من الفترات ، الاشراف الفنى  
على مباني المراكز الاجتماعية وقعت احتكاكات مستمرة بينه  
وبين القائمين على الادارة الهندسية بمصلحة الفلاح وهم من  
الموظفين المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة المطلقة ، وأجريت  
تحقيقات فنية بمعرفة بعض كبار المهندسين المختصين من  
أساتذة الجامعة وغيرهم أثبتت فى جميع الحالات عدم ارتكان ماأخذه  
الاستاذ مصطفى شاهين بك على الادارة الهندسية على أى  
أساس فنى .

وكان آخر هذه الاحتكاكات، الانتقادات التى وجهها لمبنى  
المركز الاجتماعى بمنية الحيط وطلب اجراء تحقيق بشأنها وقد  
أحال المغفور له أمين خليل بك وكيل الوزارة بعد الاتفاق مع  
مصطفى شاهين بك، هذا الموضوع الى لجنة فنية تكونت من ثلاثة  
اساتذة من كلية الهندسة ، واجرت تحقيقها فكان رأى أعضائها  
بالاجماع ان كل الانتقادات التى وجهها الاستاذ مصطفى  
شاهين بك لا تعتمد على أساس وان تصرفات الادارة الهندسية  
بمصلحة الفلاح سليمة لا غبار عليها .

وقد أدت استحالة التعاون بين الاستاذ مصطفى شاهين بك  
ورؤساء الادارة الهندسية الى أن يطلب هؤلاء أكثر من مرة  
نقلهم من وزارة الشئون الاجتماعية لهذا السبب وحده .  
ومما زاد فى أسباب التوتر بين مصطفى شاهين بك وموظفى  
الوزارة مانمى الى عدد من الموظفين الاكفاء الذين كانوا مند عامين  
فى مركز رؤسائه ، ثم اصبحوا بحكم ماناله من ترقيةات سريعة فى  
هذين العامين فى مركز الرؤوسين له ، من ان يسئ اليهم لدى



رفعتكم معتمدا على صلة المصاهرة التي تربطه بمقامكم الرفيع .  
وقد سجل الاستاذ حسين السرجاني مدير الادارة الهندسية  
بمصلحة الفلاح في اقواله بمحضر التحقيق الرسمي الخاص  
بالمسألة التي سلف ذكرها مانصه حرفيا :  
« أريد أن أضيف أيضا ان تأخير مستحقات المقاولين بالوزارة  
والتي بمقتضاها أشرت برجا عدم تأخير استحقاقات المقاولين  
بالوزارة ، أريد أن أقول هنا ان هذا التأخير لم يكن بالنسبة  
لجميع المقاولين فكان يحدث أحيانا أن تصرف استحقاقات  
المقاولين بسرعة غريبة وأنص هذا بالذات على مستحقات مقاولين  
كفر القرينين وقد أرسل الختامى للوزارة بتاريخ ٢٥ -  
٢ - ١٩٥٠ للصرف أى بعد حوالى أسبوع واحد مع العلم  
بأن هذا هو ختامى لهذه العملية كما ذكرت والكميات الواردة به  
كميات نهائية مفروض ان تراجع بدقة وحرص . ومن غريب  
المصادفات التي أذكرها ان حضرة الاستاذ يوسف حسنى فؤاد  
مساعد مدير الاعمال كان في زيارة أحد أقاربه بأحدى العمارات  
بشارع القصر العيني ، وقد قابل أثناء دخوله فى هذه العمارة  
حضرة الاستاذ مصطفى شاهين خارجا مع مقاول هذه العملية  
الاستاذ فؤاد جندى من مسكنه الخاص بهذه العمارة ، وكان ذلك  
بتاريخ ١٩٥٠/٣/٥ ، وأضيف أيضا انه أرسلت للوزارة بتاريخ  
١٩٥١/٢/١٤ دفعة لهذا المقاول عن عملية أخرى فى عملية أبوان  
ووردت من الوزارة بالصرف بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٠ بيد المقاول  
شخصيا بينما ان هذه الدفعة أرسل معها بنفس هذا التاريخ  
ست دفع أخرى لمقاولين آخرين لم تصل احداها الى الآن كما  
ان بالوزارة « ختامى » لعملية الحوارش أرسل للوزارة بتاريخ  
١٩٥٠/٤/٢٧ ولم يصل عنه شيء للآن . هذا ما أردت أن

ألفت نظر حضرات المحققين اليه ليروا فيه ما يشاءون .  
ولم يتخذ الاستاذ مصطفى شاهين بك أى اجراء حيال  
هذا الاتهام .

ثالثا - وكل الى الاستاذ مصطفى شاهين بك أخيرا  
الاشراف على ادارة الدعاية والارشاد الاجتماعى ، ومن بين  
أعمالها بناء المسرح الصيفى بحديقة الازبكية ، ولما أراد  
توسيع اختصاصه وسلطاته وتجاوز حدود القرار الوزارى  
الصادر بهذا الشأن ضاق الاستاذ محمد الشريف بك مدير تلك  
الادارة ذرعا بذلك واحتج عليه فى برقية لوزير الشؤون الاجتماعية  
بالنيابة وهى البرقية التى ختمها بالعبارة الصريحة الآتية :

« فتغيير هذا الوضع يقتضى أولا تغيير القرار الوزارى سالف  
الذكر ، الامر الذى يضر بصالح العمل ويحتم على التخلى عن  
مستوليتى مراعاة لكرامتى ومحافظة على المصلحة العامة وسمعة  
العمل »

وقد أحاطت بهذه البرقية ملابسات دقيقة وصلت الى  
مسامع رفعتكم .

وسكت الاستاذ مصطفى شاهين بك عما جاء بهذه البرقية .  
٦ - أمام كل هذه الاعتبارات وصونا للصالح العام وتمكيننا  
لمصلحة الفلاح من أداء رسالتها الخطيرة وإبقاء على ما تتمتع به هذه  
المصلحة من سمعة وثقة لدى الفلاحين الفقراء الذين  
تخدمهم ، أتقدم الى رفعتكم بمذكرتى هذه راجيا أن تأمروا  
رفعتكم بتصحيح هذه الاوضاع وذلك بإلغاء القرارات السابقة  
الإشارة اليها والتى نزعّت من مصلحة الفلاح هذه الاختصاصات  
وضمتها للاستاذ مصطفى شاهين بك .

ولما كنت قد تركت منصباً رئيسياً دائماً فى هيئة الامم



== ياصفصف ! ياصفصف ! ==

المتحدة يبلغ مرتبه اضعاف مرتب وظيفتى الحالية وذلك رغبة  
منى فى أن أخدم بلادى وعشيرتى وأهلى من الفلاحين خدمة سليمة  
نزيفة مبرأة ، وهو ما أشعر اننى لا أستطيع اداءه لو استمرت  
الامور فى وضعها الحال الذى لا تطمئن اليه نفسى ولا يرتاح  
له ضميرى . . فأننى فى انتظار أوامر رفعتكم حتى أستطيع  
على ضوءها أن أحدد موقفى تحديدا يتفق وواجبى كموظف  
مسئول ومواطن أمين .

وتفضلوا يا صاحب المقام الرفيع بقبول أسمى آيات الاجلال  
والاحترام .

الدكتور عباس عمار

مدير عام

مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية

١٩٥١/٨/٢

\*\*\*

وفى الوقت الذى كان الشعب يتحدث فيه عن هذه الاتهامات  
الخطيرة التى وجهت الى رئيس وزراء مصر ، كان رفعته جالسا  
وحوله بعض الوزراء يقول لهم لم أنم أمس . . ولادقيقة ولا ثانية  
ثم دخل رفعته فى القصة فقال :

- كنت تعبانا من السفر . . قلت أناام بدرى . . دخلت السرير  
. . وغمضت عيني . . وفات دقيقتين . . قول ثلاثة . . لا  
خمس دقائق . . وبعدئ سمعت صوت بيقول : ياصفصف . .  
ياصفصف .

أنا قلت موش معقول . . موش ممكن . . الست مسافرة ،  
ومفيش حد ينده على كده غيرها . .  
فضلت نايم ، وغمضت عيني ، لكن الصوت رجع تانى يقول :

ياصفصف ٠٠ ياصفصف !

قلت فى نفسى : لاحول الله . صحيح هى وحشتنى خالص لكن  
هى فىن وانا فىن ٠٠ هى فى فرنسا وانا فى مصر !

وفضلت نايم ٠٠ فضلت ايه ٠٠ نايم ٠٠ وغمضت عينى  
قوى ٠٠ قوى قوى !

لكن برضه الصوت رجعتانى : ياصفصف ٠٠ ياصفصف ٠٠

قلت فى نفسى : لا . . . ده موش معقول

وبعدين قلت : الله !

وجت فى مخى فكرة

قلت : يمكن الست رجعت فجأة ٠٠ وحببت تعمل مفاجأة .

عرفت انى فى مصر ٠٠ جت ورايا مصر ٠٠

ونطيت من الفرش وقمت أنا ديها

محدث رد . .

قلت غريبة ٠٠

خرجت من أودة النوم ادور عليها ٠٠ لفيت البيت ٠٠ أودة

أوده ٠٠ وركن ركن ٠٠ حتى تحت السرير دورت ٠٠ مفيش

فايدة .

رجعت الفرش وغمضت عينى غمضت قوى ٠٠ قوى قوى

فات دقيقتين ٠٠ ماسمعتش حاجة ٠٠ قلت الحمد لله

يدوب خلصتها وقمت منظور ٠٠ رنت فى ودنى تانى نفس

الكلمة : ياصفصف ٠٠ ياصفصف

ولم ينم صاحب المقام الزفيح رئيس وزراء مصر ليلته !







موظفو محطة الإذاعة في باريس  
يتفرون على رفقة النحاس باشا  
وهو يديع في صيف عام ١٩٥١

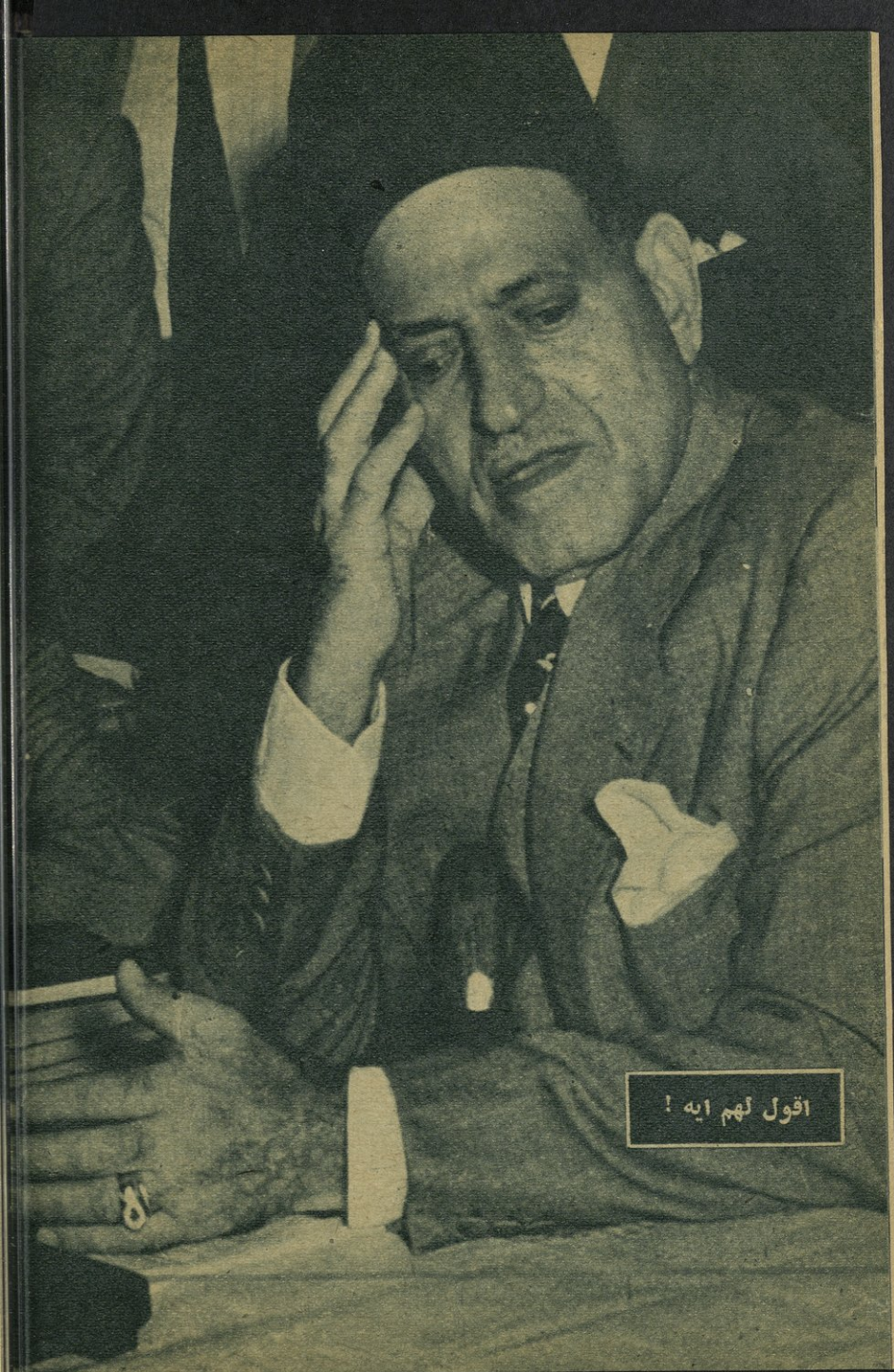


تسمعون الآن !





النجاس باشا أمام حسين سرى باشا !!



افول لهم ايه !





عندما يجيى النحاس باشا السيدة حرمه  
التقطت هذه الصورة لرفعة النحاس باشا في  
صيف ١٩٥١ يوم سفر عصمتها الى أوروبا

## الفصل التاسع

### مؤامرة لخلع صاحبة المجلالة!

وفي شهر مارس سنة ١٩٥١ ، قرر رفعة النحاس باشا ، بالاتفاق مع فؤاد سراج الدين باشا ، تعديل المادة ١٥ من الدستور ، التي تبیح حرية الصحافة ، واصدار تشريعات تمنح مجلس الوزراء حق مصادرة صحف المعارضة وتعطيلها ! ونشرت جريدة اخبار اليوم هذا النبأ في اخبار القد وذهب فؤاد سراج الدين باشا ، ونصح النحاس باشا بارجاء تنفيذ هذا القرار ، حتى لا يقال ان اخبار اليوم تسبق بنشر الاخبار الصحيحة !

واقنع رئيس الوزراء ، واصدر فؤاد سراج الدين باشا بيانا للصحف يؤكد فيه ان ما نشرته اخبار اليوم غير صحيح ، وان وزارة الشعب لا يمكن ان تفكر في تقييد حرية الراى ! ووضعت القوانين ( على الرف ) فترة من الوقت !

\*\*\*

وبينما كان فؤاد سراج الدين باشا يستشفى في حمامات بريدلى بان في شهر يولييه اذا به يتصل بالنحاس باشا من هناك ويلج عليه في اصدار هذه القوانين فورا !

وعرض النحاس باشا القوانين على مجلس الوزراء ، فعارضها صلاح الدين باشا وبعض الوزراء ، وقال وزير الخارجية :

— انا لا افهم كيف ان وزارة الوفد اتى تنادى بالحرية . تصبح معولا ابدم الحرية ! تقييد الصحافة ، وتلقى مجلس الدولة ، وتحاول اصدار قانون للمشبهين السياسيين ! ماذا تفهمون في انفسكم ؟ هل نسيتم انكم غير مخلصين في الحكم وماذا يكون الحال لو اصدرنا هذه القوانين فجاء مجلس الدولة ورفضها لانها تخالف الدستور ؟



**فقال النحاس باشا :** القوانين دى لازم تمشى !  
**وقال حامد زكى باشا :** لا داعى لعرض هذه القوانين على مجلس الدولة ، ومن رأى ان ترسل مباشرة من مجلس الوزراء الى البرلمان .

**وقال غنام باشا :** اظن من الخير لسمعة الوزراء ان يتقدم نائب بهذه التشريعات فيقرها المجلس ، وبذلك لا يقال ان الوزارة هى التى اقترحت تقييد حرية الصحافة ! ثم انه اذا اقترح البرلمان هذا التشريع ، فلا يعرض على مجلس الدولة حسب نص قانون مجلس الدولة

**فقال النحاس باشا :** طيب دور لنا على نائب يقدم القوانين دى !

**فقال صلاح الدين :** وماذا يحدث لو رفض البرلمان اقتراح النائب !

**فقال النحاس :** احل البرلمان ! هذه القوانين لازم تمشى والا تستقيل الوزارة .

**فقال صلاح الدين باشا :** ان هذه التشريعات قاتلة للحرية .. واذا اقرت فانى سأستقيل .. هذا هو رأى ، وواجبى يحتم على ذلك ..

وهنا صرخ النحاس باشا بأعلى صوته وضرب منضدة مجلس الوزراء بقبضة يده وقال :

بتقول ايه ياسى صلاح ؟ .. عاوز تستقيل ؟ انت هنا تقول رايك بس ، وموش عاوز اسمع كلام غير كده .. التشريعات لازم تمر .. يعنى لازم تمر .. انا قلت كده .. وانت تقول رايك بس

ونصح ابراهيم فرج باشا صلاح الدين باشا بان لا يرد !

ووافقت غالبية مجلس الوزراء على تكليف نائب وفدى تقديم هذه التشريعات !

\*\*\*

واستدعى غنام باشا ، النائب اسطفان باسيلي ، وابلغه ان النحاس باشا يأمره بتقديم هذه التشريعات ، فقدمها اسطفان باسيلي وقامت الدنيا وقعدت !

وتلقى النائب مئات من خطابات التهديد ، وذهب كبار الاقباط الى البطريرك ينيهونه الى خطورة موقف النائب القبطي ، وتأثيرها في سمعة الاقباط في البلاد

واصبح اسطفان باسيلي لا ينام الليل من الفزع . وذهب الى كنيسة مجاورة لفندق سان ستيفانو ليصلى فيها ، وركع عند تمثال العذراء ، واذا به يسمع العذراء تقول له :  
- اسحبها ! اسحبها !

وخرج النائب فزعا من الكنيسة ، وذهب الى الوزراء وقال لهم انه قرر سحب المشروعات !

فقال له الوزراء : لا تستطيع سحبها ما دمت قدمتها ! لقد اصبحت الآن ملكا للجنة التشريعية .

وذهب بعض الوزراء الى النحاس باشا ، وابلغوه ان صلاح الدين باشا يحرض النواب على رفض هذه التشريعات ، فاتصل بصلاح الدين باشا ، وطلب منه ان يخضع لقرار الغالبية ، وان يذهب الى اجتماع الهيئة الوفدية ، حتى لا يقال ان هناك خلافا بين الوزراء

فقال صلاح : سأذهب ولكنى لن أؤيد هذه التشريعات

فقال النحاس : روح وما تتكلمش ! بس روح !

وقال عبد السلام فهمي جمعة باشا للنواب الوفديين :



- لو عرضت هذه التشريعات على المجلس ، فسأترك منصة الرئيس واعطى صوتى ضد اى تشريعات تقيد الصحافة . وحملت جميع الصحف على هذه التشريعات ، وثار الراى العام ضد هذا الاعتداء الخطير على الحريات .

واجتمعت الهيئة الوفدية يوم الثلاثاء ٣١ يونيو سنة ١٩٥١ وحضر اجتماعها سليمان غنام باشا ومحمد صلاح الدين باشا وابراهيم فرج باشا وعبد الفتاح حسن باشا وعدد كبير من النواب والشيوخ الوفديين لبحث القوانين المقترحة لتقييد حرية الصحافة .

واتصل النحاس باشا بتليفونيا بغنام باشا ، وقال له : أنا عاوز آجى مصر علشان اطرد النواب اللى بيعارضونى ! فقال غنام باشا : لاداعى لذلك فان طرد نواب من الهيئة الوفدية الآن يحدث ثورة وأنا مستعد لان ابلغهم اوامرك .

**فقال النحاس باشا :** بلغهم بلسانى انه يجب مرور هذه القوانين فورا وبدون ضجة ! ...

\*\*\*

وبدا اجتماع الهيئة الوفدية فى الساعة الثانية عشرة ظهرا ووقف الاستاذ اسطفان باسيلي **وقال :**

- لقد تعرضت شخصا لحملة شديدة جدا وكان أشد الذين قادوا هذه الحملة على شخصى زميل فى الهيئة الوفدية هو الاستاذ أحمد أبو الفتوح رئيس تحرير المصرى التى يشرف على سياستها الوفد المصرى . ولقد اتهمتنى البلاد كلها بالخيانة . ولذلك من حقى أن أحدد امامكم موقفى فأعلن أن رفعة النحاس باشا شخصا هو الذى عهد الى بهذه المهمة وهو شخصا الذى امرنى بأن اتقدم بهذه التشريعات وعلى ذلك أرجو أن تنظروا الى

نظرتكم الى زميل لكم ، ينفذ تعليمات صدرت اليه من رئيس  
الحزب ...

وهنا حدثت ضجة وصاح النواب : موش ممكن ! نحن لا  
نصدق أن النحاس زعيم الشعب يؤيد تشريعات تقتل حرية  
الشعب !

وجلس الاستاذ اسطفان باسيلي وسط هذه الضجة وقام  
معالي سليمان غنام باشا ، وقال :

- لقد امرنى رفعة رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا ان  
ابلغكم رجاءه والحاحه فى أن توافقوا على هذه التشريعات بلا  
ضجة . وقد كلفنى رفعتة أن أقول لكم بلسانه انه يعتبر هذه  
المسألة مسألة ثقة به أو عدم ثقة .

وهنا حدثت ضجة شديدة بين الاعضاء وصاح بعض النواب :  
- يعنى مسألة طرح ثقة ! ده موش كلام ! دى مؤامرة على  
النحاس باشا نفسه ! انتم موش عارفين ايه اللى بيجرى من وراء  
ظهوركم !

ثم وقف الدكتور عزيز فهمى نجل عبد السلام فهمى باشا  
ليتكلم فقال :

- يؤسفنى ان حكومة الشعب هى التى تتقدم بهذه التشريعات !  
ويؤسفنى اننى مضطر الى ان استمطر الرحمات على اسماعيل  
صدقى باشا ، ذلك الرجل الذى كان يحارب فى جميع الجبهات  
ومع ذلك فانه لم يقيد حرية الصحافة الاقيود تافهة جدا اذا  
ما قورنت بالقيود التى يراد فرضها الآن

وتكلم الدكتور عزيز فهمى اكثر من ساعة وشرح للاعضاء  
باسهاب ما تهدف اليه التشريعات المقترحة وأوضح خطورتها  
وقراها فقرة فقرة وراح يفسرها للاعضاء  
وهنا صاح ابراهيم فرج باشا فى دهشة :



- هل هذا الكلام موجود فعلا ؟ ..

**فقال الدكتور عزيز فهمي :**

- نعم موجود فعلا وهذا هو نص التشريعات ، وقرأ النص فظهرت الدهشة على وجه صلاح الدين باشا و ابراهيم فرج باشا و غنام باشا .. أما عبد الفتاح حسن باشا فراح يقلب أوراقه !  
**وصاح بعض النواب :** يظهر الوزراء موش عارفين التشريعات فيها ايه !

ثم استطرد الدكتور عزيز فقال :

- ان معنى هذا ان الحكومة تستطيع أن تُلغى جميع الصحف المصرية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

ثم تحدث عما قاله غنام باشا من أن رفعة النحاس باشا يعتبر رفض هذه التشريعات بمثابة عدم ثقة برفعته فقال :

- انا جميعا ضحينا دائما في سبيل مصطفى النحاس وعلى استعداد ان نضحى بأنفسنا في سبيله في المستقبل . . أما في هذا الموقف فيجب أن يراجع نفسه ، لانه ، وهو زعيم الشعب ، لا يجوز له أن يحتضن تشريعات تقيد حرية هذا الشعب .

واستمر النائب الوفدي يتحدث عن خطورة هذه التشريعات ، و أعضاء الهيئة الوفدية يقاطعون بالتصفيق الحاد بين فترة وأخرى الى ان انتهى من كلمته

وهنا طلب كثيرون من النواب أن يتكلموا مؤيدين الدكتور عزيز فهمي **فقال غنام باشا :**

حرصا على الوقت .. سأعطى الكلمة لمن يريد أن يؤيد التشريعات فقط ! فمن منكم يريد أن يؤيدها ؟  
فلم يطلب نائب واحد الكلمة . . حتى اسطفان باسيلي جلس في مقعده ولم يتحرك

فقال عبد الفتاح حسن باشا : ارى ان تعطى الكلمة للاستاذ احمد ابو الفتح فهو يتزعم الحملة على الوزارة في جريدة المصرى ! فوقف الاستاذ احمد ابو الفتح وقال :

— ان النحاس زعيمنا لا شك في هذا . ولكن من العار على الوفد ان يحتضن التشريعات المقترحة . واذا كانت حكومة الوفد مضطرة الى فرض هذه القوانين الخطيرة واذا كانت لن تستغلها استغلالا سيئا ، فان الوفد لن يخلد في الحكم ويوم يصبح في المعارضة ستكون هذه التشريعات هي السكين التي يقطع بها جميع السنة الوفد وتعطل بها جميع صفه .

لقد تعمدت ان اهاجم هذه التشريعات في جريدة المصرى حتى انقذ سمعة حكومة الوفد امام الشعب وحتى لا يظن الشعب ان ممثليه يطمعون في ظهره بهذه السكاكين الرجعية . وصفق النواب للاستاذ ابو الفتح

وهنا قال غنام باشا : احب ان تفهموا جيدا ان النحاس باشا يرى ان رفض هذه التشريعات معناه عدم الثقة به ، فأرجوكم ان تمرروها .

وهنا حدثت مشادة بين الاستاذ احمد ابو الفتح وغنام باشا انسحب على اثرها النائب

وقامت ضجة وصاح احد النواب : كيف نمرر هذا التشريعات دون تعديل : انتم تريدون منا ان نتحرر بأيدينا ! حرام عليكم ! حرام .

ثم صاح النواب : خذوا الاصوات !

فرفض الوزراء اخذ الاصوات ! وانتهت الجلسة على ان يسمح للنواب الصحفيين والقانونيين بحضور جلسة اللجنة التشريعية في اليوم التالي في قاعة الاجتماعات بمبنى ادارة جامعة فاروق



الاول بالاسكندرية لاعادة النظر في اتشريعات وحذف الفقرات التي قد تستعمل في المستقبل ضد حزب الوفد اذا أصبح في المعارضة !

واتصل سليمان غنام باشا تليفونيا بالاستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى ، وقال له :

- كلفنى النحاس باشا أن أتصل بك ، وأبلغك أن علاقة جريدة المصرى بالوفد ستحدد بعندها الذى يصدر غدا ، وموقفه من التشريعات الصحفية

فقال أحمد أبو الفتح : ربنا يوفق ياباشا

فقال غنام باشا : ليس هذا ردا على كلامى ! ماذا هو ردك على رسالة رفعة الباشا ؟

فقال أحمد أبو الفتح : ربنا يوفقك يا باشا

فقال غنام باشا : سنرى غدا

واقفل التليفون !

وصدر عدد من نار من جريدة المصرى ، ونشرت قائمة للشرف ، وضعت فيها صور بعض الوزراء ، واستبعدت من قائمة الشرف اسماء النحاس باشا ، وفؤاد سراج الدين باشا ، وعبد الفتاح حسن باشا ، وغيرهم من الوزراء الذين أيدوا التشريعات !  
وذهب عبد الفتاح حسن باشا الى النحاس باشا وهو يرتجف

ويقول :

- انا لا أستطيع أن أبقي وزيرا فى وزارة تعلن الجريدة التى تنطق بلسانها أن رئيسها ليس فى قائمة الشرف ! أنا مستقيل !

فقال النحاس باشا :

- أى جريدة قالت هذا ؟

فقال وزير الدولة : جريدة المصرى تقول اليوم أن رئيس

الوزراء ليس شريفا ! أنا مستقيل

وامسك النحاس باشا جريدة المصرى وشاهد ما فيها من  
الصور ، ثم قال :

— احمد ابوالفتح مجنون ! انما محمود راجل طيب !  
فقال وزير الدولة :

— موش ح تعلن تبرؤك من المصرى !  
فقال النحاس باشا :

— اتاح ارفته ! ح اخلى محمود يرفته ! على كل حال سيب  
لي الحكاية دى :

وقرر رفعة النحاس باشا جمع الهيئة الوفدية فى الاسكندرية  
ليهدد — بنفسه — بطرد كل نائب يصوت ضد التشريعات !  
ولكن الحملة اشتدت ، ونصح الوزراء رفعتهم بان يتراجع ،  
وسحبت التشريعات من اللجنة التشريعية !  
وتراجع رفعتهم ، بعد ان وعده الوزراء بتقديم هذه التشريعات  
ريثما تهدأ الحملة !

وقيل لحامد زكى باشا : يا عيب الشوم ؟ كيف يجبن جميع  
الوزراء ويتراجعون عن تأييد مشروعات وافقوا عليها فى مجلس  
الوزراء !

فقرر حامد زكى باشا ان يكون شجاعا ، فاستدعى فى مكتبه  
مراسلى الصحف بالاسكندرية فى ساعة متأخرة من الليل وطلب  
منهم ان ينشروا على لسانه ما يأتى :

« ان من الواجب تطبيق هذه التشريعات فى مصر ، اذ لا يمكن  
ان تحكم وزارة بيضاء شعبا احمر ! ان هذه التشريعات  
ضرورة كأساس للحكم الذى يهدف الى محاربة الشيوعية ،



والقضاء على الصحف التى تدعو الى الشيوعية والمبادئ المتطرفة!

\*\*\*

ونام حامد زكى وهو يحلم بمقعد فى الجنة !

ولكن ما كاد صلاح الدين باشا يقرأ تصريح حامد زكى باشا ، حتى ثار واستدعى الى مكتبه ببولكى مراسلى الصحف وتلا عليهم من ورقة مكتوبة ما يأتى :

« قرأت ببالح الدهش ، تصريح زميلى معالى حامد زكى باشا عن مشروعات القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، ذلك التصريح الذى اقحم فيه زميلى الالوان البيضاء والحمراء ، والذي كان فيما اعتقد خطأ كبيرا ، ولا سيما بعد ان حسمت ازمة المشروعات بسحبها من اللجنة التشريعية بمجلس النواب .

والذى يهمنى الآن من اثاره هذا التصريح ، ان زميلى قد اخرج به زملاءه الوزراء اشد الاحراج ، مما يضطرنى - وانا لا املك الا الكلام عن نفسى - ان اعلن انى عارضت كل مشروع مقيد للحرية ، وذهبت فى المعارضة الى اقصى الحدود ، التى ترسمها مسئوليتى كوزير ، وسأعارض كل مشروع من هذا القبيل ، واذهب فى معارضته الى ابعد الحدود ، التى ترسمها مسئوليتى ، سواء فى هيئة الوزارة او فى الهيئة الوفدية او فى مجلس الشيوخ . »

\*\*\*

وعند الظهر علم النحاس باشا نبأ تصريح صلاح الدين باشا ، فقرأ تصريح حامد زكى باشا ، وصاح فى وجوه سكرتيره قائلاً :  
- انا عاوز حامد زكى حالا .. ايه الكلام الفارغ الى كاتبه ده .. انا عاوزه حالا !

واسرع حامد زكى الى محطة الاذاعة ، وكذب جريدة المصرى ،

واتهمها بأشنع الاتهامات ، لأنها افترت عليه بأنه نصح باستقالة الوزارة ! ولم يتعرض لما نشرته جميع الصحف عن الحكومة البيضاء والشعب الأحمر !

ثم أرسل الى النحاس باشا يفهمه الغرض من حديثه ، وأنه اراد به ان يضمن لرفعته مقعدا دائما في الجنة ، ولكن صلاح الدين باشا يتأمر على هذا المقعد ولذلك فهو يقدم استقائه من منصبه !

واستلعي رفعة النحاس باشا ، حامد زكي باشا ، وقال له : اسمع يا حامد . . أنا موش عاوز منك ولا كلمة . . انا فاهم كل حاجة !

**حامد زكي :** أنا شاكر عطفك يارفعة الباشا . . وانت والد كريم ، ولولا شعورى بهذا لما استطعت أن أعمل . . تصور رفعتك أنى غارق لودانى وموت نفسى فى دوشة القطن ودوشة الميزانية ويجى صلاح يهاجمنى بالشكل ده . . قبل ما يستنى لفاية الظهر ويشوف أنا قلت ايه . . هو أنا فى اليمن . . دنا مكتبى جنب مكتبه .

**النحاس باشا :** يا حامد أنا عارف كل حاجة وأنا فاهم اللعب ده كله

**حامد باشا :** مما يؤيد لرفعتك انى ما قلتش الكلام الى منشور فى المصرى . . كلامى فى باقى الجرائد . .

**النحاس باشا صارخا :** أيوه أنا عارف احمد ابو الفتح كويس . . الكلام ده مش ضلك ، الكلام ده أنا المقصود بيه . . عاوز يقلب الوزارة . . أنا ح اوربهم !

**حامد زكى باشا :** ورفعتك قلت ان القوانين دى كويسة . . والراى العام كله ضدها . . وكل الناس هاجمتها ، فمش لازم



رفعتك تظهر انك غلطان قدام الناس ... أنا وزير مسئول ،  
ورايي زي راي رفعتك انها كويسة .. فواجب على اسندك ..  
يعنى كبرت لما قلت رايي بصراحة ...

**النحاس باشا :** ايوه كبرت قدامهم اللي بيلعبوا من ورايا  
**ثم صاح النحاس باشا :** فين محمود شوقى ... يا محمود  
شوفوا لى صلاح .. هات لى ابراهيم فرج حالا .. هاتو حالا

\*\*\*

وكان معالى ابراهيم فرج باشا قد وصل الى الفندق ، فصعد  
على الفور الى حيث رئيس الوزراء ، فوجده هائجا ... فلما  
راه رفعتة قال له بعصية :

- اسمع يا ابراهيم ... انا بقول أهه قدامك ... انا عارف  
انك تحب صلاح .. لكن انا عارف صلاح كويس .. صلاح  
بقى وحش ، صلاح بيلعب من ورايا .. لكن انا فاهمه كويس .  
**ابراهيم فرج :** يارفعة الباشا .. صلاح لم يقصد اى شىء ..  
**النحاس باشا :** اسكت انت .. انا عارف مين معايا ، ومين  
بيضحك على .. انا ابعت الوزراء للنواب علشان يهدوا الحالة  
ويمرروا التشريعات ، وبدال ما يهدوهم ، يروحوا يسلطوهم على  
.. والله عال ... انا ح اعرف احط كل واحد فى مكانه ...  
بس لما تخلص الهوجه دى ..

وهنا شرع حامد زكى باشا فى الكلام ، ولكن النحاس باشا  
اسكتته قائلا :

- ما تتكلمش يا حامد ... انا عارف كل حاجه ...  
وفى هذه الاثناء كان قد حضر كل من معالى غنام باشا ومعالى

عبدالفتاح حسن باشا الذى هاجم حامد باشا فى تصريح آخر ...  
وواجهه النحاس باشا على الفور قائلا :

- ايه يا سى عبد الفتاح الكلام اللى قلته فى الجرائد ؟ ..

**عبد الفتاح حسن باشا :** انا بارفعة الباشا شفتان تصريحات  
حامد باشا مضرة بالوزارة فاردت ان اصحح الوضع ..

**النحاس باشا :** وانتم ازاي تصدقوا كل اللى فى الجرايد ..  
مش تتأكدوا اذا كان صحيح والا لا ... انتم تمشوا ورا الجرايد  
والا تخلوا الجرايد تمشى وراكم .. بقى يعنى لو كتبت الجرايد  
انى شتمتكم ومش عاوزكم فى الوزارة ، معنى كده انكم تزعلوا  
وما تستفلوش .. مش تستنوا

ثم نظر النحاس باشا الى الدكتور حامد زكى وقال له : ايه  
يا حامد .. زعلان من حاجة ؟

**فرد حامد باشا :** وهل هذا معقول يا رفعة الباشا ؟ .. بعد  
كل هذا العطف ...

\*\*\*

وانصرف حامد باشا الى منزله ضاحكا مسرورا ... ونزل  
الوزراء الثلاثة الى الدكتور صلاح الدين باشا ليبلغوه كل ما قاله  
النحاس باشا ... ولكن صلاح الدين قال لهم : انا لن اتعاون مع  
حامد زكى ... وتكفى مقالبه لى فى المفاوضات !

وفى اجتماع مجلس الوزراء الاخير ، لام رفعة النحاس باشا  
الدكتور صلاح الدين باشا .. وشرع وزير الخارجية فى الدفاع  
عن موقفه قائلا : ان تصريحات وزير الاقتصاد تمس السياسة  
الخارجية . فزادت ثورة النحاس باشا وسكت صلاح الدين بالحاج  
هامس من ابراهيم فرج باشا .



وامتدت ثورة النحاس باشا الى باقى الوزراء ، فقد طلب غنام باشا بوصفه وزيرا للمعارف بالنيابة بعض الاعتمادات واعترض حامد باشا واشتدت المناقشة بينهما فوقف النحاس باشا صارخا : اسمعوا .. ترفع الجلسة ، وروحوا اتفاهموا مع بعض ... خلاص انا تعبت

وانصرف الوزراء ، وكانت اقصر جلسة منذ عامين .  
وطلب فؤاد سراج الدين باشا ابعاد الاستاذ احمد ابو الفتح من رئاسة تحرير المصرى حتى لا تعارض المصرى التشريعات الجديدة ، وقال انه احتد معه مرة فى المناقشة فقال له :  
- ما تنساش انك بتكلم وزير ؟!

فقال له احمد ابو الفتح : انا اعتقد ان منصب رئيس تحرير لا يقل عن منصب وزير !

فقال فؤاد باشا : فى هذه الحالة لا نستطيع ان نتفاهم ..  
ومنح الاستاذ احمد ابو الفتح اجازة خارج القطر !  
وبعد ايام كان خبراء التشريع فى الوزارة يضعون قوانين الصحافة فى اثواب جديدة تخفى معالمها القديمة ، لتقدم من جديد !  
واخذ الخياطات يشتغلن ليل نهار لتطريز القيود الحديدية بالقصب وتغطيتها بالدمقس والحرير







في باريس ٥٠٠ في صيف ١٩٥٠









حاضر!  
ر. باشا .. « وحاضر » باشا !





رئيس الوزراء في وداع السيدة قرينته عام  
١٩٥١ وبينهما الاستاذ احمد الوكيل

## الفصل العاشر

### البحث عن حل!

واستمرت الشكوى في البلاد ، وزاد السخط ، وتفاقم الغلاء ، وانتظر الناس ليلة القدر ، وخرجوا الى الشوارع يتضرعون الى الله أن ينقذهم ، وفتحت أبواب السماء ثم أغلقت . وبقيت الحال كما هي !

وقال فريق : ان حافظ عفيفى هو المنقذ الوحيد ، وهاجم الفريق الآخر هذا الاختيار وقضوا على محاولة اسناد الوزارة اليه . ولع اسم نجيب الهلالى ، وقامت حملة فى الصحف تهاجم الاسم الجديد !

ولمعت أسماء أخرى . ثم أطفأها الحسد والغيرة والطمع ... وظلت الامور على ما هي عليه !

وزاد التذمر فى كل حزب وناد ، وفى كل طبقة وهيئة ، واجتمع عدد من الشبان وقرروا ان الحال لا يمكن أن تدوم ، وان ميكروب الفساد قد تسرب الى كل مكان ، وأن الوقت كاد يفوت ! واستعرضوا الاسماء ، ثم اختلفوا عليها ، وأخيرا وقف احدهم وقال : ان أى شخص من الشارع يستطيع أن يحكم البلاد خيرا مما تحكم به الآن !

وقال الثانى : ولكن ... أين هذا « الاى شخص » ؟ نحن ننتهى دائما من حيث بدأنا .

وقال الثالث : أى شخص .. أى شخص يمر فى الشارع ! أى شخص يمر أمام تمثال لاطوغلى فى أية لحظة معينة تحددونها ، سنضعه فى رئاسة مجلس الوزراء .

واتفقوا على الساعة .. اتفقوا على أن تكون نصف الليل .. وظلوا فى مكانهم ، حتى اقترب عقرب الدقائق ، من منتصف



## البحث عن حل

الليل ، ثم ذهبوا الى تمثال لاطوغللى ووقفوا فى الميدان  
ينتظرون ...

\*\*\*

واقبل فى تلك اللحظة رجل سكير !  
ووضع الشبان ايديهم على قلوبهم ... هل سيحكم مصر  
رجل سكير ؟!  
وتعثر السكير وسقط على الارض قبل ان يصل الى التمثال !  
واقبلت نحو التمثال فتاة لعوب من بنات الليل ! لابد انها راقصة  
انتهت من عملها وهى فى طريقها الى بيتها ، او الى بيت احد  
اصدقائها ! ...

ووجم الشبان ! وهمس احدهم : هل ستحكمنا راقصة ؟  
وقبل ان تصل الفتاة الى التمثال ، فتحت حقيبة يدها ،  
ووقفت لحظة تبحث عن شئ ما .. ودارت على عقبيها عائدة .  
لقد نسيت المفتاح ! .. مفتاح بيتها .. آه لو تعلم انه كان على  
بعد خطوات منها مفتاح مصر كلها !

ثم أقبل ابن بلد فى الاربعين من عمره ، يجر ساقيه جرا !  
ووضع الشبان ايديهم على قلوبهم . وقبل ان يقترب من  
قاعدة التمثال وقف ، فتنفس الشبان الصعداء . واخرج ابن  
البلد من جيبه سيجارة ولفها ، أشعلها واطلق دخانها فى الهواء  
... ثم ... ثم مر أمام التمثال !

\*\*\*

وهكذا وقع الاختيار على رئيس وزراء مصر الجديد !

سالوه : اسمك ايه ؟

فاجاب : ددقق !

قالوا له : ددقق ايه ؟ مالكش اسم تانى ؟

قال : طبعا .. ددقد محمد ددقد ! ..  
 وضرب الشبان كفا بكف وقالوا له :  
 - اذا غيرت اسمك فسنعينك رئيس وزراء !  
 قال : مستحيل .. ولوعملتوني حكمدار مصر كمان .. موش  
 ح اغير اسمي !  
 واستسلم الشبان للامر الواقع ، وحملوا ددقد الى رئاسة  
 مجلس الوزراء !  
 وتم الانقلاب في بضع دقائق ! واعلنت محطة الاذاعة ان رفعة  
 النحاس باشا قدم استقالته ، وان الاستاذ ددقد تولى منصب  
 رئيس الوزراء .

وهنات جريدة الاهرام الاستاذ ددقد ، وتمنت له التوفيق في  
 حكم البلاد ، وعددت مفاسد الوزارة النحاسية .. وقالت  
 جريدة المصرى : ان ددقدينوى تأليف وزارة وفدية ، وقالت  
 جريدة التيمس : ان ددقد ينوى بدء مباحثات سريعة مع المستر  
 هربرت موريسون .

ونشرت مجلة المصور على غلافها صورة بالالوان لددقد باشا  
 منقذ البلاد الوحيد .. كما نشرت مقالا بعنوان « آخر كلمات  
 النحاس باشا في رئاسة مجلس الوزراء »

\*\*\*

وبدا ددقد يحكم ...

لاحظ ان الحكومة تفقد وكلاء الوزارات الاكفاء ، لانهم يطمعون  
 دائما في مناصب الوزراء ، فخفض مرتبات الوزراء وجعلها اقل  
 من مرتبات الوكلاء !

وفكر ددقد في حل الاوقاف لينقذ المستحقين من حسابات  
 النظار !



ولكنه اصطدم بمعارضة النظار وقدرتهم على نقل هذه المعركة السياسية الى معركة دينية اتهم فيها رئيس الوزراء بأنه يحاول هدم ركن من أركان الدين !  
وقال رئيس الوزراء ان بعض النظار يسرقون ٧٥ ٪ من اموال المستحقين . فقال الناس : ولو ...

وقال رئيس الوزراء : ولكن هؤلاء النظار يتلاعبون في اجارات الاوقاف وفي حسابات المستحقين .. وان للمستحق لا يعرف اليوم ما هي مصروفات الوقف وما هي ايراداته وما هو نصيبه !

وقال الناس : هذا خير من التلاعب في نظام من نظم الاسلام فقرر رئيس الوزراء ان يبقى للوقف بشرط ان تباع جميع المباني والاراضي ويدفع نصف ثمنها لشركات التأمين لتبنى بهذه الاموال عمارات لسكنى الفقراء ، ويوظف النصف الباقي في شراء اسهم القرض الوطنى ، ويدفع الايراد مباشرة للمستحقين وزادت ايرادات المستحقين .. وانتحر عدد من نظار الاوقاف !  
والقى رئيس الوزراء وزارة الاوقاف وحل الاوقاف الخيرية .. واقام باموالها مستشفيات للفقراء ومدارس للشعب

\*\*\*

وجاءوا الى رئيس الوزراء يبلغونه ان اعتمادات الادوية في المستشفيات الحكومية تنفذ بسرعة لان بعض المرضى يسرقون الادوية ويبيعونها في السوق السوداء ، ويسرقون طعام المرضى ويتركونهم يموتون من الجوع . وطلبت وزارة الصحة انشاء وظائف جديدة لحراسة هذه الادوية ومنع هؤلاء المرضى من سرقة اسباب الحياة من المرضى !

ورفض رئيس الوزراء انشاء وظائف جديدة ، واصدر امره باعداد صالة ضخمة في مدخل كل مستشفى ، يخلع فيها المرضى ملابسهم عند الدخول ثم يمرون عرايا في دهبليز الى

صالة (المرض) فيأخذون حماما ويرتدون ملابس المرضى  
النظيفة ثم يذهبون الى عملهم . فاذا حان موعد انصرافهم خلعوا  
ملابس التمريض وأخذوا « دشا » ثم ساروا في الدهليز الضيق  
الى غرفة ملابسهم ليحفظوا اجسامهم ويرتدوا ملابسهم .  
ولم يعد في استطاعة ممرض ان يملأ جيوبه بزجاجات الادوية  
ولا ان يخفى طعام المرضى تحت ملابسهم ، لانه يخلع ملابس  
المستشفى ثم يمر عاريا في دهليز قبل ان يصل الى غرفة الملابس !  
وانخفض استهلاك المستشفيات في الادوية ، وزاد الطعام الذي  
يصرف للمرضى !

\*\*\*

ولاحظ ان الدولة تصرف ثلاثة ملايين جنيه على السيارات  
الحكومية ، فالقى سيارات الوزراء والموظفين ، واعلن ان الوزراء  
هم ممثلو الشعب ، فيجب ان يركبوا الاتوبيس كما يركب  
الشعب ! واشترى بالملايين الثلاثة اتوبيسات جديدة ، والقى  
عربات الترام .

ولاحظ ان الاتوبيسات تزدهم في اوقات دخول الموظفين  
والتلاميذ وانصرافهم ، فعُدل في نظام الدخول والخروج ، بحيث  
جعل موظفي وزارة المالية يذهبون الى مكاتبهم في الساعة السابعة  
وانداخلة في الساعة السابعة والنصف ، والعدل في الثامنة ،  
وهكذا . . ثم بدل مواعيد دخول كل مدرسة وكل كلية ، حتى  
لا تزدهم الاتوبيسات بالتلاميذ في وقت واحد . . وكذلك مواعيد  
السينما والمسارح والشركات الخ . . الخ  
وحلت أزمة المواصلات !

\*\*\*

وشكا وكيل وزارة المالية لشئون الميزانية ، من زيادة  
اعتمادات الموظفين ، وان عددهم اكثر من اللازم . . وان نصفهم



يشتغلون في أعمال خارجية. ويهملون عملهم الحكومي ، لانهم يتقاضون من عملهم الخارجى بعد الظهر اضعاف ما يحصلون عليه من الوظيفة الحكومية . فاصدر قرارا بالزام كل موظف بان يذهب الى مكتبه في الصباح والمساء ، فاستقال نصف موظفى الحكومة ، وبهذا وفرت الدولة نصف اعتمادات الوظائف ، ومن ثم رفع مرتبات موظفى الحكومة الباقين بنسبة ٢٥ ٪ واعد باقى الاعتماد الى الاحتياطى !

وجعل التعيين فى الوظائف بالامتحان ، والترقية من درجة الى درجة بالامتحان ايضا ، بعدامضاء مدة معينة فى الدرجة ، ووحيد الدرجات والكادرات . واختفت شكوى الطوائف ، ولم يعد هناك ما يشغل بال الموظفين، ومنع زيارة الموظفين فى مكاتبهم صباحا ، وقصرها على وقت الفداء من الساعة الثانية الى الساعة الثالثة بعد الظهر ، حتى يقضى على عادة استعمال مكاتب الموظفين كمصاطب ، او كمقاه للزوار والمتعطلين ! وانشأ فى كل مصلحة مكتب استعلامات ، وظيفته ان يبحث كل شكوى ويرد عليها كتابة فى ظرف ثلاثة ايام من تقديمها .

\*\*\*

وجعل مقابلات الوزراء بعد الساعة التاسعة مساء ، حتى يوفر وقتهم لاعمال الدولة ، واصدر قانونا بمنع اى موظف او وزير من تلقى اى رجاءات او وساطات او شكاوى شفوية، بل يجب ان تكون مكتوبة ومسجلة على ورق دفعة ! وسحب من الوزراء سلطة تعيين الموظفين ونقلهم ، ووضعها فى يد لجنة يرأسها وكيل الوزارة او مدير المصلحة .

واصدر قانون «من اين لك هذا» باثر رجعى منذ سنة ١٩٣٨ ، وصادر كل الثروات التى ثبت انها جمعت بطريقة غير مشروعة



وسن قانونا يحاكم بالاعدام كل وزير يثرى ، او تثرى أسرته على حساب الشعب ، مع مصادرة كل املاكهم .

واطلق سراح كل الشبان الشيوعيين ، وقرر ايفادهم فى بعثات على حساب الحكومة مدة خمس سنوات الى روسيا وما وراء الستار الحديدى ، لدراسة النظم الشيوعية على حقيقتها وتجربتها عمليا !

\*\*\*

وثار الشبان الشيوعيون ، وقالوا : ان هذا نفى خارج البلاد .. والدستور يمنع نفى المصريين من بلادهم .

فاستدعى رئيس الوزراء هؤلاء الشبان الى مكتبه وقال لهم :

- اننى لا انفيكم من البلاد ! وانما اوفدكم فى بعثات تعليمية وعملية الى روسيا وما وراء الستار الحديدى ، لمدة خمس سنوات ، ولن اسمح لكم بالعودة الا بعد ان تمضوا هذه المدة ! فاننا لا افهم الشيوعية على حقيقتها ، ربما تكون خيرا ، وربما تكون شرا ، ولذلك اوفدكم الى روسيا ، لتحصلوا لى على المعلومات الصحيحة ، وتجربوا الحياة التى تطالبون ، وانتم اقلية صغيرة ، بتعميمها فى غالبية البلاد ! انتم تقرأون كتب الدعاية الشيوعية وتصدقون القشور ، وانا لا يمكن ان اقتنع بدعايتكم قبل ان تعودوا الى ، وتقولوا لى انكم جربتم هذه الحياة .. وانها اسعد من الحياة الديمقراطية التى اومن بها ! انا ارى ان الشيوعية هى توزيع الفقر والحرمان والحققد توزيعا عادلا على افراد الشعب ، والديمقراطية الصحيحة هى توزيع الرخاء والحرية الكاملة والفرص المتكافئة على افراد الشعب ! اننى اريد ان تجرب بلادى لأول مرة ، الحياة الديمقراطية التى سمعت بها ولم



ترها ، وأن تجربوا انتم لأول مرة الحياة الشيوعية التي سمعتم بها ولم تجربوها .. ثم نجتمع بعد خمس سنوات ! ويومها سأطلق لكم الحرية ، لتخاطبوا الشعب بما رأيتم ، ويخاطبكم الشعب بما رأى .. أما الآن فانتم أنصاف متعلمين ، وفي رأي أن أنصاف المتعلمين أخطر على سلامة الدولة من الجهلاء !

\*\*\*

والقى حرس الوزارات ، ووزع قواته على المناطق المحتاجة الى تعزيز الامن العام .

ومنع المصروفات السرية ، وأصدر قانونا يعاقب بالسجن كل صحفي يتملق حاكما ، لأن هذا التملق خداع للشعب .  
والقى الرقابة على الصحف والتليفونات والبريد ، كمالقى اعتمادات الدعاية ، لأن كل عمل عظيم يستطيع أن يعلن عن نفسه بنفسه .

وأمر بعدم استيراد الكماليات لمدة خمس سنوات . فمنع السيارات الجديدة من دخول البلاد ، واكتفى بالسماح باستيراد اللوريات والأتوبيسات وقطع الفيار للسيارات . وحرم استيراد الجواهر والقراء ، والجوارب النايلون ، وأدوات التواليت ، وضاعف الرسوم الجمركية على الخمر .

ووزع الطعام والملابس بالبطاقات التي تثبت عليها صور أصحابها ، وأصدر قانونا باعدام كل موظف يتلاعب بتموين الشعب .

\*\*\*

وكان رئيس الوزراء يجمع رؤساء تحرير الصحف عقب كل جلسة مجلس وزراء ويتحدث اليهم عما قرره المجلس وعن الخطوط الرئيسية التي تسير عليها الوزارة في سياستها الخارجية ويسمع انتقاداتهم وتوجيهاتهم .

وجمع رئيس الوزراء حوله عددا من الخبراء وأساتذة الجامعة وقال لهم : ان مهمتكم ان تقدموا الى كل يوم فكرة جديدة ! ففى كل مصنع من مصانع العالم رجل مهمته ان يفكر للمصنع ويبحث عن طرق لتخفيض تكاليف الانتاج وزيادة سرعته . . والدولة اليوم فى حاجة الى عقول تبحث لها عن طريقة لتخفيض تكاليف انتاجها وزيادة سرعته .

وكان رئيس الوزراء يتحدث مساء كل خميس فى الراديو الى الشعب مدة عشر دقائق . كان حديثه خاليا من الاسجاع والمتراذفات والعبارات الجوفاء ، والكلمات التى ترن فى الأذان ولا تصل الى العقول ! كان يتحدث فى الميكروفون حديثا عاديا ليس فيه تكلف الخطباء ولا ثقل دم المذيعين . . كان يقول للمستمعين : . . زرت فى الشهر الماضى احدى مصالح الحكومة فوجدت امام مكتب المدير ١٥ حاجبا وظيفتهم نقل الملفات من مكتب الى مكتب وتحولت فى باقى المكاتب فرايت حجابا يجلسون على الأبواب ، ولاعمل لهم الا الوقوف «زهار» لكبار الموظفين عند دخولهم وخروجهم ! وسألت عن سر هذا العدد الكبير فقالوا لى ان كل مدير يعين خادمه الخاص حاجبا ثم طباخه ثم السفرجى ، وينقل المدير القديم ويأتى المدير الجديد فيعين خادمه ثم طباخه ثم السفرجى وهكذا . وذهبت امس الى محكمة عابدين فرايت القذارة تزحم الطريق والتراب يغطى الرخام الجميل وسألت عن الفراشين المخصصين للنظافة ف قيل لى انهم تحولوا على مر الايام الى حجاب .

فالغيت نظام الحجاب والفراشين فى الدولة ووضعت ارقاما على الحجرات وانشأت امام كل مصلحة غرفة استعلامات . . ويذهب الزائر الى موظف الاستعلامات ويقول انه على موعد



مع المدير فى الساعة ١١ مثلا ، فيدق الموظف التليفون للمدير ويستأذنه فى دخول الزائر ، ثم يقول له اذهب الى الحجرة رقم ٣٠٢ مثلا ، فيذهب الزائر ويقابل المدير فوراً دون أن يستقبله حاجب أو يركنه سكرتير !

وأخذت كل هؤلاء الفراشين والحجاب وحولتهم الى حملات نظافة ، وظيفة كل حملة أن تذهب الى مصلحة معينة بعد نصف الليل وتغسل أرضها وتنظف كل ركن فيها ثم تتركها فى الساعة السادسة صباحاً !

وكان من نتيجة هذا التنظيف أن قل عدد المرضى من القضاة وزاد انتاجهم ٠٠ مساء الخير !

\*\*\*

وأعلن رئيس الوزراء ان محطة الاذاعة ليست ملكاً للحكومة بل هى ملك للدولة ، ولذلك منح كل رئيس حزب خمس دقائق كل أسبوع فى برنامج الاذاعة لشرح للشعب برنامج حزبه ووسائل الاصلاح التى يرى ادخالها فى البلاد اذا تولى الحكم .

وشجع الشركات الاجنبية على استثمار أموالها فى البلاد ، ومنحها امتيازات بشرط أن تدفع نصف أرباحها للدولة ، ومنح كهربية خزان اسوان لاحدى الشركات ، وتعمير الصحراء لشركة أخرى ، وبناء دور الحكومة لشركات التأمين .

وخفض الضرائب على المولين حتى يضاعفوا انتاجهم ، وفرض ضريبة تركات قدرها ٥٠٪ فاذا مات مليونير ورثت الدولة ٥٠٠ ألف جنيه وأخذ الورثة ٥٠٠ ألف جنيه واذا مات صاحب ألف فدان أخذت الدولة عنها ٥٠٠ فدان وترك لورثته ٥٠٠ فدان ! وهكذا خفض الضرائب على الاحياء ، وزادها أضعافاً مضاعفة على الاموات ! وتوزعت الثروة توزيعاً عادلاً ، وقل عدد الذين يتهربون من دفع الضرائب وعظم ايراد الدولة .



وأصدر قانونا بأن لا يعفى أى شخص ، مهما كان مركزه ، من دفع ضريبة الدخل للدولة . فدفع الكبير ودفع الصغير . وقال انه سيأخذ قرشا من كل معدم حتى يحاسب الفقير الحكومة على هذا القرش يوم الانتخاب .

ومنح كل فرد فى الدولة حق الالتجاء الى مجلس الدولة للطعن فى دستورية القانون الذى تصدره الحكومة أو يقره البرلمان كما هو الحال فى أمريكا ، فان المحكمة العليا فيها تقوم بهذه المهمة . وأصدر قانونا بحماية العمالة وجعل لبسها مقصورا على حملة الشهادة العالية بشرط أن يكونوا شاغلين منصبا دينيا .

وأنشأ معسكرات اجبارية صيفية لجميع طلبة المدارس الثانوية والجامعات ، وألزم كل طالب بأن يعمل مجانا ، شهرين من شهور الصيف فى انشاء طرق للدولة .

ومنح كل فلاح صغير أصلح قطعة من الاراضى البور حق ملكيتها بشرط أن لا تزيد على خمسة أفدنة .

وفرض دقلق ضريبة تصاعدية على الاطيان ، فمن يملك مائة فدان يدفع ٢٠٠ جنيه ضريبة فى العالم ، ومن يملك مائتين يدفع ٢٠٠ جنيه عن المائة فدان الاولى ، و٤٠٠ عن المائة الثانية ومن يملك ٣٠٠ فدان يدفع ٢٠٠ عن الاولى و٤٠٠ عن الثانية و٨٠٠ عن الثالثة وهكذا .

ولا حظ ان من اسباب الغلاء زيادة النقد المتداول ، وقال له بعض الاخصائيين : ان الدول الكبرى تمتص هذا النقد بطرح قروض داخلية ، ولكنه رفض هذه الفكرة واستبدل بها فكرة أخرى هى عمل يانصيب حكومى كل شهر ، يكسب الرقم الاول فيه ٣٠ ألف جنيه ، تدفع الحكومة منها للفائز فورا عشرة



الآلاف جنيه ، وتسلمه سندات قيمتها ٢٠ ألف جنيه تربح ٦٠٠ جنيه في العام ، ولا يجوز بيعها الا بعد خمس سنوات واثار هذا اليانصيب اهتمام الشعب وتركز حديثهم في التفكير في هذا المبلغ الضخم ، واستطاعت الدولة بهذه الطريقة ان تمتص عدة ملايين من السوق ، وفي الوقت نفسه خلقت الآمال في قلوب الناس ، وفتحت ابواب الاحلام التي كانت موصدة في نفوسهم طوال السنين .

ووضع حدا ادنى لاجور عمال الصناعة والزراعة يكفل لهم حياة كريمة معتدلة

وافتح دقق مع شركات التأمين على عمل نظام معاشات لجميع افراد الشعب من موظفين وعمال ، حتى يضمن الالباء مستقبل ابنائهم ، ولا يحرم من المعاش الا الموظف او العامل الذي يسرق الدولة او الشركة التي يعمل فيها .

وفرض تأمينا اجباريا على السيارات والوريات ، وحدد مبلغ ألف جنيه كحد ادنى لتعويض اسرة عن عائلها ، اذا قتلت سيارة ، أو أعجزته عن كسب قوت يومه .

وحدد اقصى مدة لنظر قضيته امام المحاكم بثلاثة اشهر ، حتى يطمئن الشعب الى سرعة العدالة ، وجعل المحاكم تعقد في الصباح والمساء ، للاسراع في نظر القضايا حتى لا تتعطل مصالح الناس .

واباح زراعة الحشيش ، واشترط لبيعها ان يكون بالبطاقات وفي اماكن تحددها الحكومة وتراقبها وان يوقع المشتري على ايصال بالتسليم يدون فيه رقم تحقيق الشخصية وان يعرض مدمونه كل عام على قومسيون طبي . وافلس تجار الحشيش واستقال عدد كبير من المشرفين على مقاومة المخدرات ! وحرّم الاصطياف في الخارج مدى خمس سنوات ، وجعل

السفر مقصودا على افراد البعثات التعليمية والتجارية ، والمرضى الذين ثبتت القومسيون الطبي انه لا يمكن علاجهم محليا واختصر اعتمادات المآدب التي تقيمها السفارات والمفوضيات المصرية في الخارج ، وامر السفراء والوزراء بوقف تقديم الديوك والكافيار والشمبانيا ، واصر على ان تقدم الطعمية والفول المدمس والعرقسوس ، لانها طعام الشعب المصرى وشرابه ! ولا يجوز ان يأكل ضيوف الشعب الديوك ، والشعب صاحب المادبة لا يأكل الا الفول المدمس !

واكثر من اقامة المسابقات الرياضية بين الفرق الاجنبية والفرق المصرية ، والكليات والمدارس ، وحول هتافات التلاميذ الى الناحية الرياضية ، فانقطعت اضرابات المدارس ، وزادت نسبة النجاح في الامتحانات

وادخل في جميع المدارس علم البناء ، وكان تلامذة كل فصل يبنون في كل عام فصلا جديدا للتلاميذ الجدد ، فزاد عدد الفصول دون ان تتكلف الدولة غير ثمن الطوب !

وامر بأن لا يزيد عدد الفصل الواحد على عشرين تلميذا ، وقسم التلاميذ بين الصباح وبعد الظهر ، فاستوعبت المدارس كل التلاميذ المتقدمين .

وقرر استخدام الجيش في بناء طريق النيل ، فكان الجنود يرصفون الطريق ويبنون الى جانبه مدرسة ابتدائية ومركز بوليس ومركزا اجتماعيا ومجموعة صحية وبيوتا للفلاحين ، وتحسنت صحة الجنود وقويت عضلاتهم واشتدت سواعدهم وعمرؤا جوانب النيل ، وانشأوا لكل فلاح بيتا يتفانى في الدفاع عنه ضد اى اعتداء .

وسوى جميع الخلافات الخارجية وقضى على ازمة الثقة بين مصر



والمعسكر الديمقراطي، واثبت ان في البلاد حكومة جادة يحترمها الشعب ويثق بأنها تعمل لخيرته ومجده ، واقنع الغاصب بالخلاء واستطاع الحاكم النظيف ان يكون اقوى من الحكام الذين اضعفهم الفساد فانسحب الانجليز من قناة السويس ثم طلبوا فتح باب المفاوضات للاتفاق على طريقة الدفاع عن قناة السويس . وشكا وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم من مماطلة المصريين ومن انهم يضيعون الوقت في المباحثات والمفاوضات . وصرح المستر موريسون بأن « لامناص » من عرض الامر على الامم المتحدة ! واقنع الانفصاليين بالاتحاد مع مصر ، بعد ان دعاهم لمشاهدة ما يتمتع به المصري من حرية ، وكيف يعيش في بيت نظيف ، وكيف ترعاه الدولة اقتصاديا واجتماعيا وكيف انها قضت على الفساد في شهور قلائل ، ورفعت مستوى الشعب في بضع سنوات

\*\*\*

وبعد ان حُسم صداقة الدول الكبرى ضغطت سياسيا على اسرائيل ، واضطرها الى تنفيذ قرار هيئة الامم ، وان تعيد العرب الى اراضيهم في النقب وبذلك أنهى حالة الحرب مع اسرائيل ، وسحب الجيش من الحدود ووفر الملايين التي كانت تنفقها الدولة على هذه القوات .

وزاد ساعات العمل في المصانع، وجعل حصة الساعات الاضافية في العمل من نصيب الدولة .

وخفض اسعار الخبز والسكر والقمشة الشعبية والحاجات الضرورية ، فكانت الدولة تشتري المحصولات بأسعار مرتفعة وتبيعها للجمهور بأسعار مخفضة . واستولى على محصول القطن وحدد اسعاره للمنتجين ، وباعه لحساب الدولة بسعر مرتفع ، واستقل الارباح في تخفيض الاسعار



واقترح الخبراء على رئيس الوزراء أن يعدل قانون الانتخاب، ويقصر حق الانتخاب على المتعلمين، فرفض رئيس الوزراء وقال :  
ان العرف الدولي يحرم سحب حق منح لاي انسان ، فقيل له :  
ولكن الجهلة في بلادنا هم الغالبية ولا يجوز ان ينتصر رأي الفاحار على رأى فيلسوف !

فقال لهم : سأبقى للجاهل صوته وسأمنح النزي يقرأ ويكتب صوتين ، والحاصل على الابتدائية خمسة أصوات ، والحاصل على الشهادة العليا عشرة أصوات .

ومكذا أصبح للناخب المتعلم اثر خطير في نتائج الانتخابات .  
ومنح المرأة المتعلمة حق الانتخاب . واصدر قانونا يفرض غرامة على كل ناخب لا يصوت في الانتخابات .

\*\*\*

ولاحظ أن طلبة الكليات وتلاميذ المدارس يهربون من فصولهم في الصباح ليحضروا حفلات دور السينما الصباحية ، فألقي هذه الحفلات ومنع مظاهرات الطلبة في أوقات الدراسة منعاً باتاً وأباح لهم القيام بمظاهرات بعد انتهاء موعد الدراسة !

وأعلن أنه اذا حطم طلبة مدرسة عربية ترام فسيطالب جميع طلبة المدرسة بالمساهمة في دفع تكاليف العربة ، واذا أحرقوا «أتوبيس» فيجب ان يعوضوا الشعب عنه .. لان هذه العربات من مرافق الشعب ، واتلافها هو اتلاف لمواصلات الشعب . وكان الطلبة اذا قاموا بمظاهرة بعد ذلك ، يحرسون هذه العربات ويضربون أى شخص يحاول اتلاف عربة أو تحطيم واجهته زجاجية ومنح جوائز مالية للطلبة المواطنين على حضور الدروس ، وفرض عقوبات مالية على الذين تقل نسبة حضورهم عن ٧٥٪



ومنع الاساتذة من بيع محاضراتهم وكتبهم للطلبة ، وحرّم على اساتذة الجامعة ومدرسيها، اعطاء دروس خصوصية للطلبة، كما حرم أن يعطى مدرس درسا خصوصيا لتلاميذ مدرسته .

\*\*\*

وارتفع مستوى التعليم فى البلاد وخف الازدحام حول كشك الموسيقى بحديقة الازبكية ، وتحولت المستشفيات الحكومية من سلخانة اميرية ومصدر ايراد للحنوتية ، الى دور تحوطها ملائكة الرحمة !

وعادت ثقة الشعب فى نزاهة حكامه . . وشعر الرجل الفقير بأن هناك عدالة فى توزيع الرخاء والحرمان على جميع طبقات الشعب ، وان الحاكم لا يمرض بالتخمة ، والمحكوم يتلوى من الجوع !

واحس رجل الشارع انه صاحب البلاد الحقيقى ، وان الحاكم هو مستشاره لا سيده ! وان رئيس الوزراء لا يبحث عن تصفيق رخيص ، وانما يسعى الى تحقيق عهد حازم نظيف .

واباح القاء الخطب فى حديقة الازبكية وحوّلها الى هايد بارك مصرية ، فيستطيع اى شخص ان يقف فيها ويخطب مهاجما الحكومة والوزراء كما يشاء وبأى لغة يختارها، دون أن يتعرض له ضابط ، او يقبض عليه عسكري بوليس . وبهذه الطريقة خرج الهواء المجهوس فى النفوس ، وزالت آثار الحقد والكراهية التى حبسها الخوف فى القلوب .

\*\*\*

وهكذا اختفى السخط ، وختل الصحف من فضائح الحكام وسرقات الاقارب والمحاسيب ، واصبح الناس يجلسون فى المقاهى والاتوبيسات ، ولا يجدون فضيحة واحدة يتحدثون عنها .

وشكا بعض الناس من انهم لا يجدون ما يتحدثون عنه ..  
وشكا البعض الآخر من هذا الرخاء الممل ، وتلك العدالة  
الثقيلة الدم .

وزاد التذمر في البلاد ، وبدأ الناس يطالبون بوجه جديد !  
وقامت المظاهرات تطالب بتغيير ...

واستقال دقق من رئاسة الوزارة  
واستدعى رفعة النحاس باشا لتأليف الوزارة من جديد ..  
ثم ...

.. ثم اقرا الكتاب من اوله







النحاس باشا وصلاح الدين  
باشا في اللجنة السياسية





ابنتی تجب . . . بیبسی کولا



# كتاب اليوم القادم

## ٣ ابريل

من يوميات الجبرتي

الكتاب الذي لا غنى عنه لكل قارئ

هو كتاب الجبرتي الكبير في تاريخ مصر

مبسطة لك في اسلوب عصري

بقلم الاستاذ

ابراهيم جلال بك

ميسرا لك بثمان زهيد





غزل وشج  
شركة مصر كفر الدوار

منتجات مصر البيضاء  
صبغة وتجهيز  
شركة صبغة البيضاء



مطابع دار

# أخبار اليوم

الدار الوحيدة في الشرق  
التي تجمع بين

طباعة الروتوغرافور  
وطباعة الروتائيف

معدة لطبع جميع الأعمال التجارية  
سيناريو . اعلانات  
كتب . مجلات . برامج

— (كتاب اليوم) —

صاحبه

مصطفى أمين وعلى أمين

رئيس التحرير

عبد العزيز عبد العليم

كتاب شهري

يصدر عن

دار أخبار اليوم

الإدارة والتحرير

والإعلانات والتوزيع :

شارع الصحافة

المراسلات :

صندوق بوستة رقم ١٠

تليفون ٧٧٧٧٧

عشرة خطوط

#### الاشتراكات

في مصر والسودان ١٠٠ قرش

بريد عادي و ١٢٠ قرشا بريد

مستعجل - في البلاد العربية

والبلاد الداخلة في اتفاقية البريد

٢٥٠ قرشا بالبريد المسجل أو

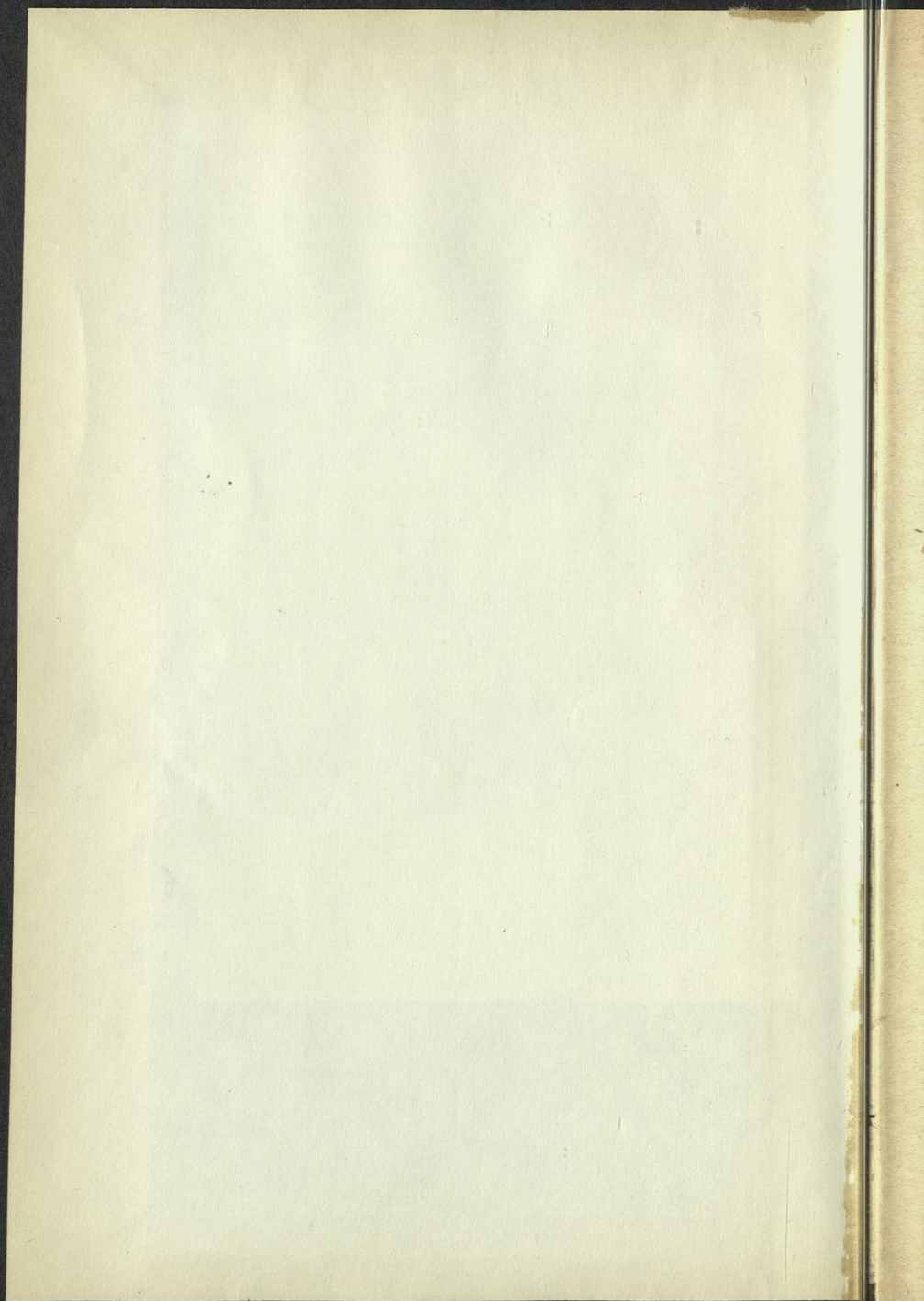
٣ جنيهات استرليني وواحد

شيلن و ٦٥ بنس - في البلاد

الخارجة عن اتفاقية البريد ٤٥٠

أو ٢٥ دولارا بالبريد المسجل





## DATE DUE

U B LIBRARY



AUB LIBRARY

962.052:A517hA:c.1

امين، على

هكذا تحكم مصر!

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01060991

962.052:A517hA

امين •

هكذا تحكم مصر!

962.052  
A517hA

